الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
القليعة

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Ecole Nationale Supérieure de Management
Koléa

مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في المقاولاتية وادارة المشاريع

أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) –المخزون– على الأداء المالي

- دراسة حالة مؤسسة اينطراس-

تحت عنوان

من إعداد الطلبة

عكاش بدر الدين محمد

فدول محمد أيوب

تحت إشراف الأستاذة

د. محمادي نجلاء

الموسم الجامعي 2023-2024

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 الخاص بالمخزون على الأداء المالي لمؤسسة اينطراس، التي تقع في بتيبازة. اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات البحثية لجمع البيانات، مثل الملاحظة، وتحليل القوائم المالية، والمقابلات مع العاملين في المؤسسة. تم استخدام هذه الأدوات لتقديم إجابات واضحة ودقيقة على الأسئلة البحثية، بالإضافة إلى اختبار صحة الفرضيات المقترحة،و توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 على المخزون له تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي لمؤسسة اينطراس، حيث أظهرت النتائج أن التطبيق الدقيق للمعيار يساعد في تحسين إدارة المخزون والمعالجة المحاسبية له، مما يؤدي إلى تحسين الشفافية والدقة في المعلومات المالية المقدمة في القوائم المالية. هذا التحسين يمكن أن يعزز من فعالية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة، مما يساهم في تحقيق أداء مالي أفضل، كما تشير الدراسة إلى أن توجيه السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير واضحة ومحددة يمكن أن يساعد المؤسسات في تعزيز استدامتها المالية وزيادة ثقة المستثمرين فيها. في النهاية، تُوصي الدراسة بأهمية التزام المؤسسات الاقتصادية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتحقيق شفافية أكبر ودقة أعلى في التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية :المعيار المحاسبي الدولي رقم 2، الأداء المالي، إدارة المخزون، الشفافية المالية، مؤسسة اينطراس، القوائم المالية.

Résumé :

Cette étude vise à analyser l'impact de l'application de la Norme Comptable Internationale n° 2 (IAS 2) relative aux stocks sur la performance financière de la société Intras, située à Tipaza. L'étude a utilisé divers outils de recherche pour collecter des données, tels que l'observation, l'analyse des états financiers et les entretiens avec le personnel de l'entreprise. Ces outils ont été utilisés pour fournir des réponses claires et précises aux questions de recherche et pour tester la validité des hypothèses proposées.

L'étude a conclu que l'application de l'IAS 2 aux stocks a un impact significativement positif sur la performance financière de la société Intras. Les résultats ont démontré que l'application précise de la norme aide à améliorer la gestion des stocks et son traitement comptable, améliorant ainsi la transparence et l'exactitude des informations financières présentées dans les états financiers. Cette amélioration peut accroître l'efficacité de la prise de décisions financières au sein de l'entreprise, contribuant à une meilleure performance financière.

De plus, l'étude suggère que l'orientation des politiques comptables selon des normes claires et spécifiques peut aider les entreprises à renforcer leur durabilité financière et à accroître la confiance des investisseurs. En fin de compte, l'étude recommande que les institutions économiques s'engagent à appliquer les normes comptables internationales pour atteindre une plus grande transparence et une plus grande précision dans les rapports financiers.

Mots clé : IAS 2, performance financière, gestion des stocks, transparence financière, société Intras, états financiers.

Abstract :

This study aims to analyze the impact of applying International Accounting Standard No. 2 (IAS 2) related to inventory on the financial performance of Intras Company, located in Tipaza. The study utilized various research tools to collect data, such as observation, financial statement analysis, and interviews with company staff. These tools were used to provide clear and accurate answers to the research questions and to test the validity of the proposed hypotheses.

The study concluded that applying IAS 2 to inventory has a significantly positive impact on the financial performance of Intras Company. The results demonstrated that the precise application of the standard aids in improving inventory management and its accounting treatment, thereby enhancing the transparency and accuracy of the financial information presented in the financial statements. This improvement can enhance the effectiveness of financial decision-making within the company, contributing to better financial performance.

Moreover, the study suggests that directing accounting policies according to clear and specific standards can help companies enhance their financial sustainability and increase investor confidence. Ultimately, the study recommends that economic institutions commit to applying international accounting standards to achieve greater transparency and higher accuracy in financial reporting.

Keywords: IAS 2, financial performance, inventory management, financial transparency, Intras Company, financial statement

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

أهدي عملي إلى والدتي العزيزة وعائلتي وإلى زملائي الأعزاء عبد الصمد بن رابح، مسعي بلال، عيلان عادل كما أقدم إهدائي إلى المقاومة الصامدة في غزة "حماس" وإلى كافة إخواني المسلمين المستضعفين في كل بقاع الأرض (السودان، فلسطين، تركستان الشرقية)

-فدول أيوب-

اهداء

بكل امتنان وامتنان عميق، أهدي هذه المذكرة التي تمثل نتاج عملي وتفاني لأعزاءي الوالدين، الذين رافقوني ودعموني طوال رحلتي العلمية بحبهم ودعمهم اللامتناهي. إلى كل أفراد عائلتي الأعزاء الذين كانوا دائمًا بجانبي، مشجعي وملهمي لتحقيق أحلامي وتحقيق نجاحي.

ولكل من ساهم في بناء شخصيتي وتوجيهي نحو الطريق الصحيح في مسيرتي التعليمية، أشكركم من القلب على كل كلمة توجيهية، وكل جهد تعليمي، وكل دعم معنوي ومادي قدمتموه لي.

وفي هذا الوقت الذي نتذكر فيه شهداء طوفان الأقصى الناصرين للدين، نسأل الله أن يتغمدهم بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته، وأن يلهم أهلهم الصبر والسلوان وينصرهم يريهم سماء الحرية.

وأخيرًا، أهدي هذا العمل كذلك إلى مشرفي المسلمين في كل مكان، الذين يسعون جاهدين لنشر العلم والمعرفة، وتوجيه الأجيال الصاعدة نحو طريق الحق والعدل.

بكل فخر وامتنان، هذا العمل بإمكاني أن أهديه لكم جميعًا.

- عكاش بدرالدين-

فهرس المحتويات

ملخص.....أ
اهداء ..... ج
قائمة الجداول.....ر
قائمة الأشكال.....ل
مقدمة 1
الفصل الأول: الإطار النظري 7
تمهيد: 7
المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة 8
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.....8
الفرع الأول: الدراسات المتعلقة بالمعاير الدولية 8
الفرع الثاني: الدراسات المتعلقة بالأداء المالي 12
المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.....12
المبحث الثاني: الإطار النظري لمعيار المحاسبة الدولي IAS2 13
المطلب الأول: المعايير المحاسبية الدولية.....14
الفرع الاول: مفهوم المعايير المحاسبية.....14
الفرع ثاني: أهداف المعايير المحاسبية.....15
الفرع ثالث :متطلبات وصعوبات تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر 16
المطلب الثاني: المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 {المخزون} (IAS02).....18
الفرع الأول: ماهية المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 {المخزون} (IAS02). 19
الفرع الثاني: أهم المصطلحات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 {المخزون} (IAS02).20
المطلب الثالث: طرق تقييم وتصريف المخزون.....23
الفرع الاول: التقييم المحاسبي للمخزونات 23
الفرع الثاني: أساليب أخرى لقياس تكلفة المخزون وطرق تصريفه.....24
الفرع الثالث: الافصاح عن المخزون والاعتراف به كمصروف 26
المبحث الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....28
المطلب الأول: ماهية الأداء المالي.....28
الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي 29
الفرع الثالث: أهداف الأداء المالي.....30
المطلب الثاني: المعايير والعوامل المؤثرة على الأداء المالي.....31

الفرع الأول: المعايير المؤثرة على الأداء المالي 31
المبحث الرابع: التحليل المالي.....33
المطلب الاول: مفهوم التحليل المالي.....33
الفرع الأول: تعريف التحليل المالي:.....33
الفرع الثاني: اهمية واهداف التحليل المالي 34
الفرع الثالث: مقومات ومبادئ منهجية التحليل المالي.....35
المطلب الثاني: أساسيات التحليل المالي 37
الفرع الاول: أنواع التحليل المالي.....37
الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي.....39
الفرع الثالث: خطوات التحليل المالي 39
المطلب الثالث: التحليل المالي كأداة نتائجها والاطراف المستفيدة منها 40
الفرع الاول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.....40
الفرع الثاني: أدوات وطرق التحليل المالي.....41
المبحث الخامس: القوائم المالية 45
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومستخدميها.....45
الفرع الأول: تعريف القوائم المالية.....46
الفرع الثاني: مستخدمو القوائم المالية.....46
المطلب الثاني: اهداف القوائم المالية.....48
الفرع الاول: أهداف القوائم المالية 48
الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية 49
المطلب الثالث: القوائم المالية والتقارير المالية.....51
الفرع الاول: أنواع القوائم المالية.....51
خاتمة الفصل الأول.....57
الفصل الثاني: الإطار المنهجي والتنظيمي للدراسة.....60
تمهيد 60
المبحث الأول: المنهج البحثي واختيار طريقة البحث 60
المبحث الثاني: الإطار التنظيمي.....63
المطلب الأول: تقديم شركة انتراس 64
المطلب الثاني: أهمية المؤسسة وأهدافها 65
الفرع الاول: أهمية مؤسسة اينطراس.....65

الفرع الثاني: أهداف مؤسسةINTRACE 65
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اينتراس 66
خاتمة الفصل: 70
الفصل الثالث: دراسة الحالة..... 72
تمهيد 72
المبحث الأول: التحليل المالي لمؤسسة اينطراس 73
الفرع الأول: عرض الميزانية المالية لمؤسسة اينطراس 73
المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية لمؤسسة اينطراس 77
اولا: الميزانية المالية المختصرة..... 78
ثانيا: التحليل العمودي للميزانية..... 78
الفرع الاول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي 80
الفرع الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية..... 83
الفرع الثاني: نسبة السيولة..... 85
الفرع الثالث: نسب النشاط..... 87
الفرع الرابع: نسب المردودية..... 89
المطلب الرابع: تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة اينطراس 90
المبحث الثاني: عرض ادوات الدراسةو نتائج الاستبيان وتحليلها 93
المطلب الاول: اختبار التوزيع الطبيعي 95
المطلب الثاني: خصائص العينة 96
المطلب الرابع: التحليل الوصفي..... 102
المحور الأول: المعيار المحاسبي الدولي – المخزون-..... 102
المحور الثاني: الاداء المالي..... 106
المحور الثالث: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) المخزون على الأداء المالي المؤسسة 109
المبحث الثالث: تحليل النتائج..... 112
خاتمة الفصل الثالث 116
خاتمة عامة .....
المراجع..... 123
الملاحق 129

قائمة الجداول

الجدول رقم 1: شكل القوائم.....56
الجدول رقم 2: مقارنة بين التحليل الدلالي والتحليل الاحصائي.....63
الجدول رقم 3 : الميزانية المالية المفصلة لجانب الأصول 73
الجدول رقم 4: الميزانية المالية المفصلة لجانب الخصوم لمؤسسة اينطراس (2019-2020-2021).....75
الجدول رقم 5: جدول حسابات النتائج المؤسسة اينطراس (2019-2020-2021) 76
الجدول رقم 6: الميزانية المالية المختصرة.....78
الجدول رقم 7: التحليل العمودي للميزانية. 78
الجدول رقم 8: رأس المال العامل وأنواعه لمؤسسة اينطراس. 81
الجدول رقم 9: احتياج رأس المال العامل لمؤسسة اينطراس للسنوات المدروسة. 82
الجدول رقم 10: الخزينة الصافية لمؤسسة اينطراس. 83
الجدول رقم 11: نسب التمويل لمؤسسة اينطراس.....84
الجدول رقم 12: نسبة السيولة. 85
الجدول رقم 13: نسب النشاط لمؤسسة اينطراس. 87
الجدول رقم 14: نسب المردودية لمؤسسة اينطراس. 89
الجدول رقم 15: جدول حسابات النتائج لمؤسسة اينطراس. 90
الجدول رقم 16: نتائج استخدام معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات اداة الدراسة.....94
الجدول رقم 17: جدول يعرض نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.....96
الجدول رقم 18: توزيع افراد العينة وفق متغير الجنس. 96
الجدول رقم 19: توزيع افراد العينة وفق متغير السن. 97
الجدول رقم 20: توزيع الموظفين وفق المستوى التعليمي. 99
الجدول رقم 21: توزيع الموظفين وفق المنصب. 100
الجدول رقم 22: توزيع الموظفين وفق متغير الخبرة. 101
الجدول رقم 23 :المعيار المحاسبي الدولي – المخزون – 102
الجدول رقم 24 : الاداء المالي.....106
الجدول رقم 25: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) المخزون على الأداء المالي المؤسسة. 109
الجدول رقم 26: اختبار ت لعينة واحدة. 113
الجدول رقم 27: تحليل جدول ANOVA.....114
الجدول رقم 28 :جدول يبين معامل الارتباط بيرسون ومستوى الدلالة. 115
الجدول رقم29 :Récapitulatif du traitement des observations 129
الجدول رقم 30 : Tests de normalité.....129

الجدول رقم 31: ملخص معالجة ملاحظات المحور 1.....136
الجدول رقم 32 : لمحور Statistiques de fiabilité pour 1.....136
الجدول رقم 33 : ملخص معالجة ملاحظات المحور 2 136
الجدول رقم 34 :المحور Statistiques de fiabilité pour2 136
الجدول رقم 35: ملخص معالجة ملاحظات المحور3.....137
الجدول رقم 36 :المحور Statistiques de fiabilité pour3 137
الجدول رقم 37 :ملخص معالجة ملاحظات كل العبارات.....137
الجدول رقم 38: المحور Statistiques de fiabilité pour 2.....137
الجدول رقم 39: توزيع افراد العينة وفق متغير الجنس. 138
الجدول رقم 40: توزيع افراد العينة وفق متغير العمر.....138
الجدول رقم 41: توزيع افراد العينة وفق متغير الجنس. 139
الجدول رقم 42: توزيع افراد العينة وفق متغير المنصب.....139
الجدول رقم 43: توزيع افراد العينة وفق متغير الخبرة. 140
الجدول رقم 44: الإحصائيات الوصفية 141
الجدول رقم 45 : الإحصائيات الوصفية.....143
الجدول رقم46 : الإحصائيات الوصفية 144
الجدول رقم 47: نتائج الإحصائيات عينة واحدة.....146
الجدول رقم 48: نتائج الاختبار على عينة واحدة. 146
الجدول رقم 49: معامل الارتباطات.....146
جدول ملاحظات: 50 الجدول رقم.....147
الجدول رقم51 : variables introuvable/ supriméesa 148
الجدول رقم 52 : Récapitulatif des modèles 149
الجدول رقم53 : ANOVAa 149
الجدول رقم54 : Coefficientsa 149

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: التقييم المحاسبي للمخزونات.....23
الشكل رقم 2: طرق تصريف المخزون.....25
الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اينطراس.....69
الشكل رقم 4: مخطط دائري يوضح النسب المئوية وفق متغير الجنس 97
الشكل رقم 5: مخطط دائري يوضح النسب المئوية وفق متغير السن. 98
الشكل رقم 6 :مخطط دائري يوضح النسب المئوية لتوزيع الموظفين وفق متغير المستوى التعليمي. 99
الشكل رقم 7: مخطط دائري يوضح النسب المئوية لتوزيع الموظفين وفق متغير المنصب.....100
الشكل رقم 8 :مخطط دائري يوضح النسب المئوية لتوزيع الموظفين وفق متغير الخبرة.....101
الشكل رقم 9 : المحور 11de normogramme Q–Q des residus 130
الشكل رقم 10: المحور 11 de normogramme Q–Q des residus.....130
الشكل رقم 11: 131
الشكل رقم 12 :المحور22 de normogramme Q–Q des residus 131
الشكل رقم 13 : المحور 22 de normogramme Q–Q des residus 132
الشكل رقم 14 132
الشكل رقم 15 :المحور 33 de normogramme Q–Q des residus.....133
الشكل رقم 16 : المحور 33 de normogramme Q–Q des residus 133
الشكل رقم 17.....134
الشكل رقم 18 :المحاور ككل de normogramme Q–Q des residus 134
الشكل رقم 19 :المحاور ككلde normogramme Q–Q des residus 135
الشكل رقم 20.....135

مقدمة

مقدمة

في رحلة العولمة المتسارعة، تتنوع أوجه الاستثمار وتتزايد الحاجة إلى لغة محاسبية موحدة تضمن دقة المعلومات المالية وتحسين كفاءة الأسواق الدولية، يبرز معيار المحاسبة الدولي (رقم –02 المخزون) كحجر أساس لهذه اللغة، ليُنظم عمليات تقييم المخزونات ويضمن وضوحها لجميع مستخدميها .

اذ تمثل المخزونات بضائع قيّمة تنتظر بيعها أو تحويلها إلى منتجات نهائية لأنها تُشكل ثروة حقيقية لأي مؤسسة اقتصادية وخاصة الصناعية منها، لتنوع أغراضها بين بيعها مباشرة أو استخدامها في الإنتاج، فتبدأ رحلة المخزونات من المواد الأولية التي تشترى لتخزن بغية بيعها مباشرة أو لإدخالها لورشة الانتاج لتخزن مرة ثانية حتى تصبح منتجات نهائية جاهزة للبيع، ذلك الذي يضفي عليها أهمية بالغة في الأداء المالي لأي مؤسسة تسعى لتطوير نفسها كما أن المعايير المحاسبية تسهل عملية قياس **أرباح وخسائر** المؤسسة،

ويعد معيار المحاسبة الدولي رقم 02 (eالمخزون) بمثابة حارس أمين على المخزونات، فهو يحدد بدقة كيفية تقييمها وفق نظام التكلفة التاريخية، يقدم هذا المعيار مجموعة من الإرشادات لضمان قياس عادل لتكلفة المخزون، مما يُساهم في توفير معلومات وقوائم مالية موثوقة لجميع مستخدميها.

حيث لا تقتصر أهمية **المخزونات** على قيمتها المادية فقط، اذ تتخطى أهميتها قيمتها المادية لتُصبح عنصرًا هامًا في قياس الأداء المالي فعندما يتم تقييمها بدقة، تُقدم معلومات حيوية تُساعد الشركات على الكشف عن **نقاط القوة** التي يمكن الاستفادة منها و**التحديات** التي يجب مواجهتها، كما أنها تبرز معلومات حيوية كتحديد هامش الربح و قياس كفاءة العمليات الانتاجية و تقييم لبعض المخاطر المالية حيث أن الأداء الماي المالي للمؤسسة ينعكس سعلى مخزوناتها من جانب اتخاذ القرارات الاستثمارية فالمعلومات المتعلقة بالمخزون تساعد الشركات على اتخاذ قرارات استثمارية كشراء المزيد من المواد الأولية ، ادارة الانتاج أو التوسع في السوق .مما يعزز قدرة المؤسسة على **البقاء والاستمرارية** في ظل عالم تنافسي متغير.

كما يمثل معيار المحاسبة الدولي رقم 02 (المخزون) أداة لا غنى عنها لضمان شفافية المعلومات المالية وتحسين كفاءة المؤسسات الاقتصادية. فهو يساهم في حماية المخزونات من الغش والأخطاء، ويعزز ثقة المستثمرين، مما يؤدّي إلى نمو مستدام وازدهار اقتصادي شامل.

1. إشكالية الدراسة

في ظل التطور المستمر والمتزايد للمشاريع والاقتصاد بصفة عامة زادت الحاجة الى نظام محاسبي عالمي لتوحيد اللغة العالمية للمحاسبين بغية تسيير اصول المؤسسة، ومن بين الأصول التي تعتبر أقل سيولة المخزون فالأخطاء المتعلقة بالمخزونات قد تنجم عنها خسائر كبيرة تصل الى المساس بأداء المؤسسة بصفة عامة، وانطلاقا مما تقدم، نطرح السؤال الرئيسي الموالي :

"**ما مدى مساهمة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 في التأثير على الأداء المالي للمؤسسة؟**"

التساؤلات الفرعية:

- ما مدى وعي المؤسسة محل الدراسة بمحتوى المعيار المحاسبي الدولي رقم 2؟؛
- هل هناك علاقة بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 وجودة المعلومة المالية ؟؛
- ما مدى التزام المؤسسة محل الدراسة بتطبيق محتوى المعيار المحاسبي الدولي رقم 2؟
- هل يؤثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 على الأداء المالي للمؤسسة؟

فرضيات الدراسة:

وكإجابة أولية على الاشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- متوسط درجة تطبيق المعيار المحاسبي 2 في المؤسسة محل الدراسة يعكس مستوى الوعي المقدر بالمضمون المحاسبي لهذا المعيار؛
- يسمح تسيير المخزون بالإعتماد على المعيار 2 بالتحكم في الآداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؛
- يوجد ارتباط بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 والاداء المالي الجيد للمؤسسة؛

أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:
- التعرف على بعض المنظمات المهتمة بتطوير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة والمعيار المحاسبي الدولي رقم 2 المخزون بصفة خاصة؛
- التعرف على مدى تجاوب المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مع التغيرات والاستحداثات المحاسبية العالمية؛
- التعرف على مدى انتشار مفاهيم المعايير المحاسبية الدولية وبالتحديد المعيار رقم 2 على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- التعرف على واقع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 في المؤسسة محل الدراسة؛
- لفت انتباه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأهمية تطبيق المعيار المحاسبي رقم 2 من خلال عرض النتائج المالية لتطبيق هذا الأخير؛
- المساهمة في اثراء المعرفة العلمية والمكتبة الجامعية الجزائرية على اعتبار أن هذا البحث سيكون بمثابة مرجع علمي ومسداني جديد.

اهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي يلعبه المعيار المحاسبي الدولي رقم 02المخزون، في التأثير على الأداء المالي المؤسسة من خلال تحسين جودة الأوراق المالية التي تعكس الحالة الحقيقية للمؤسسة، حيث أصبح التسيير الجيد وفق معايير مدروسة للمخزون أمرا مهما للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتفادي الأخطاء من جهة ولتحسين الأداء بصفة عامة من جهة أخرى، ولذلك يستلزم على المؤسسات الاقتصادية والصناعية الجزائرية تقييم مخزوناتها بطريقة صحيحة لتفادي الخسائر.

اسباب اختيار الموضوع

سبب ذاتي: يتمثل في الرغبة الشخصية في محاولة فهم وتقييم المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 المخزون، لكون هذا الأخير يلعب دورا هاما في الأداء المالي للمؤسسات الانتاجية والتجارية، وهي رغبة تولدت أساسا من المعايشة الواقعية الشخصية لبعض المؤسسات التجارية والانتاجية وتأثير التسيير الجيد للمخزون على الأداء المالي المؤسسة.

السبب الأساسي الموضوعي: فيتمثل في التعرف على المعايير المحاسبية الدولية وخاصة المعيار المحاسبي الدولي IAS2 ومدى نجاعة هذه المعايير وأثرها على المحاسبة الجزائرية.

منهج الدراسة والادوات المستخدمة

منهج الدراسة

إن المنهج المتبع في دراسة هذا الموضوع هو المنهج المختلط وذلك تماشيا مع متطلبات الدراسة، بغرض الوصول الى فهم أعمق وأوسع للمتغيرات الرئيسية للموضوع. ا

هيكل الدراسة

قصد الاجابة عن اشكالية الدراسة واختبار فرضياتها وتحقق اهدافها، ارتئينا لتقسيم هذا البحث الى ثلاث فصول، والذي يمكن توضيح محتواه على النحو التالي:

في الفصل الاول الإطار النظري من خلال خمسة مباحث، المبحث الاول عرض وتحليل الدراسات السابقة، اما المبحث الثاني الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية، أما المبحث الثالث فخصص للإطار النظري للأداء المالي اما المبحث الرابع فتطرقنا فيه الى التحليل المالي وفي نهاية هذا الفصل ختمنا بالمبحث الخامس المتمثل في القوائم المالية؛

أما **الفصل الثاني** فتناولنا فيه الإطار التطبيقي والمنهجي للدراسة، من خلال التطرق لثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول المنهج البحثي واختيار طريقة البحث، يليه المبحث الثاني الإطار التنظيمي للمؤسسة قيد الدراسة

وفي الأخير تم تخصيص **الفصل ثالث** لعرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول عرض نتائج الدراسة الخاصة بالاستبيان وتحليل الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة، في حين تناول المبحث الثاني اختبار وتفسير النتائج المتحصل عليها، مع اختيار أفضل نموذج للدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري

الفصل الأول: الإطار النظري

تمهيد:

كان مشهد المحاسبة مختلفًا تمامًا عما هو عليه الحال في وقتنا الحالي فقبل تأسيس المعايير المحاسبية الدولية (IAS) في عام 1973، كانت كل دولة أو منطقة تعتمد على معاييرها المحاسبية الخاصة بها، مما أدى إلى اختلافات كبيرة في كيفية قياس وإبلاغ المعلومات المالية. ذلك الذي ساهم في انعدام أو قلة الشفافية وزيادة في التكاليف ونتيجة لهذه التحديات، كانت هناك حاجة ماسة إلى معايير محاسبية دولية موحدة، لتكون أول محاولة لتوحيد معايير المحاسبة العالمية سنة 1973 بفضل لجنة المعايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee) IASC.

ثم توالت المحاولات لتحسين جودة المعلومات المحاسبية ففي عام 2001 بعد إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC تم تأسيس مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB

(International Accounting Standards Board)، ويعد حاليا المنظمة المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة الدولية، ويصدر الآن معايير تعرف باسم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.(IFRS) التي تهدف إلى تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية والمقارنة بين الشركات على المستوى الدولي. ومنه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة؛

المبحث الثاني: الإطار النظري لمعيار المحاسبة الدوليIAS2 ؛

المبحث الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة

تشير الدراسات السابقة الى الادبيات التي تحدثت عن كل من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وكذا الأداء المالي محاولة الربط بينهما وبين متغيرات اخرى، الهدف منها التعرف على الاهداف والنتائج ودراسات الحالة وابعاد المتغيرات وايضا منهجية دراستها.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

نجد فيما يأتي مجموعة من الدراسات مرتبة ترتيبا حسب تسلسل موضوع الدراسة

الفرع الأول: الدراسات المتعلقة بالمعاير الدولية

- **الدراسة الاولى:** بدرة بن تومي، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) على العرض الافصاح في القوائم المالية للمصارف الاسلامية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر,2013؛

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهمية المعايير المحاسبية الدولية وخصائصها، بالإضافة الى متطلباتها لعرض القوائم المالية والافصاح وتقييم عرض القوائم المالية ومن أجل ذلك تم اجراء الدراسة التطبيقية على بيت التمويل الكويتي ومن مخارج الدراسة أن بيت التمويل الكوتي لا يكتفي بالإفصاح وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية بل تعداها الى افصاحات ذات صلة بالمعاملات المالية ذات الصيغة الاسلامية

- **الدراسة الثانية:** Microfinance institutions and International Financial Reporting Standards: An exploratory analysis

المؤلفان :Isabelle Pignatel و Hubert Tchakoute Tchuigoua

النوع :دراسة استكشافية (Analyze Exploratory)

سنة النشر:2020.

دار النشر: Elsevier.

تقوم الدراسة بتحليل شامل لسبب تبني مؤسسات التمويل الأصغر للمعايير المحاسبية الدولية(IFRS) ، باستخدام عينة دولية واسعة من البيانات المالية المدققة للفترة من عام 2007 إلى عام 2014، تظهر النتائج أن العمل في بيئة تجارية ناضجة يشكل دافعًا قويًا لامتثال مؤسسات التمويل الأصغر لمعايير IFRSاطوعًا، كما تبين الدراسة أن المؤسسات ذات الربحية العالية والنضج أكثر عرضة لتبني معايير IFRS، مما يظهر أن هذه المعايير تقدم فوائد ملموسة مثل تحسين الشفافية والمساءلة وجذب المستثمرين، ومع ذلك، يظهر أن هناك فجوة بين الممارسة النظرية والتطبيق الفعلي حيث لا تتوافق سوى 27% من البيانات المالية المدققة مع معايير IFRS .

تقدم الدراسة مساهمة قيمة في فهم دوافع تبني مؤسسات التمويل الأصغر لمعايير IFRS، وهي ذات أهمية كبيرة لصانعي السياسات والمهنيين في مجال التمويل الأصغر، لكن هناك حاجة لمزيد من البحث لفهم الفوائد والتحديات المرتبطة بتبني معايير IFRS في سياقات مختلفة، مما يستوجب إجراء دراسات مقارنة لفهم تأثير العوامل البيئية والمؤسسية على قرارات تبني معايير IFRS من قبل مؤسسات التمويل الأصغر بشكل عام، تقدم هذه الدراسة أساسًا قويًا لفهم دوافع تبني مؤسسات التمويل الأصغر لمعايير IFRS، وتفتح المجال أمام المزيد من البحث في هذا المجال الهام.

الدراسة الثالثة:" أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية "IAS / IFRS" على تقييم الأداء المالي للمؤسسة المدرجة في البورصة: دراسة حالة مجمع بيو فارم الجزائر لفترة 2019"

المؤلف :

- أمينة حفاصة :أستاذة مساعدة في قسم المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر.
- عباس فرحات :أستاذ مشارك في قسم المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

النوع: دراسة حالة(Case Study)

سنة النشر:2021

دار النشر: مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة الجزائر 3.

تسلّط الدراسة الضوء، على تأثير تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على تقييم الأداء المالي لمجمع بيو فارم في الجزائر، الذي يُدرج في بورصة الجزائر، من خلال دراسة حالة متأنية.

يهدف البحث إلى تقييم فعالية تطبيق معايير IFRS في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة من قبل المجمع.

تم جمع البيانات المالية للمجمع في الفترة من عام 2016 إلى عام 2019 وتحليلها وفقًا للمعايير المحاسبية الوطنية الجزائرية (GAAP) ومعايير .IFRS

أظهرت النتائج أن تطبيق معايير IFRS أسهم في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة من قبل المجمع، وجعل البيانات أكثر شفافية وموثوقية وقابلة للمقارنة مع بيانات الشركات الأخرى في بورصات عالمية.

بالإضافة إلى ذلك، أدى تبني معايير IFRS إلى تحسين تقييم الأداء المالي للمجمع، حيث أظهرت المؤشرات المالية المعدة وفقًا لمعايير IFRS تحسنًا في الربحية والسيولة والكفاءة التشغيلية للمجمع.

وفي الختام، استنتجت الدراسة أن تبني معايير IFRS يمثل تأثيرًا إيجابيًا على تقييم الأداء المالي للشركات المُدرجة في البورصات، مما يعزز جودة المعلومات المالية المُقدمة ويُسهم في اتخاذ القرارات الأفضل من قِبل المستثمرين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين.

بناءً على ذلك، توصي الدراسة بتبني معايير IFRS في جميع الشركات المُدرجة في البورصات العربية.

الدراسة الرابعة: Does Mandatory Adoption of International Financial Reporting

Standards in the European Union Reduce the Cost of Equity Capital ?

المؤلفة: Kathleen Weiss Hanley

النوع :بحث أكاديمي منشور في مجلة محكمة

سنة النشر: 2010

دار النشر:American Accounting Association

تعد تكلفة رأس المال من بين العوامل الرئيسية التي تؤثر على قرارات الاستثمار للشركات، حيث تسعى الشركات جاهدة لتقليل هذه التكاليف من أجل زيادة أرباحها وتحسين قيمتها السوقية، وقد أظهرت الدراسات العديدة أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) بشكل إلزامي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في تكلفة رأس المال للشركات.

مع ذلك، يجب مراعاة أن الشركات التي تعتمد IFRS بشكل إلزامي ليست مجموعة عشوائية، بل لها خصائص محددة قد تختلف عن تلك التي لا تعتمدها، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير اعتماد IFRSبشكل إلزامي على تكلفة رأس المال للشركات في الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على دور آليات التنفيذ في تحقيق هذه الفوائد.

تم استخدام نموذج الانحدار لتحليل بيانات 6,456 شركة من 18 دولة أوروبية خلال الفترة من 1995 إلى 2006، حيث تم تقسيم الشركات إلى مجموعتين: الشركات التي اعتمدت IFRS بشكل إلزامي والشركات التي لم تعتمدها، أظهرت النتائج أن الشركات التي اعتمدت IFRS بشكل إلزامي في بيئات ذات آليات تنفيذ قوية شهدت انخفاضاً في تكلفة رأس المال بمقدار 91 نقطة أساس بعد عام 2005 بقيمة$p<0.01$ ، بينما لم تشهد الشركات في بيئات ضعيفة التنفيذ أي تغيير ملحوظ في تكلفة رأس المال بعد اعتماد IFRS بشكل إلزامي.

وأشارت النتائج أيضاً إلى أن تحسين الإفصاح والقابلية للمقارنة يمثلان آليتين رئيسيتين خلف تأثير اعتماد IFRS على تكلفة رأس المال، وبالتالي، فإن وجود آليات تنفيذ قوية يعد أمراً أساسياً لتحقيق الفوائد المرتبطة بتبني IFRS في خفض تكلفة رأس المال.

الفرع الثاني: الدراسات بالأداء المالي

- د. جودي محمد رمزي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة 2015.

هدفت هذه الدراسة الى تبيين أهمية وأهداف معايير التقارير المالية الدولية وجهات صدورها ومفهوم الأداء المالي وبيان اهميته للمؤسسة وطرق تقييمه توسع

المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

أولا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كون أن الدراسات السابقة انحصرت وسلطت الضوء فقط على المعايير الدولية، سعت الدراسة الحالية الى معرفة أثر تطبيق المعيار المحاسبي رقم (02) بينما الدراسات السابقة اهملت هذا الجانب، اضافة الى أن الدراسة الحالية ركزت على تحليل الأوراق المالية للمؤسسة محل الدراسة من ميزانيات وغيرها بغية معرفة الأداء المالي لها اضافة على مقابلات مع أهل الاختصاص في المؤسسة المهتمين بالمحاسبة بشكل خاص وتسيير المخزون بشكل عام. تتناول الدراسة "المعيار المحاسبي الدولي IAS2 ومدى تأثيره على الأداء المالي " بشكل شامل، بما في ذلك السياسات والمنظمات المُنظّمة والمصدرة للمعايير المحاسبية الدولية. اضافة الى ان هذه الدراسة تُقدّم تحليلًا معمّقًا للمعيار المدروس والأداء المالي.

ثانيا: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الهدف العام المتمثل في توعية المحاسبة الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية • تشابهت الدراسة الحالية مع دراسات سابقة في تناولها لمبادئ المحاسبة الدولية وانعكاسها على المحاسبة المطبقة محليا.

ثالثا: نقاط الاستفادة من الدراسات السابقة:

- أفادتنا الدراسات السابقة في امكانية تحديد الدقيق لنقاط المهمة التي يمكن التطرق اليها والتركيز عليها فيما يخص متغيرات دراستنا لكل من المعيار المحاسبي الدولي رقم2 IAS2 والأداء المالي،

- توجيه اتجاهات الدراسة الحالية وتحديد المجالات التي تحتاج الى مزيد من الاستكشاف والدراسة وتعميق فهم الموضوع كما ساعدتنا في صياغة السؤال الرئيسي للدراسة من خلال الاطلاع على افاق الدراسة الموجودة فيها وأخذ فكرة عامة عن الاسئلة الرئيسية.

- **تبادل المعرفة:** من المرجّح أن تكون الدراسة الحالية قد استفادت من نتائج الدراسات السابقة، سواء من حيث البيانات المُجمّعة أو منهجية البحث المُتبّعة، فذلك يُساهم في تراكم المعرفة وتطوير فهم أعمق لمعايير المحاسبة الدولية في الجزائر.

- **البناء على الجهود السابقة:** تُمثّل الدراسة الحالية حلقةً جديدةً في سلسلة الجهود البحثية الرامية إلى الاستفادة من المعايير المحاسبية الدولية وتبسيط مفهومها وتطرقت الدراسة الحالية بصفة خاصة الى المعيار المحاسبي رقم 2 المخزون، فمن خلال الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم حلول وادوات ومنهجيات مساعدة في تسيير المخزون بهدف تعظيم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- من المرجّح أن تكون الدراسة الحالية قد استفادت من معطيات هامّة جمعتها دراسات سابقة حول أثر تطبيق المعيار المحاسبي رقم 2 المخزون على الأداء المالي، تُتيح هذه المعطيات في الدراسة الحالية فهمًا أعمق للمعيار المحاسبي رقم 2 والأداء المالي، ممّا يساعد على تصميم منهجية بحثية أكثر فعالية واختيار أدوات تحليل مناسبة.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمعيار المحاسبة الدولي IAS2

بغية توحيد العالم على لغة محاسبية واحدة فقد برزت العديد من القواعد والمبادئ التي تنظم كيفية تسجيل وتقديم المعلومات المالية لتعزيز الشفافية وكفاءة الأسواق وعلى هذا الأساس ظهرت المعايير

المحاسبية لتحسين جودة القوائم المالية ثم توالت المحاولات لتحسين اللغة المحاسبية من طرف اللجان والمجالس الدولية التي تعد الأساس والمصدر الذي أنشئ هذه المعايير التي من بين هذه المعايير، المعيار الثاني الرامي الى تحديد طرق ووسائل معالجة المخزون.

المطلب الأول: المعايير المحاسبية الدولية

تُعد المعايير المحاسبية الدولية من الأسس الجوهرية التي تُعنى بتنظيم وتوحيد إعداد وتقديم البيانات المالية على مستوى العالم، حيث تهدف إلى تحقيق الشفافية والتناسق في التقارير المالية. يتناول هذا المطلب مفهوم المعايير المحاسبية، وأهدافها الرئيسية، بالإضافة إلى متطلبات وصعوبات تطبيق هذه المعايير في الجزائر.

الفرع الاول: مفهوم المعايير المحاسبية

تُعرف معايير المحاسبة بأنها نماذج وإرشادات عامة تُؤدّي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات (حمدان ح.، 2008، صفحة 103).

وحسب (صالح، 2020، صفحة 20) فقد عرفها على أنها مجموعة من القواعد التي يتم اعتمادها من قبل مؤسسات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبخاصة القياس والتقييم والعرض والإفصاح. وتشمل هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها المعايير المحاسبية التي تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها.

مرت المعايير المحاسبية بالعديد من التحسينات والتحديثات لتصل الى ما هي عليه الان فقد كان اول الأمر تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي كانت مصدر فكرة توحيد المحاسبة الدولية في عام 1973 ثم بعدها توال وضع المعايير المحاسبية الدولية IAS، حيث تم إصدار 41 معيار إلى غاية نهاية عام ،2000 ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء البعض منها ليصبح عددها 30 معيارا (رمزي، 2012، صفحة 13)

في عام 1998 أكملت لجنة معايير المحاسبية الدولية برنامج عملها ، خلال مطلع سنة 1999 تم إصدار التقرير النهائي بغلق اللجنة ، حيث وافق مجلسها في مارس 2000 بالإجماع على دستور جديد لإعادة هيكلتها، وفي 01 أفريل2001 تم استبدال IASC بمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وحولت المسؤولية عن وضع المعايير الدولية الى مجلس معايير المحاسبة الدولية (بوسماحة، 2020، صفحة 15) و منه فان (IASB) هيئة دولية مستقلة ، حل محل (IASC) هذه اللجنة التي تشكلت في 1973 كهيئة خاصة لوضع المعايير من خلال عقد اتفاق بين هيئات محاسبية مهنية.

الفرع ثاني: أهداف المعايير المحاسبية

فيما يلي سنوضح أهم الأهداف التي بسببها قام مجلس المعايير المحاسبية بإصدار هذه المعايير المحاسبية الدولية: (تومي، 2013، صفحة 5)

- توفير مرجعية محاسبية يعتمد عليها المحاسبون عند أداء مهامهم بما يحقق حدا أدنى من التوحيد المحاسبي في مجالات التطبيق العملي، بغية زيادة فاعلية التقارير المالية في تقييم واتخاذ القرارات؛
- تحقيق عدالة في توزيع الثروات وفرص الاستثمار فيما بين الأفراد والقطاعات من خلال عدالة توزيع المعلومات المحاسبية، نتيجة وجود معايير تضبط الممارسة المحاسبية، ما يثبت محاولات الادارة التحكم في كمية المعلومات المفصح عنها في قوائمها المالية باعتبارها منتجة لها؛
- توفير للمحاسبين القانونيين دليل عمل يمكنهم من تعزيز استقلاليتهم عند تدقيق تقارير الوحدة الاقتصادية وتقديم شهادتهم بصدق هذه التقارير؛
- تقليص عدم تماثل المعلومات، فعدالة الاستفادة من المعلومات المالية تتطلب أن يكون الافصاح المحاسبي متوازنا لكافة الأطراف، وبالتالي وجود معايير تنظم المهنة المحاسبية سوف يقضي على الطرق الغير الرسمية للحصول على المعلومات.

الفرع ثالث :متطلبات وصعوبات تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر

كما هو معروف أن لكل دولة في العالم نظام محاسبي خاص بها، فالجزائر نتبع النظام المحاسبي المالي (SCF). الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 يناير 2010 خلفا للنظام الذي كان سار منذ سنة 1975 من المعايير الدولية للمحاسبة المالية (قويدر، 2015، صفحة 33) ، الذي هو نظام يجمع بين عناصر من الإطار المفاهيمي الدولي لمجلس المعايير الدولية للتقارير المالية (IASB) وخطة حسابات مستوحاة من فرنسا، (financier, 2010) فهو يتضمن إطارا تصوريا للمحاسبة المالية وللمعايير المحاسبية، ومدونة حسا بات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها . (11_07، 2007، صفحة المادة 6) وعليه سنذكر أهم متطلبات تطبيق معايير المحاسبة في الجزائر.

اولا :متطلبات تطبيق معايير المحاسبة في الجزائر

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر يتطلب العديد من الأحكام والإجراءات التي تمس جوانب عديدة، وهذا حتى لا تعترض عملية التطبيق بعض الصعوبات والمعوقات التي قد تصاحب تطبيق هذه المعايير على الأطراف المعنية بالمحاسبة. ولعل من أهم المتطلبات والأحكام التي يجب مراعاتها عند تطبيق المعايير المحاسبية. وعلى المستوى الدولي نذكر ما يلي: (بودلة، 2011، صفحة 40)

- دور مجالس وجمعيات المحاسبين؛
- التأهيل العلمي والعملي؛
- الأنظمة القوانين المنظمة للمحاسبة؛
- دور الاعلام والشركات.

المحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك يجب أن يكون مؤهلاً علمياً وعملياً حتى يكون قادرا على تطبيق معايير المحاسبة الدولية بصورتها الصحيحة، ولتأهيل المحاسبين على ممارسة هذه المعايير وتطبيقها يجب (بودلة، 2011)

- تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للمحاسبين ومدققي الحسابات؛
- تضمين معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية في امتحانات المحاسبين القانونيين؛
- تطوير مناهج كليات الاقتصاد التسيير والإدارة في الجامعات ومعاهد التدريب المهني لتشمل تدريس؛
- المعايير المحاسبية الدولية لطلاب التخصص في المحاسبة بشكل خاص.

إن تبني الشركات المحلية للمعايير المحاسبية الدولية له العديد من الآثار الإيجابية التي تنعكس في متطلبات الإفصاح والشفافية والمساءلة، وبالتالي إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية (البورصات العالمية والعربية)، وتحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق هذه المعايير وذلك بإنشاء حسابات موحدة للشركات متعددة الجنسيات، والتي تشجع على فتح الأسواق المالية الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية في العالم العربي ودولياً. (abdelhamid, 2005)

ثانيا :صعوبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر:

نميز نوعين من الصعوبات التي تقف في وجه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وهما (مخلوفي، 2016، صفحة 24).

1. الصعوبات المحلية:

- غياب هيئة محاسبية مستقلة لبعض الدول تتولى الإشراف على وضع المعايير المحاسبية ومقارنة هذه الأخيرة مع المعايير الدولية ومحاولة القضاء على أهم الفروق الجوهرية، وكذلك متابعة الجديد على المستوى الدولي في هذا المجال؛
- غياب تشريعات تلزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد التقارير المالية؛
- عدم وجود أسواق مالية نشطة في بعض الدول النامية مما يجعل للمعلومات المالية استعمال محدودا وبالتالي عدم الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، كما أن المعايير المحاسبية الدولية تتطلب وجود سوق مالي تشط خاصة عند تقييم بعض القيم المنقولة؛

- صعوبة تغيير الذهنيات باعتبار أن الكثير من الدول عمدت إلى استخدام أنظمتها المحاسبية لمدة زمنية طويلة مما يجعل مهمة التغيير في الممارسة المحاسبية أمرا صعب المنال في مرحلة قصيرة.

2. الصعوبات الدولية:

بما انه هناك صعوبات محلية فلا نستغرب وجود اخرى دولية والمتمثلة في:

- تعد اللغة التي يُعدّ بها المعيار المحاسبي تشكل عائقًا بالنسبة للدول التي تعيد ترجمته، مما قد يؤدي إلى انحراف المعنى الحقيقي لمضمون هذا الأخير؛

- اختلاف الأنظمة الاقتصادية للدول واحتياجات كل منها للمعلومات المالية سيؤدي إلى الاختلاف في إثبات الأحداث الاقتصادية، وبالتالي يعني عدم الاتفاق على تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة؛

- حيث أنه يتم استشارة أصحاب المهنة من محاسبين وخبراء في العديد من الدول، من خلال مجموعة من الاستمارات التي توزع عليهم لأخذ آرائهم حول بعض المشاكل المحاسبية المطروحة قبل إصدار أي معيار محاسبي .فهل كل الهيئات المهنية على المستوى الدولي يتم استشارتها؟ وبالتالي قد لا تتماشى الحلول المقترحة للمشاكل المطروحة مع كل دول العالم باعتبار أنها لم تُستشر من خلال الهيئات المهنية لديها؛

- إن الصورة العامة لبعض المعايير وترك التفاصيل لكل دولة على حدة من دون شك سينعكس على التطبيق الصحيح للمعايير المحاسبية الدولية، فقد يتم استغلال الطرح العام لتكييف المعالجة ومتطلبات المحيط الاقتصادي للدولة، مما يساهم في ظهور اختلافات جوهرية من دولة لأخرى.

المطلب الثاني: المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 {المخزون} (IAS02)

تُعنى معايير المحاسبة الدولية بتحديد الأسس والطرق المُتبعة في معالجة العمليات المالية المختلفة، ومن بين هذه المعايير معيار المحاسبة الدولي رقم (2) "المخزون" الذي يركز على وصف المعالجة

المحاسبية للمخزون بشكل دقيق. وقد صدر المعيار المحاسبي الدولي رقم (2) "المخزون" في نسخته الأولى عام 1976 وتم إعادة مراجعته عام 1993، ومؤخرا في ديسمبر 2003. (Dosne, 2005, p. 102) ، مع حلول عام 2005، بات من الضروري تطبيق تعديلات لتهدف بشكل أساسي إلى تحديد تكلفة المخزونات التي يجب الاعتراف بها كأصل وتضمينها في الميزانية العمومية، وذلك نظراً لتحولها إلى إيرادات أو أعباء في المستقبل . وبالإضافة إلى ذلك، تتناول التعديلات حالات تخفيض القيمة القابلة للتحقيق، وتُلقي الضوء على مختلف صيغ التكاليف المستخدمة في حساب التكلفة المخصصة للمخزونات. (متيجي، 2021، صفحة 506)

الفرع الأول: ماهية المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 {المخزون} (IAS02).

أولا: مفهوم المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 {المخزون} (IAS02)

يمكن تعريف المعيار المحاسبي IAS02 أنه مقياس، أنموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس والعرض والإفصاح عن عناصر المخزونات في القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويرتبط المعيار المحاسبي رقم 02 بأهم عنصر من عناصر القوائم المالية ألا وهو المخزونات وطرق تقييمها وأساليب تصريفها (قويدر، 2015، صفحة 39).

ثانيا: محتوى المعيار

يطبق معيار المحاسبة الدولية (IAS 2) على جميع المخزونات التي يتم الاحتفاظ بها للبيع في إطار نشاط الشركة، باستثناء: (international, 2020, p. 25)

- الأدوات المالية (IAS 32 و IFRS 9)؛
- الأصول البيولوجية (الحيوانات والنباتات الحية) الناتجة عن نشاط زراعي (IAS 41)، ومخزونات المنتجات الزراعية أو الغابية أو ذات المنشأ المعدني لدى المنتجين، عندما يتم تقييمها بالقيمة الصافية للبيع.

يجب أيضًا اعتبار ما يلي مخزونًا:

- الأصول قيد الإنتاج للبيع؛
- المواد الخام أو اللوازم المخصصة للاستهلاك في عملية إنتاج السلع أو الخدمات.

يتم تعريف القيمة الصافية للبيع في المعيار على أنها سعر البيع المقدر في سياق النشاط العادي، ناقصًا التكاليف المتوقعة لإكمال السلع والخدمات، بالإضافة إلى التكاليف التجارية.

ثالثا: أهداف المعيار

- يهدف المعيار إلى :(مخلوفي، 2016، صفحة 48)
- وصف المعالجة المحاسبية للمخزونات في ظل نظام التكلفة التاريخية.
- يوفر إرشادات لتحديد قيمة تكلفة المخزون والاعتراف اللاحق به كمصروف وأي انخفاض في القيمة للوصول إلى القيمة البيعية.
- كما ينص أيضا عن صيغ التكلفة المستخدمة لتحميل التكاليف للمخزون ويعترف به كأصل ضمن بنود الميزانية.
- يشمل طرق تقييم المصروف من المخزون الافصاح عنه.

الفرع الثاني: أهم المصطلحات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 {المخزون} (IAS02)

لقد تطرق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 2) الى العديد من المصطلحات نذكر أهمها

أولا: مفهوم المخزون

يعرف التخزين على أنه " حفظ المواد لفترة زمنية محددة من فترة أو تاريخ تخزينها الى حين استعمالها مع مراعاة مدة حياتها، وتحفظ ضمن شروط السلامة، وهو معدل للتدفق المادي"

ويعرف أيضا على أنه الوظيفة المسؤولة عن استلام السلع والمواد والمستلزمات المختلفة والاحتفاظ بكمية معينة والمحافظة عليها بأقل تكلفة وتزويد الجهات الطالبة لها في الزمان والحجم المناسبين (كساب، 2001),

أما المخزون فهو :

حسب تعريف الجمعية الأمريكية للرقابة على المخزون والإنتاج "APICS" سنة 1984 على أنه:

إجمالي المواد الخام والمواد المستثمرة في الوحدات من مواد الإنتاج كالأجزاء والسلع الوسيطة، وكذلك وحدات ربط التشغيل، بالإضافة إلى المنتجات النهائية الجاهزة للبيع. (بخديجة، 2017)

ويعرف المخزون على أنه جميع المواد والأجزاء والتجهيزات والأدوات والبضاعة الجاهزة المسجلة في سجلات المؤسسة والمتوحدة ماديا في المخازن أو المستودعات أو المعامل أو المحلات العائدة لتلك المنظمة. (عطية، 2007، صفحة 47)

وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) فقد أفاد أن المخزونات هي أصول التي تحتفظ بها المؤسسة لأحد الأغراض التالية:

- البيع في سياق العمليات التجارية العادي؛
- التصنيع أو الانتاج بغرض البيع؛
- توفير المواد واللوازم اللازمة لعمليات الإنتاج أو تقديم الخدمات.

وباختصار فالمعيار المحاسبي الدولي رقم 02 يعترف بالمخزون إذا كان المخزن أصل يهدف للبيع.

ويتم الاعتراف بعنصر من عناصر المخزونات في محاسبة المؤسسة في الحالات التالية:

- انتقال الملكية :يجب أن تنتقل ملكية العنصر إلى المؤسسة مع جميع مخاطرها وفوائدها؛
- السيطرة :يجب أن تتمتع المؤسسة بالسيطرة الفعلية على العنصر؛
- تقدير التكلفة :يجب أن تتمكن المؤسسة من تقدير تكلفة العنصر بشكل موثوق؛
- الاستفادة المستقبلية: يجب أن تتوقع المؤسسة الاستفادة من الفوائد الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بملكية العنصر.

a. **تكلفة المخزون: وفق** هذا المعيار فان المقصود بالتكلفة أنه ينبغي أن تتضمن تكلفة المخزونات كل التكاليف المتعلقة بالحيازة أو الانجاز، بالإضافة الى كل المصاريف المتعلقة بالتحويل، وكذا كل المصاريف الأخرى الضرورية لإيصال هذه المخزونات الى أماكن التخزين، وتحدد تكلفة المخزونات باستعمال طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO) أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة (CMP)، في حين أن طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا (LIFO) ممنوعة الاستعمال حسب هذا المعيار. (عمورة، صفحة 68)

b. **صافي القيمة التحصيلية:** هو سعر البيع المقدر في سياق النشاط العادي لدورة الانتاج مطروحا منه التكاليف المقدرة لإتمام تصنيع السلعة، والتكاليف الضرورية المقدرة لتحقيق عملية البيع؛

c. **التكلفة التاريخية:** هو مبلغ الخزينة المدفوع، يقدم للحصول على أصول عند تاريخ اقتنائها أو انتاجها، أو هو مبلغ الخزينة الذي من المفترض دفعه لانقضاء الخصوم أثناء السير العادي للنشاط أو هي التكلفة الحقيقية للأصل؛

d. **القيمة العادلة:** هي المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التنفيذ وعلى أساس تجاري من خلال عملية تبادل حقيقية (نصار، 2008، صفحة 66)

e. **تكاليف شراء المخزون:** تشمل هذه التكلفة ثمن الشراء والضرائب والرسوم الجمركية، وأية ضرائب ورسوم أخرى على المشتريات وتكلفة النقل والتخليص وأية تكاليف أخرى ترتبط مباشرة باقتناء تلك المشتريات، ويستبعد أية مردودات للمشتريات والخصم التجاري، ويمكن أن تشمل تكلفة المخزون فروق العملة الأجنبية إذا تمت عملية الشراء بها؛ (علاوي، صفحة 26)

f. **تكاليف التحويل:** وهي تكاليف مرتبطة مباشرة بوحدات الانتاج مثل الأجور، التكاليف الصناعية غير المباشرة المحملة بشكل منظم على وحدات الانتاج سواء كانت ثابتة أو متغيرة والتي تم انفاقها من اجل تحويل المواد الأولية الى بضاعة جاهزة؛ (وليد عبد القادر، 2013، صفحة 125)

g. **دائرة الاستغلال:** الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل ضمن مسار استغلالها وانجازها في شكل أموال الخزينة.

المطلب الثالث: طرق تقييم وتصريف المخزون

يتم تقييم قيمة المخزون في نهاية كل فترة محاسبية بأقل قيمتين كلفة المخزون :وهي القيمة التي تم تكبدها لحيازة هذا المخزون، وتشمل تكاليف الشراء والنقل والتخزين وغيرها، وصافي القيمة المتحققة (القابلة للتحصيل) وهي القيمة التي يمكن بيع المخزون بها في السوق في تاريخ التقييم، بعد خصم تكاليف البيع. وبعد تقييم المخزون، يتم صرفه من خلال إحدى الطرق التالية طريقة التكلفة المحددة، طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) أو طريقة متوسط التكلفة المرجحة (CMP) وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الاول: التقييم المحاسبي للمخزونات

ينص المعيار المحاسبي الدولي على أن التقييم المحاسبي للمخزون يتم بأحد الطريقتين، على التقييم على أساس التكلفة أو التقييم على أساس القيمة الصافية القابلة التحصيل وذلك ما سنقوم بشرحه:

الشكل رقم 1: التقييم المحاسبي للمخزونات

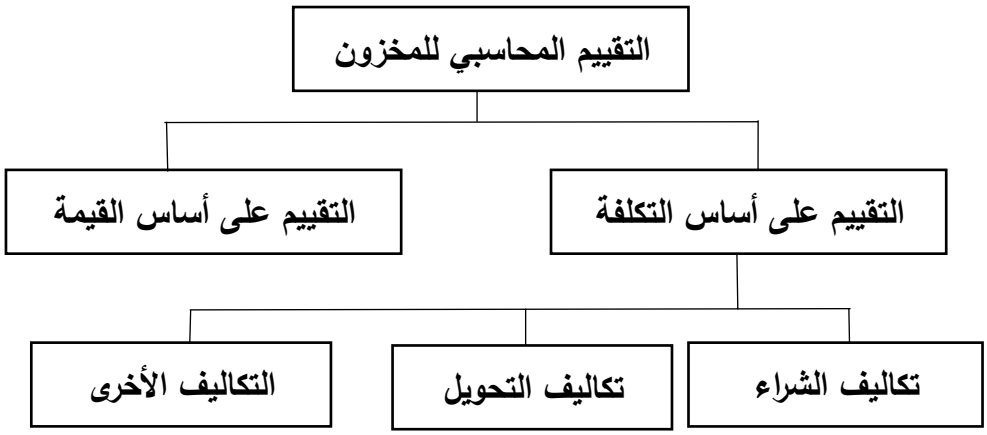

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على (متيجي، 2021، صفحة 508)

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (2) أنه يجب قياس المخزون عند الجرد بأقل تكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحصيل حيث:

اولا: التقييم على أساس التكلفة

وتنقسم الى ما يلي: (متيجي، 2021، صفحة 508)

- **تكاليف الشراء:** تشمل تكلفة الشراء الشاملة سعر الشراء الأساسي، ورسوم الاستيراد، والضرائب، ومصاريف النقل والمناولة، والتكاليف الأخرى ذات الصلة .للحصول على التكلفة الدقيقة، يجب طرح أي حسومات أو تخفيضات تجارية من هذه المكونات؛
- **تكاليف التحويل:** تشمل تكلفة التحويل التكاليف المتعلقة بعملية تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية، وتتضمن هذه التكاليف بشكل أساسي أجور العمال المباشرين، بالإضافة إلى تخصيص حصة من التكاليف غير المباشرة، مثل أعباء الإنتاج الثابتة والمتغيرة؛
- **التكاليف الأخرى:** يمكن تصنيف التكاليف إلى فئتين رئيسيتين :التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة .وتشمل التكاليف غير المباشرة، بشكل أساسي، النفقات العامة التي لا يمكن ربطها مباشرة بعملية الإنتاج أو بمنتجات أو عملاء محددين .وتشمل أمثلة النفقات العامة رواتب الإدارة، وإيجار المكاتب، وفواتير الخدمات، ونفقات التسويق.

ثانيا: التقييم على أساس القيمة القابلة للتحقيق

لا يمكن تسجيل المخزونات بمبلغ يزيد عن المبلغ المتوقع أن يتحقق من بيعها أو استخدامها .حيث يتم إجراء تقدير جديد لصافي القيمة القابلة للتحقق في كل فترة محاسبية .فعند غياب الظروف التي أدت إلى تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق أو وجود دليل واضح على زيادتها، يتم تعديل مبلغ التخفيض بحيث يعادل مبلغ التكلفة الجديد أو صافي القيمة القابلة للتحقق الجديد، أيهما أقل، وذلك الذي يساعد هذا الإدارة على اتخاذ قرارات أفضل بشأن إدارة المخزون، حيث يوفر معلومات دقيقة حول قيمة المخزون وتقديم صورة واقعية للوضع المالي للشركة.

الفرع الثاني: أساليب أخرى لقياس تكلفة المخزون وطرق تصريفه

هناك عدة أساليب وطرق يمكن استخدامها لقياس تكلفة المخزون وتصريفه. فيما يلي أبرزها:

اولا: أساليب أخرى لقياس تكلفة المخزون

01. طريقة التكاليف المعيارية

تتطلب إدارة التكاليف الفعالة تحديد معايير استهلاك المواد الأولية واللوازم والعمالة، بالإضافة إلى تقييم كفاءة استخدام الطاقة .يتم مراجعة هذه المعايير بشكل دوري وتعديلها حسب الظروف السائدة لضمان تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد.

02. طريقة سعر التجزئة

في مجال البيع بالتجزئة، يتم استخدام أسلوب معين لتحديد قيمة المخزون، خاصةً عندما تكون كميات المنتجات كبيرة وتصبح طرق التكلفة الأخرى غير عملية.

ثانيا: طرق تصريف المخزون

يعتمد المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) المخزون على ثلاثة طرق لتقييم تكلفة خروج المخزون وهي طريقة التكلفة المحددة، طريقة الوارد أولا صادر أولا وطريقة متوسط التكلفة المرجحة.

الشكل رقم 2: طرق تصريف المخزون.

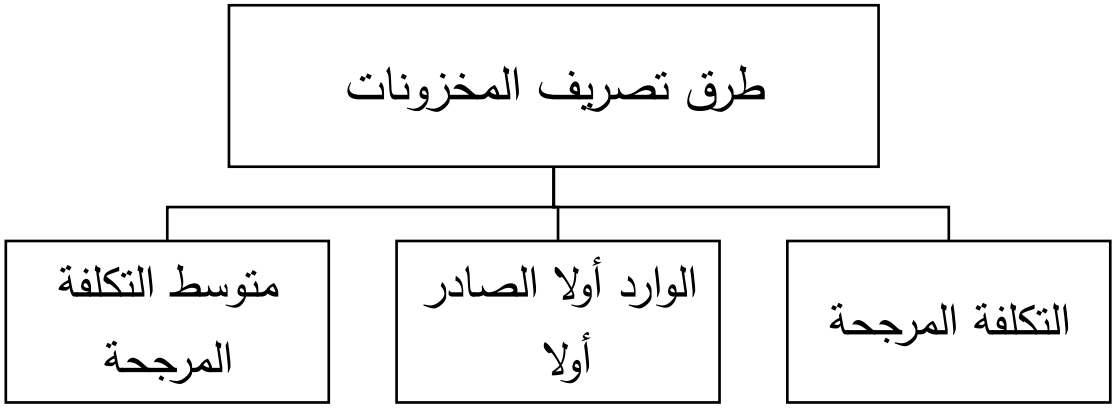

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على (قويدر، 2015، صفحة 43)

01. **طريقة التكلفة المحددة:** وهي تلائم أنواع محددة من المخزونات، ويقصد بذلك تمييز التكلفة المحددة لكل عنصر من المخزون لنسبة عناصر المخزون الغير القابلة عادة للتبديل وللسلع والخدمات المنتجة والمخصصة لمشروعات محددة؛

02. **طريقة الوارد أولا صادر اولا FIFO** :وتفترض هذه الطريقة أن المخزون الذي ينتج أو يشترى أولا هو الذي يستهلك أو يباع أولا؛

03. **طريقة متوسط التكلفة المرجحة CMP** :يعني تحديد متوسط التكلفة المرجحة للمخزونات المتشابهة الموجودة في بداية الفترة وتكلفة المخزونات المتشابهة المشتراة أو المنتجة خلال الفترة، ويحسب المتوسط في نهاية كل فترة أو عند كل شحنة إضافية تم استلامها.

الفرع الثالث: الافصاح عن المخزون والاعتراف به كمصروف

تُعد القوائم المالية ركن أساسي من أركان التقارير المالية، فهي عبارة عن مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية لتقدم صورة شاملة ودقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية.وتُعبّر لغة النقود المستخدمة في إعداد هذه القوائم، عن نتائج العمليات المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة. وتُمثل هذه القوائم بمثابة إعلان رسمي يُقدم للمهتمين بِمُجريات عمل المؤسسة، مثل المستثمرين والدائنين والإدارة، معلومات موثوقة حول وضعها المالي.

وعند إعداد القوائم المالية، يحرص المحاسبون على اتباع مُبادئ المحاسبة المُتفق عليها عالمياً، لضمان تقديم معلومات محايدة وموضوعية تعكس بصدق الأداء المالي للمؤسسة.وتُساهم القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، واتخاذ القرارات الاستثمارية المستنيرة، وتحليل المخاطر المالية، وتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها.

اولا: تعريف الافصاح

يعد الإفصاح المحاسبي بشكل عام تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل مُفصّل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

" يتطلب الإفصاح إشهار المعلومات المالية المتعلقة بالسياسات والإجراءات والطرق وكافة المعلومات التي تبعد التقارير المالية عن تضليل المستخدم وتوفر له بيانات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية " (العيساوي، 2007، صفحة 109)

وعليه فالإفصاح يساعد في تقييم المرونة المالية عن مدى قدرة المنشأة على اتخاذ قرارات فعالة لتعديل توقيت ومبالغ التدفقات النقدية حتى يمكن أن تستجيب والظروف غير المتوقعة والتي تعتبر ذات أهمية عند اعداد التدفقات النقدية المستقبلة للتعرف على المشاكل النقدية التي تقابل المنشأة أثناء استمرار حياتها الانتاجية واتخاذ الاجراءات التصحيحية بشأنها. (الغندور، 1998، صفحة 14)

ثانيا: الافصاح عن المخزون

المعلومات التي يجب الافصاح عنها من قبل المؤسسة حول محاسبة مخزوناتها هي كما يلي:

- الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة في قياس وتقييم مخزونات المؤسسة وطريقة تحديد تكلفة المخزون؛
- القيمة الدفترية المسجلة للمخزون وحسب التصنيفات المناسبة للمؤسسة؛
- القيمة المدرجة للمخزون بصافي القيمة القابلة للتحصيل؛
- مقدار مبلغ المخزون المعترف به كمصروف خلال الفترة؛
- مبلغ استرجاعات الخسائر في قيمة المخزونات المسجلة في محاسبة المؤسسة عن طريق تخفيض قيمة المخزونات المسجلة كأعباء خلال الفترة؛
- مبلغ نقص قيمة وتدهور المخزون المعترف بها كمصروف خلال الفترة، وكيفية تحديدها؛
- الظروف التي تتطلب عكس استعادة تخفيض قيمة المخزون؛
- قيمة المخزون المرهون كضمان لالتزامات المنشأة؛
- القيمة المحاسبية للمخزونات حسب تصنيفها النوعي مبوبة تبويبا مناسبا يتفق مع طبيعة نشاط المؤسسة.

ثالثا: الاعتراف بالمخزون كمصروف

عند بيع المخزون، يتم الاعتراف به كمصروف في الفترة المالية التي يتحقق فيها الإيراد المالي المرتبط ببيعه.وإذا تم تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق، أو تم تكبّد أي خسائر في قيمته، فإن هذه التكاليف يتم تخصيصها للفترة المالية التي حدث فيها التخفيض أو الخسارة.في المقابل، إذا تم استرداد أي تخفيض سابق لقيمة المخزون نتيجة لزيادة صافي القيمة القابلة للتحقيق، يتم الاعتراف بهذا الاسترداد كمُخفّض لمبلغ المخزون المُعترف به كتكلفة في الفترة المالية التي تم فيها إلغاء التخفيض.

المبحث الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

يستعرض هذا المبحث الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال تحليل شامل للبيانات المالية، بما في ذلك الإيرادات والنفقات والأرباح، لتقديم رؤية واضحة حول فعالية استراتيجياتها وكفاءتها المالية.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

الأداء المالي يشير إلى كيفية تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية وتحقيق النتائج المرجوة بناءً على تحليلها المالي. يتضمن هذا المفهوم تقييم فعالية وكفاءة الإدارة المالية للمؤسسة من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير المالية.

الفرع الأول :مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام نسب مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر عن أداء المؤسسات، كونه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وتحقيق أهدافهم.

توجد عدة تعاريف للأداء المالي ومن بينها ما يلي:

التعريف الأول: يعرف الأداء المالي على أنه " تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الايرادات بصفة مستمرة، تمتد الى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة، والاستقرار في مستوى الأداء ". (الياس بن ساسي، 2006، صفحة 98)

التعريف الثاني: يعرف الأداء المالي كذلك على أنه "المفهوم الضيق لأداء المؤسسة، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ويساهم في إدارة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على احتياجات أصحاب المصالح في تحقيق أهدافهم. (الخطيب، 2010، صفحة 45)

التعريف الثالث: يعرف الأداء المالي بأنه وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمبادلات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات والايرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة (قدوري، 2013، صفحة 9)

ومنه فان الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات طويلة الأجل والقصيرة منها.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي فيما يلي: تقيم أداء المؤسسة من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، لتحديد جوانب القوة والضعف، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

متابعة أعمال المؤسسات، وفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها، وتقييم مستويات أدائها وفعاليته، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي فيما يلي :(الخطيب، 2010، صفحة 45)

- تقيم ربحية الشركة: الغرض من تقيمها وتحسينها هو قيمة المؤسسة وثروة المساهمين؛
- تقيم سيولة الشركة: الغرض من تقييمها هو تحسين قدرة الشركة في الوفاء بالتزاماتها؛

- تقيم تطور نشاط الشركة: أما الغرض من تقيم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية واستثماراتها؛
- تقيم مديونية الشركة: الغرض من تقيم الرفع المالي من أجل معرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي؛
- تقيم تطور توزيعات الشركة: من أجل معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح؛
- تقيم تطور حجم الشركة: من أجل تزويدها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية، بالإضافة إلى تحسين الكلية لا لمؤسسات.

الفرع الثالث: أهداف الأداء المالي

تتباين أهداف التحليل المالي تبعًا لاحتياجات العوامل الاقتصادية المتنوعة، وتتلخص عمومًا في تحقيق الغايات التالية: (النعيمي، 2011، صفحة 13)

1. بالنسبة للشركة

تُعد نتائج التحليل المالي ركائز أساسية يستند إليها متخذ القرار لتقييم كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمارات المُثلى. وعليه، فإن التحليل المالي يُسعى إلى تحقيق:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة؛
- تقييم نتائج وقرارات الاستثمار والتمويل؛
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة؛
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل الطويل والقصير.

2. بالنسبة للمتعاملين مع الشركة:

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في المجال المالي؛
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من القروض.

المطلب الثاني: المعايير والعوامل المؤثرة على الأداء المالي

الأداء المالي لأي منظمة أو شركة يعتمد على مجموعة متنوعة من المعايير والعوامل التي تؤثر بشكل مباشر على نتائجها المالية. إليك بعض المعايير والعوامل الرئيسية التي يجب مراعاتها

الفرع الأول: المعايير المؤثرة على الأداء المالي

النسب المالية لا تعني شيء بحد ذاتها، لذا يقتضي الأمر مقارنتها مع معايير أو نسب أخرى، حيث أن هذه ستلقي الضوء على ما تعنيه كل نسبة من النسب التي تم استخراجها فيها إذا كانت مرتفعة أو منخفضة وهناك أربع معاير أساسية للأداء المالي؛ (العلي، 2013، صفحة 78)

01. **المعايير التاريخية:** وتكون مستمدة من فعاليات المؤسسة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة، لغرس رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عن مواطن الضعف في المؤسسة لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها، كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي؛

02. **المعايير الصناعية:** يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعاير الصناعية في رقابة الأداء، وتمثل هذه المعاير أساسا جيدا لمقارنة أداء المؤسسة ومتابعته دوريا خاصة وأن المؤسسة تشابه في العديد من خصائصها مع النشاط الصناعي الذي تقارن به، على الرغم

من وجود اختلافات عديدة بين المؤسسات موضع المقارنة من حيث مجموع المنتوجات أو الخدمات المقدمة؛

03. **المعايير المطلق:** تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات، تقاس بها النسب ذات العلاقة في المؤسسة؛

04. **المعايير المستهدفة:** وهي النسب التي تسعى إدارة المؤسسة إلى تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فإن مقاره النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمؤسسة المعنية، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية الازمة. (حسن الحسيني فلاح، 2007، صفحة 238)

أولا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي (نصر الدين بن نذير، 2015)

من أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

01. **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، وثمة تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات، والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة لاتخاذ القرار بأكثر فعالية.

02. **المناخ التنظيمي:** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بإيجابية وكفاءته من الناحية الإدارية والمالية.

03. **الحجم:** يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة، منها إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات. ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي لا لمؤسسة، فقد يشكل الحجم عائقا

لأداء المؤسسة، حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة ستصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداءها أقل فاعلية.

04. **التكنولوجيا** : هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، على المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها , وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات ، و التي لا بد لها من التكييف مع التكنولوجيا و استيعابها و تعديل أدائها و تطويره بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء و تعمل التكنولوجيا عل شمولية الأداء, لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطرة و التنويع , بالإضافة الى زيادة الارباح و الحصص السوقية. (العلي، 2013)

المبحث الرابع: التحليل المالي

التحليل المالي هو أداة قوية لفهم الصحة المالية للشركة وإدارة استراتيجياتها المالية بشكل فعال.

المطلب الاول: مفهوم التحليل المالي

يُعد التحليل المالي مفهومًا ذا أهمية كبيرة في عالم المال والأعمال، وله تعاريف متعددة تركز كل منها على بعد محدد من أبعاده.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي:

فيما يلي بعض التعاريف الشائعة:

- التحليل المالي هو عملية معالجة البيانات المالية المتاحة لدى المؤسسة الاقتصادية بهدف الحصول على معلومات تُستخدم في عملية اتخاذ القرارات والتبوء بمستقبل المؤسسة في الماضي والحاضر، كما أنه يُساعد في تشخيص المشكلات وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل". (كراجة، 2006)

- التحليل المالي وسيلة هامة لربط المؤسسة الاقتصادية بمحيطها ليس فقط المالي وإنما كذلك السياق والتجاري، وهو يُساعد في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد ما سيحدث في المستقبل، مما يُساعد في اتخاذ القرارات السليمة(conso, 2008) ".

- ويعرف (2008) Marion Alain التحليل المالي بأنه "أداة لإدراك المؤسسة من تقويم شامل لإجمالي أدائها ووضعها المالي الحالي والمستقبلي (وذلك من خلال قوائمها المالية)." (Marion، 2008)

- التحليل المالي هو كذلك أداة "معالجة البيانات المالية لتقييم نقاط القوة وتحديد فرص الربحية على المدى الطويل، ويتم ذلك من خلال استخدام البيانات المالية والمعلومات الخارجية ونماذج رياضية تُساعد في الحصول على معلومات تُستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات". (الشيخ ف.، 2008)

- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، وتساهم هذه المؤشرات في تحديد أهمية وخصائص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع .ويتم ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى .وتُستخدم هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.

- يمكننا تعريف التحليل المالي على أنه تشخيص للوضع المالي للمؤسسة من مختلف جوانبه، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها في المستقبل.

الفرع الثاني: اهمية واهداف التحليل المالي

نشأت تقنيات التحليل المالي الحديثة كأحد أهم مكونات الفكر المالي خلال فترة الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي .شهدت تلك الحقبة انتشارًا واسعًا لظاهرة التعثر أو الفشل المالي بين الشركات، مما دفع إلى التركيز على تطوير أدوات تحليلية فعّالة لحماية المشاريع وضمان استمراريتها في عالم الأعمال .وتكمن أهمية التحليل المالي في كونه أداة جوهرية لاتخاذ القرارات السليمة، وتحقيق

الاستقرار المالي، وتعزيز فرص النجاح على المدى الطويل ويمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية: (الكنزي، 2015)

- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء؛
- التحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات مؤسسته المالية والإدارية؛
- يساعد التحليل المالي الإدارة في اكتشاف العروض الاستثمارية الرابحة والجيدة، ومعرفة قدرة المؤسسة الائتمانية في مقدرة أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة، وكذلك تقديم النصح والإرشاد للمشاكل الإدارية لتفادي الفشل المالي للمؤسسة من خلال معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة؛
- تكمن أهمية التحليل المالي في تحديد مدى كفاءة المؤسسة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية المؤسسة وقدرتها على النمو. واعداد الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة.

الفرع الثالث: مقومات ومبادئ منهجية التحليل المالي

منهجية التحليل المالي تعتمد على مجموعة من المقومات والمبادئ الأساسية التي تضمن تقديم تقييم شامل ودقيق للأداء المالي لأي منظمة. من أهم المقومات والمبادئ التي تشكل أساس منهجية التحليل المالي:

أولا: مقومات التحليل المالي (الشيخ ف.، 2008)

إنّ نجاح تطبيق التحليل المالي يتطلب تضافر الجهود من مختلف الأطراف، بدءًا من توفير البيانات الدقيقة، وصولًا إلى مهارات التحليل المتقدمة، وانتهاءً بمهارات التواصل الفعّال .وعندما تتوافر هذه الشروط، يُصبح التحليل المالي أداةً قويةً لتعزيز فعالية المشاريع وتحقيق أهدافها المرجوة للوصول إلى أهداف العملية التحليلية بشكلٍ فعّال، لا بد من تحقيق ما يلي:

لتحقيق غايات التحليل بدقة ومصداقية، لا بد من توفر أدوات دقيقة للعملية التحليلية. أي أن نتائج العملية التحليلية ومقدار دقتها يتوقف على مقدار البيانات التي اعتمد عليها المحلل المالي،

يجب أن يتمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية التامة بظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المشروع، بالإضافة إلى ذلك، لا بد من أن يتوفر للمحلل مؤهلات علمية عالية وخبرات عملية متشابهة، وقدرة على استخدام أساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاتخاذ القرارات المناسبة في المستقبل،

القدرة على التحليل الدقيق والبحث عن المعلومات التي جُمعت من قبل المحلل المالي واستخدامها في المكان المناسب بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم اختياره والقدرة على تحليل وتشخيص إشكاليات موضوع البحث.

ثانيا: منهجية التحليل المالي: (رشاد، 2001، صفحة 155)

يُعد التحليل المالي عملية منهجية شاملة تهدف إلى تقييم الوضع المالي للشركة وتحديد فرصها ومخاطرها المستقبلية .يعتمد المحلل المالي في إجراء هذه العملية على مجموعة من الطرق والمبادئ والإجراءات التي تضمن دقة النتائج وتحقيق الهدف المنشود من التحليل.

❖ المبادئ الرئيسية وتتمثل في:

- تحديد هدف التحليل المالي: وضح الهدف من التحليل المالي بشكل دقيق ومحدد، سواء كان ذلك تقييم أداء الشركة المالي، أو تحليل فرص الاستثمار المتاحة، أو تقييم المخاطر المالية التي تواجهها الشركة. يساعد تحديد الهدف بشكل واضح المحلل المالي في جمع المعلومات الخاصة بالموضوع بشكل دقيق ويوفر له نَسَقَةً للعمل والتحليل.
- تحديد العوامل الرئيسية التي يشملها التحليل المالي: حتى تحقق عملية التحليل المالي أهدافها فعليًا، يجب أن تشمل فترات التحليل للقوائم المالية دورة متتالية، حيث أن القوائم المالية لستة واحدة قد لا تكون كافية للحصول على معلومات كافية تمكن المحلل من تقييم القدرات المالية للشركة بشكل دقيق.

- تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه ويمكنه الحصول عليها من مصادر كالبيانات المالية والقوائم المالية .
- القدرة على التحليل وتشخيص مختلف موضوعات البحث.
- جراء تحليل دقيق والبحث عن المعلومات التي تم جمعها من قبل المحلل المالي واستخدامها في المتون المتناسبة بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم إعداده.

❖ مبادئ ثانوية وتتمثل في:

- تحديد العوامل المتناسبة لتحليل القوائم المالية؛
- إجراء التحليل المناسب للمعيار المستخدم في قياس النتائج؛
- تحديد الانحراف عن المعيار المستخدم في قياس الأرباح؛
- اقتراح الحلول لمعالجة المعيار المقاس وتحليل أسباب الانحراف؛
- اقتراح الحلول المناسبة ووضع التوصيات.
- إعداد التقارير المتناسبة وتقديمها: حيث يجب على المحلل المالي أن يحضر تقريرًا يوضح جميع النتائج التي توصل إليها وقام بتحليلها مراجعةً لملاحظات مراجعيه في غضون أيام عمل.

المطلب الثاني: أساسيات التحليل المالي

يتطلب التحليل المالي فهمًا أساسيًا للمفاهيم المالية الرئيسية وكيفية تفسيرها بشكل فعّال.

الفرع الاول: أنواع التحليل المالي

تواصل التحليل المالي تطوره عبر الزمن، وأصبح له دور بارز في كشف الجوانب الأساسية للبيانات المالية وتحديد المؤشرات الرئيسية لتحسين الأداء، ومن ثم، تم تصنيفه إلى عدة أنواع استنادًا إلى معايير محددة، وستُسلط المقالة الضوء على هذه الأنواع والمعايير المتعلقة بها .(عقل، 2006، صفحة 43)

أولا: حسب البعد الزمني

يُعد تحليل البيانات المالية أساساً مهماً لفهم الوضع المالي للشركة وتقييم أدائها. تتنوع أساليب التحليل المالي بناءً على معايير محددة، مما يسمح بدراسة مختلف جوانب العمليات المالية للشركة. (الخطيب، 2010)

تصنيفات التحليل المالي تشمل عدة أنواع تعتمد على البعد الزمني للتحليل، وهي: التحليل الرأسي الذي يركز على مقارنة بنود القوائم المالية ضمن نفس الفترة المحاسبية لتحديد الاتجاهات ونسب التغير، والتحليل الأفقي الذي يقارن هذه البنود عبر فترات زمنية متعددة لرصد التطورات في الأداء المالي للشركة على المدى الطويل، وأخيرًا التحليل بالنسب المالية الذي يستخدم لفهم العلاقات بين مختلف بنود القوائم المالية من نفس المصدر أو من مصادر مالية أخرى، وتشمل هذه النسب: السيولة، الربحية، والرافعة المالية. توفر هذه الأنواع إطارًا منهجيًا لفهم الجوانب المختلفة للأداء المالي للشركة، مما يساعد في تقييم كفاءة استخدام الموارد ورصد الاتجاهات على مر الزمن، بالإضافة إلى تقديم فهم شامل للوضع المالي عبر التحليل بالنسب المالية. (مداني بن بلغيث، 2011)

ثانيا: حسب الجهة القائمة بالتحليل

التحليل الداخلي يتم تنفيذه بواسطة أفراد أو فرق من داخل المؤسسة لأغراض محددة تطلبها الإدارة، وغالبًا ما يهدف إلى دعم إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة. أما التحليل الخارجي، فيتم من قبل جهات خارجية مثل البنوك أو المؤسسات المالية بهدف تقييم المركز الائتماني للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بالإضافة إلى الجهات الأخرى كالبنوك المركزية والغرف الصناعية. (الخيالي، 2009، صفحة 19)

ثالثا: حسب الفترة التي يغطيها التحليل

نفذ المؤسسات تحليلات مالية داخلية وخارجية لفهم وضعها المالي واتخاذ قرارات مستنيرة. يتم تنفيذ التحليل الداخلي من قبل موظفي المؤسسة لتلبية احتياجات الإدارة على مختلف المستويات، بينما يتم تنفيذ التحليل الخارجي من قبل جهات خارجية مثل البنوك والمؤسسات المالية لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية التحليل الداخلي يتم تنفيذه بواسطة أفراد أو فرق من داخل المؤسسة

لأغراض محددة تطلبها الإدارة، وغالبًا ما يهدف إلى دعم إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة. أما التحليل الخارجي، فيتم من قبل جهات خارجية مثل البنوك أو المؤسسات المالية بهدف تقييم المركز الائتماني للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بالإضافة إلى الجهات الأخرى كالبنوك المركزية والغرف الصناعية. (الحيال، 2009، صفحة 20)

الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي

يتضمن التحليل المالي ثلاث مراحل أساسية هي: (توفيق، 2001، صفحة 72)

- **التصنيف:** في هذه المرحلة، تُجمع البيانات وتُصنف في مجموعات متناسقة ومتجانسة، مما يتيح إجراء المقارنات.
- **المقارنة:** تهدف هذه المرحلة إلى إيجاد العلاقات بين البيانات المصنفة وفقاً لمبادئ وأصول محددة، وتتم المقارنة بين المجموعات الفرعية وعلى مدار فترات زمنية مختلفة.
- **الاستنتاج:** تتضمن هذه الخطوة تفسير العلاقات المستخلصة في المرحلة السابقة، بهدف تقييم سلامة السياسات المالية المشتركة وإمكانية تحسين فعاليتها في المستقبل.

الفرع الثالث: خطوات التحليل المالي

يتم التحليل المالي عبر مجموعة من الخطوات، تعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه. يتفق الباحثون عمومًا على أن هذه الخطوات تشمل: (جمال، 1980، صفحة 25)

- **تحديد الهدف بدقة:** يجب على المحلل المالي تحديد الهدف المرجو بدقة، وفهم مدى أهميته وتأثيره. تختلف أهداف التحليل المالي بين الفئات المختلفة، ولذلك يعتبر تحديد الهدف بدقة أساسًا لنجاح العملية التحليلية.
- **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** يفضل أن يشمل التحليل المالي عدة سنوات متتالية للحصول على معلومات دقيقة ومعبرة، حيث أن تحليل القوائم المالية لسنة واحدة قد لا يعكس اتجاه الأداء بشكل كافٍ.

- **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحليل المالي التي يمكن أن يستخدمها المحلل، مثل استخدام النسب المالية أو الأساليب الاقتصادية الأخرى. على المحلل اختيار الأسلوب الأنسب من بين البدائل المتاحة.

المطلب الثالث: التحليل المالي كأداة نتائجها والاطراف المستفيدة منها

يُعَتَبَر التحليل المالي عملية حيوية لعددٍ من المستفيدين، حيث يسع كلٌّ منهم إلى تحقيق أهدافهم، وذلك بالحصول على إجاباتٍ للتساؤلات التي تَمَسُّ مصالحهم. (سميرة خالد، 2022، صفحة 1430)

الفرع الاول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

- **المستثمرون:** يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لعدة أغراض، منها معرفة قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل، ومعرفة درجة السيولة لدى المنشأة وقدرتها على توفير الأمان للمنظمة عندما تقع في عسر مالي، كما تُسمِح أيضًا للمستثمرين باكتشاف فرص استثمارية أخرى؛

- **المقرضون أو الدائنون:** يقوم المقرضون، أصحاب الديون قصيرة الأجل، بتحليل وضع البيان المالي للشركة لمعرفة درجة السيولة، وفيما يتعلق بالربحية، تصبح محط اهتمام للمقرضين أصحاب الديون الطويلة الأجل؛

- **المساهمون:** هدف المساهمين من تحليل القوائم المالية هو معرفة ربحية الشركة، فالربحية مهمة لإظهار إمكانيات نمو المنظمة وسلامة استثمار المساهمين؛

- **إدارة المنشأة وملّاكها:** تقوم الإدارة بأعمال التحليل المالي لتحديد سيولة وربحية المنشأة، وتقييم كفاءتها وإدارة أصولها وخصومها، واكتشاف الانحرافات السلبية وحلها؛

- **الحكومة:** تهتم الحكومة بالتحليل المالي لأغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على الشركة، كما تهتم مكاتب التحليل المالي والسمسرة، والمصارف وشركات التأمين أيضًا بالتحليل المالي.

الشكل رقم3: الاطراف المستفيدة من التحليل المالي

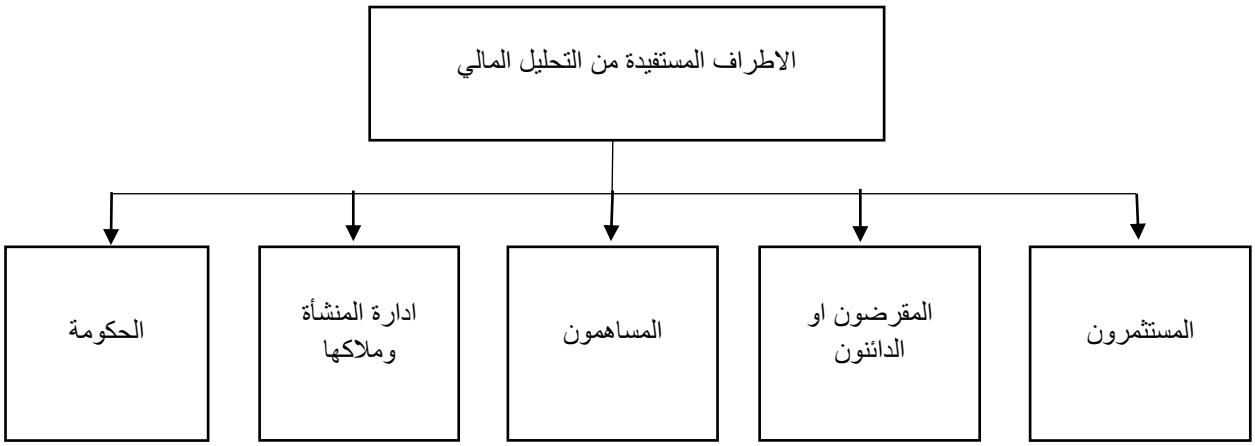

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على (سميرة خالد، 2022، صفحة 1430)

الفرع الثاني: أدوات وطرق التحليل المالي

التحليل المالي يعتمد على مجموعة متنوعة من الأدوات والطرق التي تساعد في تقييم الأداء المالي للمنظمة. هذه الأدوات والطرق تُستخدم لتحليل البيانات المالية وتقديم رؤى حول جوانب مختلفة من الأداء المالي مثل الربحية، السيولة، الكفاءة، والرافعة المالية.

أولا: أدوات التحليل المالي: (سميرة خالد، 2022، صفحة 10)

تتضمن تقنيات التحليل المالي عدة أساليب منها:

- تحليل الكشوف المالية على مدى سنوات متعددة؛
- مقارنة أداء المؤسسة مع نظيراتها في نفس القطاع، مما يتيح لها تحديد مكانتها واكتشاف نقاط القوة والضعف؛
- استخدام نسب مالية، وهي من الأدوات الشائعة في التحليل المالي، لتوضيح العديد من الوظائف في الميزانية أو في جدول حساب النتائج؛
- إجراء تحليلات مبنية على أدوات تتناسب مع وضع المؤسسة، مثل تحليل السيولة، التدفقات النقدية، الربحية، ومخاطر الاستثمار؛
- استخدام الأدوات النقدية مثل تقنية الإعلام الآلي.

ثانيا: طرق التحليل المالي

أبرز الأساليب التي يتبعها المحلل المالي لتحقيق أهداف المؤسسة، وهي تتمثل في ثلاث طرق رئيسية:

1. **التحليل المالي التطوري** :تعتمد هذه الطريقة على دراسة الوضع المالي للمؤسسة عبر دورات مالية متتالية. يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة لتشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المستقبلية. لتحقيق هذه الدراسات، يجب أن تمتلك المؤسسة نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال، مما يمكن المحلل من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية من خلال تطور النشاط المالي، تطور الأصول، الهيكل المالي، هيكل دورة الاستغلال، وتطور الربحية. يرتكز هذا التحليل على العناصر التالية: (النعيمي، 2011)

- **تطور النشاط** :يتضمن متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتمادًا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية. ومن ثم يتم تقييم نمو النشاط ومدى توافقه مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق. بناءً على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض)، يمكن للمحلل المالي مراقبة تطور هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرديًا مع تطور النشاط؛

- **تطور أصول المؤسسة** :تعبر الأصول عن مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة الأنشطة. مراقبة تطور هذه الإمكانيات ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، حيث يُعد مؤشرًا استراتيجيًا هامًا يعكس الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة، سواء كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق؛

- **تطور هيكل دورة الاستغلال** :يشمل هيكل دورة الاستغلال العملاء، الموردين، والمخزونات التي تشكل مجتمعةً الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال. ينبغي مراقبة تطور هذه العناصر عبر الزمن مقارنة بنمو النشاط (الزيادة في رقم الأعمال) للحكم على مستوى الاحتياجات المالية؛

- **تطور الهيكل المالي** :يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة، مثل الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة. يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء، وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلالها المالي، وتأثير الاستدانة على المردودية؛

- **تطور المردودية** :تعتبر المردودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمانًا للبقاء والنمو والاستمرارية. تُعد المردودية أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة. (ساسي، 2008، صفحة 50)

2. التحليل المالي المقارن: (قرشي، 2009، صفحة 54)

يرتكز التحليل المالي المقارن على تقييم الوضع المالي للمؤسسة من خلال مقارنته بأداء مؤسسات أخرى في نفس القطاع، يعتمد هذا النهج على تحليل مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية لتحديد وضع المؤسسة نسبةً لمثيلاتها، الهدف الأساسي هو مراقبة الأداء المالي للمؤسسة في سياق الظروف المحيطة، خاصةً في البيئات غير المستقرة.

3. التحليل المالي المعياري :(وردة، 2018، صفحة 25)

يُعد التحليل المالي المعياري توسعًا للتحليل المقارن، حيث يقيس أداء المؤسسة بمقارنتها مع مؤسسات مماثلة باستخدام مؤشرات معيارية. من أبرز هذه المؤشرات:

- **نسبة الملاءة المالية:** تُحسب هذه النسبة عن طريق تقسيم الأموال الخاصة على مجموع الديون، وتعتبر النسبة جيدة إذا بلغت 80%؛
- يجب ألا تتجاوز الديون المتوسطة وطويلة الأجل ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة.

ثالثا: نتائج التحليل المالي

يمكن استخلاص النتائج ومعالجتها باستخدام أدوات معينة وبعد إجراء تحليل دقيق للمعلومات المالية المتاحة في المؤسسة، سواء كانت نتائج التحليل داخلية أو خارجية. فيما يلي نستعرض أبرز نتائج التحليل المالي:

1. نتائج التحليل الخارجي

تتنوع نتائج التحليل حسب الأهداف الخارجية وتشمل ما يلي: (صلحية، 2001، صفحة 11)

- ملاحظات على الأنشطة المالية التي تقوم بها المؤسسة؛
- مقارنة الوضع المالي للمؤسسة مع نظيراتها في نفس القطاع؛
- تقييم قدرة المؤسسة على تحمل الالتزامات المالية؛
- اقتراح سياسات مالية لتحسين الوضع المالي وتعزيز استقلالية المؤسسة؛
- تقييم الأداء المالي لتحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.

2. نتائج التحليل الداخلي (طير لويزة، 2015، صفحة 15) :

يمكن للمحلل الوصول إلى النتائج التالية داخليًا وفقًا لأهداف التحليل:

- تقديم تقييم للتسيير المالي خلال الفترة المحددة؛
- استخدام المعلومات المكتسبة لمراقبة أداء المؤسسة؛
- اتخاذ قرارات بشأن الاستثمار، التمويل، توزيع الأرباح، أو تعديل رأس المال؛
- استخدام النتائج كأساس للتوقعات المستقبلية (مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات أو السيولة النقدية)؛
- التحقق من الوضع المالي للمؤسسة وتقييم المخاطر المالية المحتملة مثل الديون.

3. النتائج المترتبة عن التحليل الخارجي:

تتباين النتائج المستخلصة من التحليل بحسب الجهة الخارجية المستخدمة، حيث تشمل تلك النتائج مراجعات حول الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة، وتقييم الوضع المالي الشامل للمؤسسة مقارنة بمنافسيها في الصناعة، وتقدير القدرة على تحمل المخاطر المالية والتصدي لنتائج الافتراضات، واقتراح سياسات مالية لتحسين الوضعية المالية وتعزيز الاستقلالية، وتحليل البيانات المالية لتحديد الأرقام المؤهلة للخصم الضريبي.

4. النتائج المترتبة عن التحليل الداخلي:

وبالإضافة، يمكن للمحلل الوصول إلى النتائج الداخلية بناءً على أهداف التحليل، حيث يشمل ذلك إعطاء تقييم شامل لأداء المؤسسة المالي، واستخدام المعلومات المكتسبة للرصد المستمر لنشاط المؤسسة، واتخاذ القرارات بشأن الاستثمارات والتمويل وتوزيع الأرباح أو تغييرات في رأس المال، واستخدام المعلومات والبيانات المكتسبة كأساس لتوقعات المستقبل، وتقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحليل المخاطر المالية المحتملة مثل المديونيات.

المبحث الخامس: القوائم المالية

تُشكل القوائم المالية جوهر نظام الإبلاغ عن أداء المنشأة، حيث تُقدم لمحة شاملة عن الوضع المالي وتطوره خلال فترة زمنية محددة، عادةً سنة .تُعد هذه المعلومات ضرورية لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرون والدائنون والمُقرضون، لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مشاركتهم في المنشأة.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومستخدميها

سنتناول في هذا المطلب تقديم تعريف القوائم المالية وكذا مستخدميها.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

تمثل القوائم المالية مجموعة من البيانات المنظمة وفقًا لمبادئ المحاسبة المُتفق عليها، والتي تُستخدم لعرض نتائج معاملات المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، بهدف تقييم وضعها المالي (الأزهر، 2014، صفحة 214)

كما عرفها أيضا على أن القوائم المالية أداة أساسية تُستخدم من قبل مختلف الشركات والمؤسسات، سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو العام، لتقديم معلومات مالية شاملة عن أدائها ونشاطها خلال فترة زمنية محددة، عادةً ما تكون سنة واحدة. وتهدف هذه القوائم إلى تلبية احتياجات مختلف الجهات الخارجية، مثل المستثمرين والدائنين والحكومات، الذين يعتمدون عليها لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. (الأزهر، 2014، صفحة 214)

ويمكن تعريفها أيضا على أنها ثمرة من أفكار المحاسبين نابعة من الحاجة المُلحة لتقديم بيانات مالية مفيدة للمستثمرين والجهات الدائنة وأصحاب المصلحة، لتحسين عملية صنع القرار .يتطلب فهم البيانات المالية بشكل جيد اعتبارها وحدة متكاملة، نظراً للترابط بين قائمة الدخل والميزانية العمومية وبيان حقوق الملكية، حيث يعكس قائمة الدخل أداء الشركة ويظهر في الميزانية العمومية، بينما يُبيّن بيان حقوق الملكية التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة، (الجعارات، 2008، صفحة 94)

الفرع الثاني: مستخدمو القوائم المالية

يمثل مستخدمو البيانات المالية مجموعة واسعة من الأفراد والجهات، تشمل المستثمرين الحاليين والمحتملين، والعاملين، والمقرضين، والموردين، والدائنين التجاريين الآخرين، والعملاء، والحكومات مع وكالاتها، بالإضافة إلى الجمهور العام. يستفيد هؤلاء من البيانات المالية للحصول على معلومات ضرورية تلبي احتياجاتهم المختلفة.والتي تشمل ما يلي: (لطفي، 2008، صفحة 46)

01.المستثمرون:

المستثمرون، بمن فيهم مقدمي رأسمال المخاطر ومستشاريهم، يسعون لفهم المخاطر والعوائد المرتبطة باستثماراتهم. فهم بحاجة إلى معلومات شاملة تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية حكيمة، مثل الشراء

أو الاحتفاظ أو البيع. من ناحية أخرى، يهتم المساهمون بمعلومات حول قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم، مما يساعدهم على تقييم قيمة استثماراتهم بشكل أفضل.

02.المقرضون:

يسعى المقرضون إلى الحصول على معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المقترضين على سداد القروض والفوائد المستحقة في الوقت المحدد.

03.الموظفون:

يسعى الموظفون وممثليهم إلى الحصول على معلومات دقيقة حول استقرار وربحية أرباب العمل، وذلك لفهم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها تجاههم، بما في ذلك دفع المستحقات المالية، وتوفير فرص العمل المستدامة، وضمان مستقبلهم المهني بشكل عام.

04.الموردون والدائنون التجاريون الاخرون:

يسعى المُقرضون والدائنون الآخرون إلى الحصول على معلومات تُمكّنهم من تقييم قدرة المنشأة على سداد مستحقاتهم في الوقت المحدد. بينما يهتم الدائنون التجاريون بوضع المنشأة المالي على المدى القصير بشكل عام، مقارنةً بالمُقرضين الذين قد يكون لديهم اهتمام طويل الأجل باستمرار عمل المنشأة، خاصةً إذا كانت عميلًا رئيسيًا لهم.

05.العملاء:

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشاة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها او اعتماد عليها.

06.الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:

تُعول الحكومات على فهم توزيع الموارد ونشاطات المنشآت، وتحتاج إلى معلومات موثوقة لتنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وإعداد إحصائيات الدخل القومي وغيرها من البيانات الاقتصادية الهامة.

07.الجمهور:

تُلعب المنشآت دورًا هامًا في تشكيل وتوجيه قرارات الجمهور، وذلك من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على مختلف جوانب الحياة .وتُعدّ مساهمة المنشآت في الاقتصاد المحلي أحد أهمّ هذه التأثيرات، حيث تُساهم في خلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير السلع والخدمات الأساسية.

المطلب الثاني: اهداف القوائم المالية

تلعب القوائم المالية دورًا هامًا في دعم اتخاذ القرارات الرشيدة داخل المؤسسات الاقتصادية، وذلك لعدة أسباب رئيسية تتعلق بخصائصها ومميزاتها .سنناقش في هذا المطلب أهمية القوائم المالية في هذا السياق، مع إبراز خصائصها المميزة التي تجعلها أداة فعالة في عملية صنع القرار.

الفرع الاول: أهداف القوائم المالية

الهدف الأساسي من إصدار القوائم المالية للشركة هو تقديم صورة شاملة للموقف المالي ونتائج الأعمال، بما في ذلك التغيرات في المركز المالي، تهدف هذه المعلومات إلى تمكين المستخدمين، سواء داخل الشركة أو خارجها، من اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة.ويمكن تلخيص بعض هذه الأهداف في العناصر التالية: (الشاهد، 2000، صفحة 28)

- تُشير الوحدة الاقتصادية إلى النتائج المُحققة لأنشطتها خلال الفترة المالية المُحددة، سواء كانت تلك الأنشطة جارية أو عرضية. كما توضح الوحدة العوامل التي ساهمت في تحديد هذه النتائج؛
- تُتيح القائمة للمستخدمين إمكانية حذف أو إلغاء أي بنود غير ضرورية، مما يمنحهم حرية التحكم في محتوى القائمة وتقديمها بشكل مُوجز أو مُفصّل حسب الغرض والاستخدام؛
- يُصمم هذا النظام بسهولة استخدام لا تتطلب من المستخدمين امتلاك معرفة فنية مُعمّقة في مجال المحاسبة وقواعد القيد والترحيل لحساب الأستاذ. على عكس ذلك، يُعدّ كل من حسابي

التاجرة والأرباح والخسائر حسابين فنيين مُعقدين يتطلبان فهمًا دقيقًا لقواعد التسجيل والترحيل لفهم البيانات المُدرجة فيهما؛

- أدوات تحليل مالية قوية تتيح للمحللين الماليين فكّ شيفرة العلاقات المعقدة بين بنود البيانات المتعددة، وذلك بطريقة سهلة الاستخدام ومفهومة.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

ان الخصائص النوعية الأساسية الأربعة للقوائم المالية هي: (العال، 2008، صفحة 29)

01. **القابلية للفهم:** تتميز المعلومات المُدرجة في القوائم المالية بسهولة فهمها من قبل المستخدمين، ممّا يُفترض توافر مستوى معقول من المعرفة لديهم في المجالات التجارية والاقتصادية والمحاسبية، بالإضافة إلى رغبتهم في دراسة تلك المعلومات بعناية؛

ومع ذلك، لا ينبغي استبعاد معلومات المسائل المعقدة المُدرجة في القوائم المالية، إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية، بدعوى صعوبة فهمها من قبل بعض المستخدمين؛

02. **الملائمة:** لكي تُعتبر المعلومات ذات قيمة بالنسبة لصناع القرار، يجب أن تُلبي احتياجاتهم بشكلٍ دقيق .تتمتع المعلومات بصفة الملائمة عندما تُؤثّر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وذلك من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو من خلال تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة؛

تتداخل الأدوار التنبئية والتأكيدية للمعلومات بشكل وثيق .فعلى سبيل المثال، تُستخدم معلومات حول الموجودات الحالية للمنشأة وهيكلها من قبل المستخدمين للتّنبؤ بقدرتها على اغتنام الفرص والتكيّف مع الظروف الصعبة .كما تُستخدم نفس المعلومات لتأكيد صحة التنبؤات السابقة، مثل طريقة هيكلة المنشأة ونتائج العمليات المخطط لها.

03. **المادية (الأهمية النسبية):** تعتمد فائدة المعلومات على نوعها وأهميتها النسبية. في بعض الأحيان، تكفي طبيعة المعلومات لتحديد مدى فائدتها على سبيل المثال، يُعد الكشف عن دخول

الشركة في قطاع جديد عاملًا مؤثرًا على مخاطرها وفرصها بغض النظر عن مدى أهمية هذا القطاع وقت كتابة التقرير؛

ومع ذلك، في حالات أخرى، تلعب كل من طبيعة المعلومات ومحتواها دورًا هامًا في تحديد فائدتها. على سبيل المثال، تُعد معرفة مبالغ المخزون المحتفظ به في كل فئة رئيسية من فئات النشاط التجاري للمنشأة معلومات قيّمة للغاية.

باختصار، تختلف فائدة المعلومات اعتمادًا على طبيعتها ومحتواها وأهميتها النسبية.

04. **الموثوقية:** لأهمية المعلومات في حياتنا، يجب أن تتوفر فيها صفتان أساسيتان: الموثوقية والدقة.تتمتع المعلومات بالمصداقية عندما تكون خالية من الأخطاء الجسيمة والتحيزات، وعندما يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها كمصدر دقيق يمثل بصدق ما هو مراد قوله أو ما يتوقعه؛

بمعنى آخر، يجب أن تكون المعلومات موثوقة كافية ليتم استخدامها لاتخاذ القرارات أو تكوين الآراء.

05. **التمثيل الصادق:** لضمان موثوقية المعلومات، يجب أن تعكس بدقة العمليات المالية والأحداث التي تدعي تمثيلها أو من المفترض أن تنقلها؛

بتعبير أبسط، يجب أن تُظهر الميزانية العمومية صورة حقيقية للعمليات المالية والأحداث التي أدت إلى أوضاعها، وذلك وفقًا لمعايير الاعتراف بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في الشركة في تاريخ إعداد التقرير.

06. **الاكتمال:** لضمان موثوقية معلومات القوائم المالية، يجب أن تكون شاملة دون تجاوز حدود الأهمية النسبية والتكلفة المعقولة.أي نقص في المعلومات قد يُفقدها دقتها ويجعلها مضللة، مما يُخلّ بموثوقيتها ويُقلّل من فائدتها؛

07. **القابلية للمقارنة:** يُعدّ تحليل القوائم المالية عبر الزمن ضروريًا لفهم اتجاهات الأداء والمركز المالي للمنشأة .كما تُتيح المقارنة بين قوائم مالية مختلفة تقييم الأداء النسبي والمراكز المالية للمنشآت؛

لذلك، يجب أن تكون عملية قياس وتقديم التأثير المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى موحدةً على مستوى المنشأة الواحدة، عبر الزمن، وبين مختلف المنشآت؛

تتضمن خاصية المقارنة إعلان المستخدمين عن السياسات المحاسبية المُستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأيّ تغييرات طرأت عليها، وآثار تلك التغييرات؛

يجب أن يتمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المُستخدمة للعمليات والأحداث المتشابهة، سواءً عبر الزمن داخل المنشأة الواحدة أو بين مختلف المنشآت.

المطلب الثالث: القوائم المالية والتقارير المالية

تشكل القوائم المالية العنصر الأساسي في التقارير المالية، أشبه بعصبها الذي يربط بين مختلف مكوناتها .وتتكون هذه القوائم من أربعة أجزاء رئيسية :قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية .بالإضافة إلى ذلك، تشمل التقارير المالية إيضاحات توضيحية تفصيلية تكمّل المعلومات الواردة في القوائم؛

ولكن، لا تقتصر أهمية التقارير المالية على عرض البيانات المالية فقط .فهي تتضمن معلومات مالية وغير مالية أخرى، مثل العوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة على الشركة، وتفاصيل عن النشاط التسويقي والإنتاجي، وتقارير من مجلس الإدارة والمراجعة الخارجية. (الشاهد، 2000، صفحة 28)

الفرع الاول: أنواع القوائم المالية

إعداد القوائم المالية هو أحد الأهداف الرئيسية للمحاسبة المالية، نظرًا لأهميتها في توصيل المعلومات إلى المتعاملين الاقتصاديين. في هذا المبحث، سنتناول أنواع القوائم المالية المختلفة، وهي:

- الميزانية؛
- حسابات النتائج (قائمة الدخل)؛
- قائمة تدفقات الخزينة؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق.

أولا سنتناول مفاهيم الميزانية وحسابات النتائج، بالإضافة إلى مميزاتهما والعناصر المكونة لكل منهما، وأشكالهما. (حماد، 2002)

الميزانية تُعتبر الميزانية جزءًا من القوائم المالية التي تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والتي تُستخدم لاتخاذ القرارات المناسبة. سنناقش في هذا المطلب مفهوم الميزانية، مميزاتها، مكوناتها، والشكل النموذجي لها وفق النظام المحاسبي المالي.

أولا: تعريف الميزانية

تُعتبر الميزانية المكون الرئيسي للقوائم المالية، وهي بيان يوضح الأصول، الخصوم، والأموال الخاصة في نقطة زمنية محددة. تعكس الميزانية الوضعية المالية للمؤسسة بما يتماشى مع المبادئ المحاسبية التي تم إعداد القوائم المحاسبية على أساسها .تعرف الميزانية أيضًا بأنها "قائمة تلخيصيه تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تُظهر ما تمتلكه من موجودات (استخدامات) تسمى بالأصول، وما عليها من التزامات (موارد) تسمى بالخصوم من قبل الملاك (حنيفة، 2013، صفحة 425)

- من الناحية الاقتصادية: تُفهم الأصول على أنها استخدامات أو استثمارات، بينما تُعتبر الخصوم مصادر لتمويل هذه الاستخدامات
- من الناحية المحاسبية: وفقًا لتعريف لجنة المصطلحات المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، تُعَرَّف الميزانية بأنها "بيان مفصل أو ملخص للأرصدة المدينة والدائنة المنقولة بعد إقفال السجلات المحاسبية الممسوكة وفقًا لمبادئ المحاسبة المتبعة. (حنان، 2006، صفحة 297)

من هذه التعاريف نستنتج ما يلي:

- الميزانية هي وثيقة أو جدول يعرض أصول وخصوم المؤسسة، يتم إعدادها في نهاية السنة المالية لعرض الوضعية المالية للمؤسسة؛
- تُظهر الميزانية الأرصدة المدينة والدائنة الناتجة عن عمليات الجرد بتاريخ إقفال الحسابات؛

- تعرض الميزانية في جانب الأصول الموارد (مثل القيم المعنوية، الأراضي، المباني، المخزونات، النقدية)، بينما تعرض في جانب الخصوم مصادر هذه الموارد (مثل الأموال الخاصة، الديون طويلة وقصيرة الأجل).

ثانيا: فوائد قائمة الميزانية

تُعَد الميزانية من أهم القوائم المالية التي تُعدها المؤسسة، وتحقق الفوائد التالية: (سنوسي، 2019، صفحة 113)

- توضيح الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية، بما يشمل ما لها من حقوق وما عليها من التزامات؛
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها، باستخدام نسبة التغطية التي تقيس مدى تغطية حقوق المؤسسة لالتزاماتها؛
- تحديد قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة، باستخدام نسبة التداول والسيولة؛
- معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي من خلال الأرباح المحتجزة أو التمويل الخارجي مقارنة بالالتزامات إلى رأس المال؛
- تنفيذ عمليات التحليل المالي لتقييم الأداء المالي؛
- التحقق من مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية؛
- تقييم استمرارية المؤسسة، أو معرفة ما إذا كانت ميزانيتها معدة على أساس التصفية؛
- فهم سياسة المؤسسة تجاه استثماراتها المالية وتوجيهها.

ثالثا: مكونات قائمة الميزانية

تتألف الميزانية من العناصر التي تُقيّم الوضع المالي للمؤسسة، وينبغي أن تشتمل على الأقل على المكونات التالية:

1. **الأصول**

تمثل الأصول مجموعة من الموارد التي تمتلكها المؤسسة أو تتحكم بها لتحقيق منافع اقتصادية مستقبلية نتيجة لأحداث سابقة. وتنقسم الأصول إلى نوعين رئيسيين: (شنوف، 2008، صفحة 77)

1.1. **الأصول غير الجارية** :هذه الأصول تُستخدم لتسيير أعمال المؤسسة وتعزيز قدرتها الإنتاجية، وتشمل:

- الأصول المعنوية الثابتة، مثل الشهرة، براءات الاختراع، البرامج، وغيرها؛
- الأصول المادية الثابتة، مثل الأراضي، المباني، المعدات، وأصول ثابتة أخرى؛
- الأصول غير الجارية قيد الإنجاز؛
- الأصول المالية الثابتة، وتشمل السندات، سندات المساهمة، الحقوق المماثلة، القروض، والأصول المالية غير المتداولة؛
- الأصول الضريبية المؤجلة.

2.1. **الأصول الجارية** :تشمل الأصول المعدة للاستهلاك أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، مثل:

- المخزونات، بما في ذلك السلع، المنتجات التامة الصنع، المواد الأولية، المنتجات والخدمات قيد التنفيذ، الفضلات، والمهملات؛
- المبالغ المستحقة على الزبائن، أوراق القبض، الضرائب والأعباء المثبتة مسبقًا؛
- النقدية وما يعادلها، بما في ذلك النقدية في الصندوق، الحسابات الجارية لدى البنوك والبريد، وأوراق القبض قصيرة الأجل.

2. الخصوم

تشمل الخصوم ثلاثة عناصر رئيسية:

1.2. الأموال الخاصة :وتتضمن:

- رأس المال؛

- الاحتياطات؛
- فروق إعادة التقدير؛
- الأرباح المحولة؛
- نتيجة الدورة.

2.2. **الخصوم غير الجارية** :وهي الالتزامات التي يكون تاريخ استحقاقها أكثر من 12 شهرًا، وتشمل:

- القروض والديون المالية؛
- الخصوم الضريبية المؤجلة؛
- خصوم أخرى غير جارية؛
- المؤونات والخصوم المماثلة.

3.2. **الخصوم الجارية** :هي الالتزامات التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من 12 شهرًا، وتشمل:

- الموردون والحسابات الملحقة، مثل الحسابات الدائنة، أوراق الدفع قصيرة الأجل، والأجور المستحقة؛
- الضرائب، بما في ذلك الضرائب المستحقة الدفع والمصاريف الأخرى المستحقة؛
- حسابات الخزينة السالبة وما يعادلها (السحب على المكشوف).

رابعا: المعلومات التي يجب عرضها إما في جسم الميزانية أو في الملحق: (قرار وزاري، 2008، صفحة 3)

- يتعين على المؤسسة الكشف عن فئات فرعية إضافية للعناصر المذكورة بشكل يتناسب مع عملياتها؛
- ينبغي تصنيف كل عنصر في فئات فرعية عندما يكون ذلك مناسبًا وفقًا لطبيعته؛

- ويتعين الكشف بشكل منفصل عن المبالغ المدينة والدائنة للمؤسسة الأم والشركات التابعة والفروع والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

تشمل هذه الإقصاءات:

- تفصيل المساهمات المدرجة في الحسابات والفوائد الخاصة بالأقلية؛
- وصف مفصل لطبيعة وغرض كل احتياط؛
- مبلغ توزيعات الأرباح المقترحة بعد انتهاء الفترة المالية.

بالنسبة لكل فئة من رؤوس الأموال المساهمة:

- عدد الأسهم المصرح بها؛
- عدد الأسهم الصادرة المدفوعة والغير المدفوعة بالكامل؛
- القيمة الاسمية لكل سهم أو عملية في حال عدم وجود قيمة اسمية للأسهم؛
- تطور عدد الأسهم بين بداية السنة ونهاية السنة؛
- عدد الأسهم التي تمتلكها المؤسسة أو في الفروع أو المشاركات؛
- الأسهم المحتفظ بها لإصدار خيارات أو عقود البيع؛
- الحقوق والامتيازات والتخفيضات المتعلقة بالأسهم.

خامسا: شكل القوائم المالية

الجدول رقم 1: شكل القوائم

الاصول	ملاحظة	N الاجمالي	N اهتلاك الرصيد	N صافي	1-N صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتا معنوية					

تثبيتات عينية **أراضي** **مباني** **تثبيتات عينية أخرى** **تثبيتات ممنوح امتيازها** **تثبيتات مالية** **سندات موضوعة موضع معادلة** **مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات** **اخرى مثبتة** **قروض واصول مالية اخرى غير جارية** **ضرائب مؤجلة على الاصل**					
مجموع الاصل غير الجاري					
اصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ **الزبائن** **المدينون الاخرون** **الضرائب وما شابهها** **حسابات دائنة اخرى واستخدامات مماثلة** **الموجودات وما شابهها** **الاموال الموظفة والاصول المالية الجارية الاخرى** **الخزينة**					
مجموع الاصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر : من مبادئ **المحاسبة** من تأليف **Belverd E. Needles**و:**Marian Powers**

خاتمة الفصل الأول

في ختام هذا الفصل، تم تناول المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها المختلفة، مع التركيز على المعيار المحاسبي الدولي IAS 2 الخاص بالمخزون. تطرقنا إلى نشأة وتطور هذه المعايير وأهميتها في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الشفافية والمقارنة بين المؤسسات على المستوى الدولي. كما تم استعراض الأدبيات السابقة التي تناولت تطبيق هذه المعايير وتأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات. أظهرت الدراسات أهمية الامتثال لهذه المعايير لتحقيق مصداقية أكبر في القوائم المالية

وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. من خلال هذا الفصل، تم وضع الأساس النظري اللازم لفهم كيفية تأثير المعايير المحاسبية الدولية على الأداء المالي، مما يمهد الطريق للتحليل العملي والتطبيقي في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني:

الإطار المنهجي والتنظيمي للدراسة

الفصل الثاني: الإطار المنهجي والتنظيمي للدراسة

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار التطبيقي والمنهجي للدراسة، موضحاً كيفية تنفيذ البحث من الناحية العملية. ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية. يبدأ المبحث الأول بعرض المنهج البحثي المتبع، متضمناً تفاصيل حول اختيار طريقة البحث وأسباب اختيارها، مما يضمن الشفافية والموضوعية في' عملية البحث. ينتقل المبحث الثاني إلى وصف الإطار التنظيمي للمؤسسة قيد الدراسة، موضحاً هيكلها الإداري والتنظيمي وأدوار الأفراد داخل المؤسسة، وهو أمر أساسي لفهم البيئة التي تعمل فيها المؤسسة. في المبحث الثالث، نستعرض الأساليب والإجراءات المتبعة في جمع البيانات وتحليلها، مما يضمن دقة وموثوقية النتائج التي سنتوصل إليها في الفصل التالي.

المبحث الأول: المنهج البحثي واختيار طريقة البحث

المنهج البحثي هو الخطة المُنظّمة التي تُسير عملية البحث، ويحدد الخطوات والإجراءات المُستخدمة لجمع وتحليل البيانات بشكل دقيق ومُتّسق .يهدف المنهج إلى ضمان صحة وموثوقية النتائج وإمكانية تعميمها على نطاق أوسع لتحقيق أهداف البحث.

يتكون النهج البحثي من ثلاثة أنماط وهي:

- **النهج النوعي:** يركز على استخدام الكلمات والبيانات النصية، ويستخدم لفحص مشاكل الدراسات الاستكشافية البحث التي قد لا يتم تحديدها بوضوح.
- **النهج الكمي:** يعتمد على قياس واختبار البيانات الرقمية للحصول على نتائج دقيقة وعددية .
- **النهج المختلط:** يجمع بين النهجين النوعي والكمي، مستفيدا على نتائج شاملة وعميقة.

اتخذنا في دراستنا منهجًا مختلطا كأداة رئيسية لفهم موضوع البحث بعمق . حيث يُتيح المنهج النوعي للمشاركين التعبير عن أنفسهم بحرية، ومشاركة تجاربهم دون قيود، مما يثري فهمنا للموضوع ويُتيح لنا

استكشاف جوانبه المختلفة، في حين يقدم المنهج الكمي الدراسة القياسية لمتغيرات البحث من دراسة العلاقات الى درجات التأثير وما الى ذلك.

1. اختيار مجال البحث

تم اختيار مجال المحاسبة وبالتحديد تسيير المخزون حسب المعيار الدولي رقم 2 وأثره على الأداء المالي للمؤسسة، وهو موضوع نرى أهميته قد أصبحت تتعظم مع نشأة المؤسسات الاقتصادية لكون المخزون عصب المؤسسة وأحد أصولها الهامة. وبالتالي، فقد كان اختيار شركة انتراس لإنتاج بمثابة الخيار البسيط لأعداد مشروعنا التخرجي حول أثر المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 المخزون على الأداء المالي فقد كان لدينا الفضل والفرصة للتعامل مع فريق ذو خبرة في المجال ويتمتع بأقدمية في الشركة وذو مسؤولية كبيرة، مما أعاننا على فهم الموضوع من أغلب النواحي وهذا الذي سمح بتوفير المعلومات والوثائق الضرورية لإجراء الدراسة.

2. طريقة جمع البيانات

في إطار التحليل المتقدم للأداء المؤسسي، تصبح الأساليب التحليلية المتكاملة أداةً أساسية لفهم أعمق لمتغيرات الأداء. تتناول هذه الدراسة منهجية تجمع بين التحليل المالي للقوائم المالية واستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات المستخلصة من الاستبيانات. يتمثل الهدف من هذا المنهج في دمج وتحليل البيانات الكمية والكيفية بشكل متكامل.

من خلال التحليل المالي، يتم فحص القوائم المالية لتحديد مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية والسيولة والملاءة المالية. بينما يوفر تحليل الاستبيانات، باستخدام برنامج SPSS، رؤى حول تصورات ووجهات نظر الأفراد التي قد تؤثر على الأداء المالي أو تتأثر به. إن دمج هذين النوعين من التحليل يوفر فهماً متكاملاً للعلاقات بين العوامل المالية والتصورات البشرية، مما يساهم في اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر استنارة.

تتيح هذه الطريقة تقديم رؤى أعمق حول تأثير العوامل المالية على مختلف جوانب العمل، من خلال الربط بين الأداء المالي والآراء والاستجابات الفردية، مما يعزز قدرة المؤسسات على تحقيق تحسينات مستدامة وتحقيق أهدافها بكفاءة أكبر.

تمت صياغة الفقرة بحيث تشرح بشكل مفصل كيف يساهم دمج التحليل المالي مع تحليل الاستبيانات في تقديم رؤى شاملة، مما يساعد على فهم أعمق للعلاقات بين العوامل المالية والتصورات الفردية.

3. عرض العينة

اتبعنا منهجية علمية في اختيار المتحدثين لمقابلاتنا، مستندين إلى طريقة "العينة المُقدرة" التي أوصى بها ثيتارت وآخرون .أثبتت هذه الطريقة فعاليتها في جمع البيانات من عينات صغيرة، لا تقلّ فاعلية عن الطرق الاحتمالية.

يهدف بحثنا الى اظهار طرق تسوية المخزون ومدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 وأثره على الأداء المالي للمؤسسة ولتحقيق ذلك تم اختيار أشخاص يمثلون المؤسسة ولهم مناصب فيها ولهم نظرة عن المعيار المحاسبي رقم 2، كما ارتئينا أنه من الأفضل اختيار أشخاص ذو مناصب مختلفة لتغطية كل فئات المؤسسة وهذا ما يتيح للوصول الى معلومات واجابات متنوعة.

4. بناء دليل المقابلة

تم تنظيم دليل المقابلة لدينا وفقا للنقاط التالية:

- **الهدف:** في بداية المقابلة، سيتم شرح الغرض منها للمحقق بشكلٍ واضح .سيشمل ذلك شرح سياق الدراسة التي تُجرى، وأهدافها المحددة
- **شروط سير المقابلة** :سيتم ضمان سرية المقابلة تمامًا، مع التأكيد على حصول المشارك على موافقة مسبقة على جميع الشروط والإجراءات المتبعة خلالها.
- **الختام:** يتم توجيه الشكر للمشارك على وقته وتعاونه في الاجابة على الأسئلة، مما يبرز أهمية تقدير تعاونهم في سياق البحث.

5. طريقة معالجة البيانات وتحليلها:

يمكن استكشاف وفهم البيانات من خلال تحليلها بطريقتين رئيسيتين: النوعية والإحصائية.

في التحليل النوعي، نركز على معنى الأفكار والكلمات الموجودة في البيانات .نسعى لفهم السياق والسرد وراء هذه الكلمات، واكتشاف الدوافع العميقة وراء سلوكيات الناس .غالبًا ما يتم استخدام طرق مثل المقابلات والملاحظات واليوميات لجمع البيانات النوعية.

أما في التحليل الإحصائي، فتتم معالجة البيانات كأرقام ورموز .نستخدم برامج معالجة النصوص لتحليل البيانات، ونقوم بعمليات مثل عد الكلمات، وتقسيم النصوص إلى جمل، وتصنيف البيانات في فئات مختلفة .تهدف هذه الطريقة إلى استخراج أنماط واتجاهات من البيانات، وقياس العلاقات بين المتغيرات المختلفة.

باختصار، يوفر كل من التحليل النوعي والإحصائي أدوات قيمة لفهم البيانات .يعتمد اختيار الطريقة المناسبة على نوع البيانات والأهداف البحثية.

الجدول رقم 2: مقارنة بين التحليل الدلالي والتحليل الاحصائي

التحليل الدلالي	التحليل الاحصائي
• يركز على فهم المعاني والسياقات والعالقات البينية بين البيانات .	• يركز على العلاقات الرياضية الاحصائية بين البيانات.
• يستخدم التحليل النوعي للبيانات مثل تحليل المحتوى والنصوص.	• يعتمد على التحليل الكمي للبيانات مثل الاحتمالات والتوزيعات الاحصائية.

المصدر: من اعداد الطالبين

المبحث الثاني: الإطار التنظيمي

يشير الإطار التنظيمي إلى مجموعة القواعد، السياسات، والهيكليات التي تحدد كيفية إدارة وتنظيم الأنشطة المالية والإدارية داخل منظمة أو قطاع معين. هذا الإطار يشمل المعايير المحاسبية، التشريعات القانونية، السياسات الداخلية، والأطر الإدارية التي تساهم في تحقيق الكفاءة والشفافية والتوافق مع المتطلبات القانونية والمعايير المهنية.

المطلب الأول: تقديم شركة انتراس

تاريخ نشأة المؤسسة

تأست مؤسسة اينطراس انطلاقا من التسهيلات السابقة التي قامت بها الدولة ومنها الاعفاء الضريبي وعدم دفع حق الضمان الاجتماعي التي استغلها الصناعيين: السيد موسلمال عمر والسيد قنو أبو بكر والسيد بلخير وسيمي في عام 1997 تحت اسم: صناعة وطحن الحبوب اينطراس – بو اسماعيل –، وفي 01/09/1999 شرعت المؤسسة في الإنتاج .

فمؤسسة اينطراس الإنتاجية هي مؤسسة خاصة ذات طابع صناعي تجاري، حيث تقوم بشراء المواد واللوازم والمواد الأولية وتحويلها وتصنيعها إلى إنتاج تام ونصف تام مهيأ للبيع، كما تقوم بتحيل المواد الأولية: قمح لين، قمح صلب إلى مواد ثانوية الدقيق والفرينة والنخالة وتخليفها في أكياس. ولقد بلغت الكمية المنتجة 120 طن في اليوم بالنسبة للقمح اللين، أما فيما يخص القمح الصلب فبلغت الكمية 80 طن في اليوم.

المنطقة الجغرافية

تقع مؤسسة اينطراس في المنطقة الصناعية بو اسماعيل طريق القليعة –ولاية تيبازة –وهي تتربع على مساحة تقدر ب 3500 متر مربع وهي تنقسم إلى قسمين: بناية إدارية بناية صناعية.

- ❖ بناية إدارية: تتضمن الإداريين من محاسبين، مسؤولين من مدير ومختلف المصالح.
- ❖ بناية صناعية: تتمثل في أقسام استلام المواد الأولية (قمح لين، فمح صلب) ونقلها إلى أماكن حفظها المتمثلة في أجسام حديدية أسطوانية الشكل ذو فتحة مخروطية لخروج القمح (اللين والصلب) في أنابيب وهذا العملية تحويله إلى منتوج نهائي (فرينة ودقيق) حيث أن القمح الصلب يستعمل لإنتاج الدقيق والقمح اللين لإنتاج الفرينة ومن ثم تحميله في أكياس مختلفة الأحجام.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسة وأهدافها

أهمية المؤسسة وأهدافها تشكلان أساسًا لفهم دورها في المجتمع أو السوق الذي تعمل فيه، وتحديد كيفية تحقيقها للنجاح والاستدامة.

الفرع الاول: أهمية مؤسسة اينطراس

تبرز أهمية المؤسسة الاقتصادية بشكل جليّ من خلال تركيزها على إنتاج سلع أساسية ذات طلب واسع النطاق، موجهةً لجمهور عريض من المستهلكين. وتُضفي هذه المؤسسة على منتجاتها قيمةً مُضافةً من خلال حرصها على تقديم جودة عالية تُميّزها عن المنافسين.

وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة وعموما يمكن تحسيد أهمية المؤسسة من خلال:

- اعتبار منتجات المؤسسة أساسية وضرورية المستهلك؛
- تغطي المؤسسة جزءا كبيرا من حاجيات السوق؛
- تساهم في امتصاص جزء من البطالة من خلال توفير مناصب شغل.
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يمكنها من الاتصال بمناطق أخرى.

الفرع الثاني: أهداف مؤسسةINTRACE

نظرا لوعي المؤسسة الخطر المحيط الذي تنشط فيه، ولكي تستطيع التحقيق ميزة تنافسية خاصة بها وحلب أكبر قدر من الزبائن، قد سطرت جملة من الأهداف في المدى الطويل والقصيرة مع التركيز على جانب المنافسة والزبائن ومن بين هذه الأهداف تجد :

- تحقيق الربح؛
- تلبية حاجات أفراد المجتمع؛
- وضع سياسات الجارية قادرة على مواجهة المنافسة؛
- توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل؛
- تخفيض تكاليف الإنتاج من أجل الحصول على أسعار تنافسية؛

- وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق؛
- تقديم أجور العمال أي امتصاص البطالة؛
- البحث العلمي والتطور التكنولوجي؛
- فتح فروع جديدة في المناطق المجاورة لرفع وحدات الإنتاج من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اينتراس

تتبع مؤسسة اينطراس نهجًا تنظيميًا يعتمد على تقسيمها إلى وحدات فرعية متخصصة، تُعرف باسم "المصالح ."يهدف هذا التقسيم إلى تحقيق العديد من الفوائد، أهمها:

- الارتقاء بكفاءة سير العمل :من خلال توزيع المهام والمسؤوليات بشكل فعال، تضمن المؤسسة سرعة إنجاز الأعمال ودقتها، وتُقلّل من فرص حدوث الأخطاء أو التأخيرات.
- تحسين الرقابة :تُسهّل المصالح عمليات الرقابة الداخلية والخارجية على المؤسسة .فكلّ مصالح تتمتع بمسؤولية محددة، مما يسهّل عملية المتابعة والتقييم.
- تعزيز التواصل والتعاون :يُساهم تقسيم المؤسسة إلى مصالح في تحسين التواصل والتعاون بين مختلف الإدارات والأقسام، مما يُعزّز روح الفريق ويُساعد على تحقيق الأهداف المشتركة.
- تطوير مهارات الموظفين :تُتيح المصالح الفرصة للموظفين للاختصاص في مجال معين وتطوير مهاراتهم بشكل أفضل، مما يُساهم في رفع كفاءة العمل وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وتنقسم مؤسسة اينتراس فيما يلي:

I. **المديرية العامة:** تحرص على تطبيق القوانين وضبطها وتندرج تحتها كل من السكرتارية والأمن ومختلف المصالح التي سنشرحها باختصار.

II. **الأمن:** خلية الأمن مهمتها الحرص على الأمن بالنسبة للمؤسسة، وتقوم كذلك بتسجيل دخول خروج الشاحنات وحمولتها فارغة ومعبئة لضمن مطابقة كمية الحمولة مع الكمية المدونة في وصل الحمولة المشترات .

III. **السكرتارية:** مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد، واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المصالح وتبليغ المعلومات للجهات المعنية بها، حيث تعتبر حلقة وصل بين مدير المؤسسة والأجهزة الإدارية والمصالح الأخرى سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

IV. **مصلحة المحاسبة:** تقوم بالمهام التالية :

- التقييد المحاسبي وإعداد القوائم المالية؛
- إعداد البرامج المالية والميزانيات التقديرية؛
- تسيير جميع العمليات المحاسبية العمل على تنظيم ومراقبة العمليات المالية والتصريحات الشهرية والتسوية وتتابع أرصدة الحسابات؛
- تأمين ومراقبة تنفيذ العمليات الخاصة بالخزينة؛
- مراقبة فواتير الشركاء وتحرير الصكوك من أجل تسديد ديون الموردين؛
- المتابعة اليومية لتحركات المواد (دخول وخروج، إنشاء كشف المبيعات وجدول الشراء والبيع والحالة التجارية للمبيعات).

V. **مصلحة المستخدمين:** تحرص هذه المصلحة على حفظ ملفات العمال وتطبيق القانون وتراقب كل عمليات الفروع تحت مسؤوليتها، وبالتالي فإن هذه المصلحة مختصة بشؤون العمال من ملفات التشغيل وتشريح وكذا عقود التشغيل ومراقبة العمال من حيث الغيابات، وتقوم أيضا بإعداد الأجور من حيث تحديدها وحسابها وإعداد جميع التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي

VI. **مصلحة الوسائل العامة:** تعمل هذه المصلحة على تموين مصالح المؤسسة بالمستلزمات المختلفة: وسائل نقل، عناد، معدات .... الخ، وكذا مراقبتها باستمرار، واستقبال فواتير الموردين والقيام بالأشغال الخاصة بالمؤسسة، وتقوم بالمهام التالية:

VII. **الصيانة:** تعمل على صيانة الآلات ووسائل النقل وجميع التجهيزات الخاصة بالمؤسسة، وهي تقوم العملية الصيانة بنوعيها الوقائية والعلاجية وتشمل خليتين: خلية ميكانيك الآلات وخلية الكهرباء.

VIII. **النقل:** الحرص على تأمين واستقبال الطلبيات الخاصة بالشراء، وكذلك إيصال وتأمين النوعية الممنوحة للزبائن، بالإضافة إلى نقل العمال.

IX. **مصلحة الإنتاج:** تشرف على الإنتاج، الجودة ومراقبة الوزن الحقيقي للإنتاج وتتمثل مهامها في:

- التعريف بسياسة المنتج؛
- تحديد أهداف المؤسسة على المدى الطويل والعمل على تقليص وقت التسليم وكلفة الإنتاج؛
- المشاركة في تكوين خصوصيات المادة الأولية، والمنتج النهائي؛
- تأمين إنتاج مادة خاصة وفقا لنظام النوعية؛
- تطبيق تقنية منظمة لتجهيزات الإنتاج والصيانة؛
- تقرير سياسة الصيانة التشغيلية للوظيفة التقنية.

X. **المصلحة التجارية:** يتم التنسيق بين مصلحة التجارة ومصلحة الإنتاج، حيث يتم إرسال بيانات عن حجم الإنتاج والمخزون من المنتج النهائي، لكي يتسنى لمصلحة التجارة القيام بمهامها، حيث تقوم بتوزيع المنتج حسب الأولويات، حيث يوضع في سجل الطلبيات يتضمن تاريخ الطلبية، حجم العمولات بالنسبة للعميل، حجم الحقوق، وذلك لتحقيق التوازن بين كمية المخزون من المنتج وحجم الطلبيات، كما يتم في مصلحة التجارة أسواق جديدة وزبائن جدد والعمل على مواجهة المنافسين، وتحقيق أكبر قدر من المبيعات.

يبين الهيكل التنظيمي التالي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية:

الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اينطراس

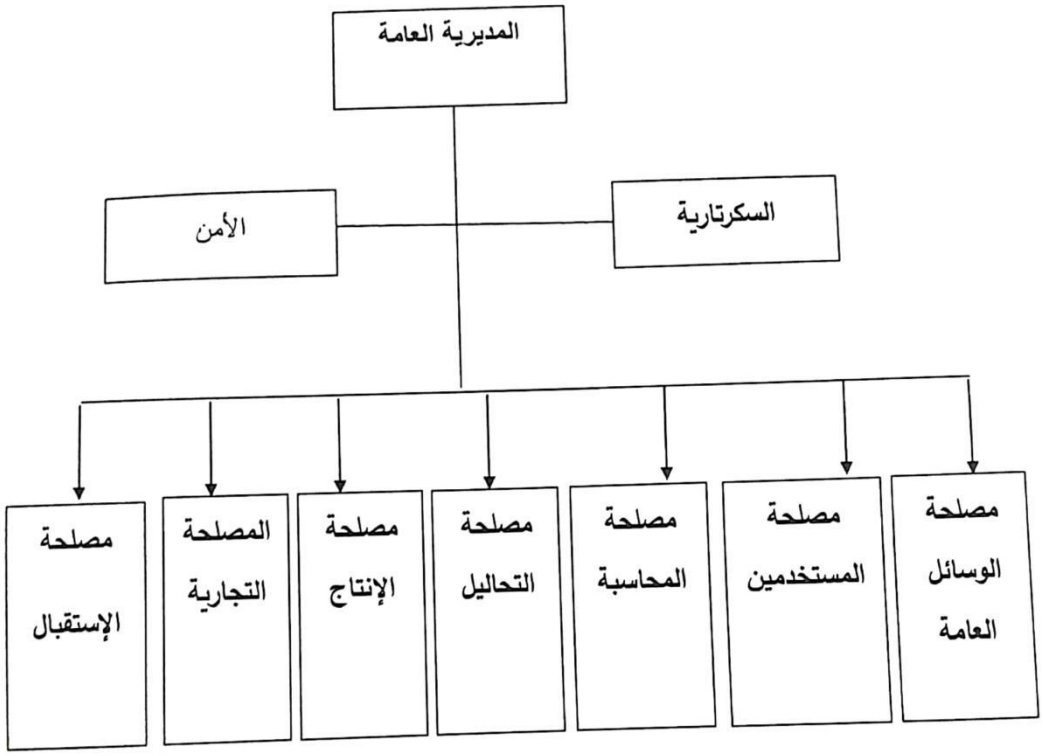

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

خاتمة الفصل:

في ختام هذا الفصل، نستعرض العوامل التي دفعتنا لاختيار مؤسسة اينتراس كموقع للبحث، ونلقي الضوء على منهجية البحث وأدوات جمع المعلومات المستخدمة.شملت العوامل الرئيسية التي أثرت على اختيارنا أهمية مؤسسة اينتراس في مجال طحن الحبوب وإنتاج الدقيق والفرينة في الجزائر حيث تُعدّ اينطراس شركة مرموقة ذات خبرة واسعة في هذا المجال، ممّا يجعلها نموذجًا مثاليًا لدراسة مختلف جوانب عملية طحن الحبوب. بالإضافة على ذلك اعتبار الدقيق والفرينة من المواد الحيوية في الجزائر فيعد الدقيق والفرينة من المواد الغذائية الأساسية التي تُستهلك بكثرة في الجزائر، ممّا يجعل دراسة عملية إنتاجهما موضوعًا ذا أهمية كبيرة. وأيضا رغبتنا في فهم منهجية عمل شركة رائدة في هذا المجال سعينا من خلال البحث إلى استكشاف منهجية عمل مؤسسة اينطراس، والتعرف على أفضل الممارسات المتبعة في مجال طحن الحبوب وإنتاج الدقيق والفرينة.

أما فيما يتعلق بمنهجية البحث، فقد اعتمدنا على:

- جمع البيانات من خلال الوثائق :تمّ جمع مجموعة واسعة من الوثائق المتعلقة بمؤسسة اينطراس، بما في ذلك التقارير السنوية، والمواقع الإلكترونية، والمواد الإعلامية.
- إجراء مقابلات شخصية مع المسؤولين في الشركة :تمّ إجراء مقابلات مع مسؤولين مختلفين في الشركة، بما في ذلك المدير العام، ومدير الإنتاج، ومدير التسويق، وذلك للحصول على معلومات مباشرة حول مختلف جوانب عمل الشركة.

من خلال هذه المنهجية، تمكنا من جمع معلومات شاملة ودقيقة عن مؤسسة اينطراس، ممّا مكّننا من تحقيق أهداف البحث المنشودة.

الفصل الثالث:

دراسة الحالة

الفصل الثالث: دراسة الحالة

تمهيد

هذا الفصل هو الجوهر الأساسي للدراسة، حيث نقدم فيه نتائج البحث التي تم الحصول عليها من خلال التحليل الدقيق للبيانات التي تم جمعها. ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، يساهم كل منهما في تقديم صورة متكاملة وشاملة عن الأداء المالي للمؤسسة. يبدأ المبحث الأول بعرض نتائج الدراسة، حيث نستعرض البيانات المستخلصة من الاستبيانات التي تم توزيعها على أفراد المؤسسة وتحليل الوثائق المالية والإدارية التي قدمتها المؤسسة قيد الدراسة. يهدف هذا العرض إلى تقديم رؤية واضحة وشاملة حول أداء المؤسسة من خلال تسليط الضوء على المؤشرات المالية الأساسية، الاتجاهات العامة، والعوامل المؤثرة على الأداء المالي.

يتضمن هذا المبحث تفاصيل دقيقة حول نتائج المقابلات، مثل آراء الموظفين وتقييماتهم لجوانب الأداء المالي، بالإضافة إلى تحليل الوثائق المالية التي تشمل القوائم المالية والتقارير المحاسبية السنوية. كما نقوم بمقارنة هذه النتائج بالمعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي المتوقع لتحقيق تقييم موضوعي ودقيق.

في المبحث الثاني، ننتقل إلى اختبار وتفسير هذه النتائج باستخدام النماذج التحليلية المناسبة لاختبار الفرضيات وتفسير البيانات التي تم جمعها. يتضمن ذلك استخدام ومنهجيات تحليلية متقدمة تساعدنا في فهم العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة وتقييم مدى تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة. يتيح لنا هذا التحليل اختيار النموذج الأفضل الذي يعكس واقع المؤسسة بشكل دقيق، مع مراعاة الظروف الخاصة بالمؤسسة والسياق الاقتصادي الذي تعمل فيه.

من خلال هذا الفصل، نهدف إلى تقديم تحليل متكامل ومتعدد الأبعاد للأداء المالي للمؤسسة، مما يسهم في تعزيز فهمنا للنتائج ويتيح لنا تقديم توصيات مستنيرة لتحسين الأداء المالي والإداري. تساهم النتائج والتفسيرات التي نستعرضها في هذا الفصل في تقديم أساس قوي لصنع القرارات الاستراتيجية، وتوجيه الجهود المستقبلية نحو تحقيق الاستدامة المالية والنجاح الطويل الأمد للمؤسسة.

المبحث الأول: التحليل المالي لمؤسسة اينطراس

يهدف هذا المبحث إلى عرض وتحليل الميزانيات للسنوات 2019، 2020، و2021 .سيتم ذلك من خلال عرض الميزانيات حيث سنقوم بعرض جداول الميزانيات لكل سنة من السنوات المذكورة، مع شرح تفصيلي لمكونات كل ميزانية وتحليل الميزانيات حيث سنقوم بتحليل الميزانيات باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية .سيشمل ذلك تحليل الإيرادات والنفقات، والأصول والخصوم، والربحية، والكفاءة المالية وبناءً على تحليل الميزانيات، سنقوم بتشخيص الوضعية المالية للسنوات الثلاث . سيتضمن ذلك تحديد نقاط القوة والضعف في الوضع المالي، وتقديم توصيات لتحسينه.

المطلب الأول: تقديم الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة اينطراس

لكم الميزانية المالية وجداول حسابات النتائج لمؤسسة اينطراس، التي تعكس الأداء المالي والإداري للمؤسسة خلال الفترة المالية المنتهية. تتضمن الميزانية المالية تفاصيل حول الأصول والخصوم وحقوق المساهمين، مما يساعد على تقديم صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة. أما جدول حسابات النتائج، فيعرض الإيرادات والنفقات، مما يمكننا من تقييم فعالية الاستراتيجيات التشغيلية والمالية.

الفرع الأول: عرض الميزانية المالية لمؤسسة اينطراس

تقدم الميزانية المالية لمؤسسة اينطراس نظرة شاملة عن الوضع المالي للمؤسسة، موضحة الأصول والخصوم وحقوق المساهمين في نهاية الفترة المالية.

أولا :أصول مؤسسة اينطراس

يمثل الجدول التالي الميزانية المالية المفصلة لجانب الأصول لسنة 2019 – 2020 – 2021:

الجدول رقم 3 : الميزانية المالية المفصلة لجانب الأصول

البيان – السنوات	2019	2020	2021
الأصول غير الجارية			
تثبيتات معنوية	13611	372891	185640

تثبيتات عينية		2787947	1526011
مباني	4200382	296066593	288239653
الممتلكات والمنشآت ومعدات الأخرى	320250734	-	-
الأصول قيد التقدم	15000		
تثبيتات مالية		265000	85000
ديون أصول مالية غير جارية	-	269515	-
الضرائب المؤجلة أصول	280269		
مجموع الأصول غير الجارية	324759996	299761945	290036304
الأصول الجارية			
مخزونات	2849255	25799429	22944473
الزبائن	26735021	2744917	24035608
دائنون اخرون		8658560	1347307
الضرائب وما يماثلها	614994	14892	44879
المتاحات	1101231		
الخزينة	17869637	41439304	7025495
مجموع الأصول الجارية	76170137	103361292	67524761
مجموع الأصول	400930133	403123239	357561066

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق.

من خلال الميزانية المالية لجانب الاصول تبين ما يلي:

ان مجموع الأصول لسنة 2019 قدر ب 400930133 دج، حيث ارتفعت هذه القيمة سنة 2020 قدرت بـ 403123239 دج وهذا راجع للزيادة التي شهدتها الأصول الجارية حيث قدرت سنة 2020 ب 103361292 دج، أما بالنسبة لسنة 2021 نلاحظ انخفاض في مجموع الأصول حيث قدر ب

357561066دج وذلك لانخفاض المسجل في الأصول غير الجارية الذي قدر ب 290036304دج.

ثانيا: خصوم مؤسسة اينطراس

الجدول رقم 4: الميزانية المالية المفصلة لجانب الخصوم لمؤسسة اينطراس (2019-2020-2021)

البيان / السنوات	2019	2020	2021
الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر	78000000	78000000	78000000
الاحتياطات	11844717	11844717	11844717
نتيجة الصافية	21921367	26861110	16742016
الترحيل من جديد	67474485	82497828	102404019
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	179240569	199203656	208990752
مجموع خصوم غير الجارية	21428571	7142857	-
خصوم جارية			
المردون والحسابات الملحقة	7501067	6562261	11546138
الضرائب	454565	2470082	5031073
الديون الأخرى	108997855	107450662	104106700
خزينة الخصوم	83307506	80293721	27886403
مجموع الخصوم الجارية	200260993	196776726	148570314
مجموع الخصوم	400930133	403123239	357561066

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق.

من خلال الميزانية المالية لجانب الخصوم نلاحظ أن خصوم مؤسسة اينطراس قد عرف زيادة سنة 2020 مقارنة بعام 2019 قدره 2193106دج حيث أن سنة 2019 كان مجموع الخصوم

400930133دج وفي سنة 2020 كان يقدر ب 403123239دج، ثم أخذ مجموع الخصوم في الانخفاض ليصل سنة 2021 الى 357561066دج.

ثالثا: جدول حسابات النتائج لمؤسسة اينطراس

يمثل الجدول التالي جدول حسابات النتائج للسنوات المدروسة.

الجدول رقم 5: جدول حسابات النتائج المؤسسة اينطراس (2019-2020-2021) .

البيان / السنوات	2019	2020	2021
مبيعات والمنتوجات ذات صلة	448142791	432891789	423544933
تغيرات المنتجات التامة	1687431	-270146	3201592
1 إنتاج السنة الدورة	449830222	432621643	426746525
مشتريات مستهلكة	-362716592	-343027633	-332337654
الخدمات الخارجية	-5509110	-5396590	-9107952
2 استهلاك السنة المالية	-368225702	-348424222	-341445605
• القيمة المضافة للاستغلال	81604520	84197421	85300920
مصاريف المستخدمين	-38491635	-36416417	-34944673
الضرائب ورسوم	-724720	-691976	-763747
• الفائض الإجمالي للاستغلال	42388165	47089028	49592500
منتجات عملياتي أخرى	10986559	10942767	859778
مصاريف عملياتية أخرى	-755754	-233512	-5968950
مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	-18598207	-21082885	-18989898
التراجعات على خسائر القيمة والمؤونات	1590514	1474899	1519598
• النتيجة العملياتية	35611277	38190298	27010028

منتوجات مالية	412657	74786	-
الأعباء مالية	-10116333	-6398921	-4699802
• **النتيجة المالية**	-9703676	-6324134	-4699802
• **النتيجة العادية قبل الضرائب**	25907600	31866163	22310226
الضرائب على القيمة العادية	-3964304	-4994299	-5298695
الضرائب المؤجلة	-21929	-10754	-269515
إجمالي الدخل من الأنشطة العادية	462819952	445114096	429122901
إجمالي مصروفات الأنشطة العادية	-44089585	-418252985	-412380885
• **الدخل الصافي من الأنشطة العادية**	21921367	26861110	16742016
العناصر غير العادية (منتوجات)	-	-	-
العناصر غير العادية (أعباء)	-	-	-
• **النتيجة غير العادية**	-	-	-
• **النتيجة الصافية**	21921367	26861110	16742016

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق.

يبرز جدول حسابات النتائج النتيجة الصافية لمؤسسة اينطراس حيث أن المؤسسة عرفت نتيجة صافية موجبة سنة 2019 ب 21921367دج ثم ارتفعت سنة 2020 الى 26861110دج لتنخفض سنة 2020 الى 16742016دج.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية لمؤسسة اينطراس

لتسهيل عملية حساب المؤشرات والنسب المالية تم الاعتماد على الميزانية المختصرة اتي تحتوي على المجاميع الكبرى للميزانية المالية.

اولا: الميزانية المالية المختصرة

الجدول رقم 6: الميزانية المالية المختصرة.

البيان / السنوات	2019	2020	2021
أصول			
أصول غير جارية	324759996	299761946	290036304
أصول جارية	76170137	103361292	67524761
قيم جارية للاستغلال	29849254	25799429	22944473
قيم قابلة للتحقيق	28451246	36122559	37554793
قيم جاهزة	17869637	41439304	7025495
مجموع الأصول	400930133	403123239	357561066
الخصوم			
أموال دائمة	200699140	206346512	208990752
اموال خاصة	179240569	199203655	208990752
خصوم غير جارية	21428571	7142857	-
خصوم جارية	200260993	196776726	148570314
مجموع الخصوم	400930133	403123239	357561066

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدولين (01) و (02).

ثانيا: التحليل العمودي للميزانية

الجدول رقم 7: التحليل العمودي للميزانية.

البيان / السنوات	2019	%	2020	%	2021	%
أصول	324759996	81	299761946	74.36	290036304	81.12

أصول غير جارية	76170137	19	103361292	25.64	67524761	18.88
أصول جارية	29849254	7.45	25799429	6.4	22944473	6.42
قيم جارية للاستغلال						
قيم قابلة للتحقيق	28451246	7.10	36122559	8.96	37554793	10.52
قيم جاهزة	17869637	4.45	41439304	10.28	7025495	1.96
مجموع الأصول	400930133	100	403123239	100	357561066	100
الخصوم	200699140	50.05	206346512	51.19	208990752	58.45
أموال دائمة	179240569	44.71	199203655	49.42	208990752	58.45
اموال خاصة	21428571	5.34	7142857	1.77	-	-
خصوم غير جارية						
خصوم جارية	200260993	49.95	196776726	48.81	148570314	41.55
مجموع الخصوم	400930133	100	403123239	100	357561066	100

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم(04).

الملاحظة البارزة من خلال تحليل الجدول هو هيمنة الأصول غير الجارية على الميزانية العمومية . حيث تُظهر البيانات أن نسبة هذه الأصول في عام 2019 قد وصلت إلى 81%من إجمالي الأصول، وذلك نتيجة لتركيز الشركة على الاستثمارات في التثبيتات العينية والتثبيتات الجاري تنفيذها. وبالمقارنة، شهد عام 2020 انخفاضًا ملحوظًا في هذه النسبة حيث انخفضت إلى 74.66%ومع ذلك، عادت النسبة للارتفاع في عام 2021 لتصل إلى 81.12%، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ازدياد قيمة التثبيتات.

نلاحظ أيضا أن سنة2019 قد شهدت السنة انخفاضًا في نسبة الأصول الجارية حيث بلغت 19٪، مما يشير إلى قدرة محدودة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل بالأصول القابلة للتحويل إلى سيولة سريعة.

أما في عام 2020 فقد حدث ارتفاع ملحوظ في نسبة الأصول الجارية لتصل إلى 25.64 %ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ازدياد مخزونات الشركة، مما قد يُشير إلى استراتيجية لتلبية طلب متوقع مرتفع

أو تراكم في السلع .وفي عام 2021 عادت نسبة الأصول الجارية إلى الانخفاض لتستقر عند.18.88%.

يُظهر تحليل مسار نسبة الأصول الجارية خلال هذه الفترة اعتماد المؤسسة بشكل أكبر على الأصول غير الجارية لتمويل عملياتها مقارنة بالأصول الجارية.

أما فيما يخص جانب الخصوم فلقد شهدت نسبة الأموال الدائمة ارتفاعًا ملحوظًا خلال السنوات الثلاث، حيث بلغت 58.45٪ في عام 2019، و51.19٪ في عام 2020، و53.22٪ في عام 2021. ويُشير هذا الارتفاع إلى اعتماد متزايد من قبل المؤسسة على مصادر تمويل طويلة الأجل، مثل القروض طويلة الأجل والاحتياطيات.

وفيما يخص الخصوم الجارية فقد شهدت نسبة الخصوم الجارية انخفاضًا خلال نفس الفترة، حيث انخفضت من 49.95٪ في عام 2019 إلى.48.81 ٪ في عام 2020، ثم إلى41.55 ٪ في عام 2021.

يبين هذا الانخفاض إلى انخفاض قيمة الضرائب المستحقة والدَيْن المستحق للموردين.

المطلب الثالث: الوضع المالي للمؤسسة من خلال مؤشرات التوازن والنسب المالية

تحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال مؤشرات التوازن والنسب المالية هو عملية هامة لفهم القوة المالية للمؤسسة، تقييم أدائها، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. يتضمن التحليل المالي استخدام مجموعة من النسب والمقاييس التي توفر رؤى حول الأبعاد المختلفة للوضع المالي.

الفرع الاول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

نلجأ إلى مؤشرات التوازن المالي لفهم الوضع المالي للشركة بشكل أفضل، ونقوم بذلك من خلال تقييم مؤشرات رئيسية مثل رأس المال العامل الصافي، واحتياج رأس المال العامل، وحسابات الخزينة.

اولا: رأس المال العامل

يبين الجدول التالي مختلف أنواع رأس المال العامل :

الجدول رقم 8: رأس المال العامل وأنواعه لمؤسسة اينطراس.

أنواع	العلاقة	2019	2020	2021
رأس المال العامل الصافي الاجمالي	أموال دائمة – أصول ثابتة	-124090856	-93415434	-81045553
رأس المال العامل الخاص	أموال خاصة – أصول – أصول ثابتة	-145519427	-100558291	-81045553
رأس المال العامل الإجمالي	مجموع الأصول الجارية	76170137	103361292	67524761
رأس المال العامل الأجنبي	خصوم غير جارية + خصوم جارية	221689564	203919583	148570314

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

يعاني النشاط المالي للشركة من ضعف خلال السنوات الماضية، حيث يُظهر رأس المال العامل الصافي الإجمالي عجزًا ملحوظًا .فقد سجل مبالغ سالبة في كل من 2019 (124 090,856,دج) و2020 (93 415,434,دج) و2021 (81 045,553,دج) على التوالي.

يعكس هذا العجز فجوة بين الموارد المالية طويلة الأجل (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) واستخداماتها (الخصوم غير الجارية) .بعبارة أخرى، لا تكفي الأموال المتاحة على المدى الطويل لتغطية جميع احتياجات الشركة على المدى الطويل. وعليه ولتحسين وضعها المالي، يجب على الشركة اتخاذ خطوات لزيادة الموارد المالية طويلة الأجل، مثل زيادة الأرباح المُحتجزة أو إصدار أسهم جديدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركة تحسين كفاءة استخداماتها طويلة الأجل، وذلك من خلال تقليل الخصوم غير الجارية.

1. بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

يُظهر رأس المال العامل الخاص للشركة سلبية خلال السنوات الثلاث الماضية. يدل ذلك على أن الشركة تواجه نقصًا في الأموال الذاتية لتمويل جميع أصولها غير الجارية .ونتيجة لذلك، تعتمد الشركة على التمويل بالدين لتغطية هذا العجز

بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي :تحسن أداء رأس المال العامل الإجمالي بشكل كبير في عام 2020، مقارنة بعامي 2019 و2021.

2. بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:

موجب خلال الثلاث سنوات المدروسة وعليه فالمؤسسة تستعين بديون طويلة وقصيرة الأجل لتلبية احتياجاتها.

ثانيا: احتياج رأس المال العامل

الجدول رقم 9: احتياج رأس المال العامل لمؤسسة اينطراس للسنوات المدروسة.

البيان / السنوات	2019	2020	2021
أصول جارية	76170137	103361293	62524761
قيم جاهزة	17869637	41439304	70254950
خصوم جارية	200260993	196776726	148570314
تسبيقات مصرفية	108997855	107450662	104106700
احتياج رأس المال العامل	-32962638	-27404076	16035652

احتياج رأس المال العامل = (أصول جارية –قيم جاهزة) – (خصوم جارية –تسبيقات مصرفية).

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

يوضح الجدول أن احتياج رأس المال العامل كان سالباً في عامي 2019 و2020، بقيمة 32 962,638,دج و 27 404,076,دج على التوالي .يُعدّ هذا مؤشراً إيجابياً للمؤسسة، حيث يدل على توفر موارد مالية قصيرة الأجل تفوق احتياجاتها.

نتيجة لذلك، تمكنت الموارد المالية قصيرة الأجل من تمويل جميع احتياجات دورة الاستغلال، مُحققةً فائضاً مالياً قصير الأجل. ومع ذلك، شهد عام 2021 تحولاً في اتجاه احتياج رأس المال العامل، حيث أصبح موجبًا .يُعدّ هذا مؤشراً غير إيجابي للمؤسسة، ويدل على أن احتياجاتها تفوق مواردها المالية قصيرة الأجل.

ثالثا: الخزينة الصافية

يمكن تحليل الخزينة الصافية للشركة من خلال تقييم العلاقة بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياج رأس المال العامل.

الجدول رقم 10: الخزينة الصافية لمؤسسة اينطراس.

البيان/ السنوات	2019	2020	2021
رأس المال العامل الصافي	-124090856	-93415434	-81045553
احتياج رأس المال العامل	-32962638	-27404076	16035652
الخزينة الصافية	-91128818	-66011358	-97081205

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي –احتياج رأس المال العامل.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

يعاني الوضع المالي للمؤسسة من عجز مزمن خلال السنوات الماضية، كما يتضح من الجدول المرفق .فقد سجلت الخزينة عجزًا بقيمة 91128218 دج في عام 2019، و66011358 دج في عام 2020 .ورغم انخفاض العجز في عام 2020، إلا أنه لم يصل إلى مستوى إيجابي .بل زاد العجز مجددًا في عام 2021 ليصل إلى 97081205 دج.

يُعزى هذا العجز إلى معاناة المؤسسة من نقص في السيولة، مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية .ويُعد الاعتماد المفرط على السلفات المصرفية أحد أسباب هذا النقص. لذا، يتطلب معالجة هذا الوضع اتخاذ خطوات جادة لرفع رأس المال العامل الصافي الإجمالي للمؤسسة. يمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الأموال الدائمة بالتنازل عن بعض الأصول غير المستغلة والحصول على تمويل من جهات أخرى غير البنوك.

الفرع الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

باستخدام النسب المالية لتحليل الميزانية، يمكن الحصول على رؤى دقيقة حول قدرت المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية، وإدارة مواردها بكفاءة، وتحسين استراتيجياتها لتحقيق النجاح المستدام.

اولا: نسب التمويل

تمكن هذه النسبة من معرفة مساهمة كل عنصر من عناصر الخصوم في تمويل أصول المؤسسة.

الجدول رقم 11: نسب التمويل لمؤسسة اينطراس.

البيان/ السنوات	2019	2020	2021
أموال دائمة	200669140	206346512	208990752
أصول غير جارية	324759996	299761946	290036304
نسبة التمويل الدائم	0.62	0.69	0.72
أموال خاصة	179240569	199203655	208990752
أصول غير جارية	324759996	299761946	290036304
نسبة التمويل الخاص	0.55	0.66	0.72
أموال خاصة	179240569	199203655	208990752
مجموع الديون	221689564	203919583	148570314
نسبة الاستقلالية المالية	0.81	0.98	1.41
مجموع الديون	221689564	203919583	148570314
مجموع الأصول	400930133	403123238	357561066
نسبة القدرة على السداد	0.55	0.50	0.42

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

ثانيا: تحليل نسبة التمويل الدائم

شهدت نسبة التمويل الدائم انخفاضًا خلال الفترة من 2019 إلى 2021، حيث وصلت إلى.0.62، 0.69، 0.72 على التوالي. يشير هذا الانخفاض إلى عدم تغطية الأموال الدائمة لجميع الأصول غير الجارية، مما يعني تمويل جزء منها بالخصوم قصيرة الأجل. يُعدّ ذلك وضعًا غير إيجابي للمؤسسة على المدى الطويل، حيث قد يُعرّضها لمخاطر السيولة.

ثالثا: تحليل نسبة التمويل الخاص

شهدت نسبة التمويل الخاص انخفاضًا خلال الفترة من 2019 إلى 2021، حيث وصلت إلى 0.55، 0.62، 0.72 على التوالي. يشير هذا الانخفاض إلى عدم مساهمة أصحاب المؤسسة بشكل كافٍ في تمويلها، مما يعني الاعتماد الكبير على المصادر الخارجية.

رابعا: تحليل نسبة الاستقلالية المالية

من خلال الجدول تبين أن نسبة الاستقلالية المالية أصغر من الواحد في السنتين 2019 و2020 حيث قدرت ب 0.81، 0.98 وهذا يدل على أن المؤسسة ليست مستقلة ماليا، أما بالنسبة لسنة 2021 كانت أكبر من الواحد حيث قدرت ب 1.41 وهذا يدل على ان المؤسسة مستقلة ماليا.

خامسا: تحليل نسبة القدرة على السداد

النسبة في السنوات المدروسة (2019 و2020) أعلى بقليل مقارنة مع نسبة 2021، مما يشير إلى قدرة المؤسسة على سداد جزء من ديونها. حيث كانت النسبة في عام 2021 أصغر، مما يُعتبر مؤشرًا إيجابيًا يُعزز ثقة الدائنين بالمؤسسة.

الفرع الثاني: نسبة السيولة

تبين نسبة السيولة امكانية المؤسسة على تسديد ديونها خلال الدورة

الجدول رقم 12: نسبة السيولة.

البيان/ السنوات	2019	2020	2021
أصول جارية	7617037	103361292	67524761
خصوم جارية	200260993	196776726	148570314
نسبة السيولة العامة	0.38	0.53	0.45
قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة	46320883	77561863	44580288

خصوم جارية	200260993	196776726	148570314
نسبة السيولة المختصرة	0.23	0.39	0.3
قيم جاهزة	17869637	41439304	7025495
خصوم جارية	200260993	196776726	148570314
نسبة السيولة الفورية	0.09	0.21	0.05

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

اولا: تحليل نسبة السيولة العامة

تُظهر نسبة السيولة العامة للمؤسسة خلال السنوات 2019–2021 ضعفًا، حيث تراوحت ب ين0.38 .و0.53. أقل من المستوى المقبول المتمثل بواحد. يُشير ذلك إلى عجز المؤسسة عن تغطية التزاماتها قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) باستخدام أصولها المتداولة، مما يُشكل مخاوف بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد. ومن بوادر تحسن طفيفة يُلاحظ ارتفاعًا طفيفًا في نسبة السيولة العامة في عام 2020 مقارنة بعامي 2019 و2021. يُشير هذا الارتفاع إلى تحسن طفيف في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، لكنه لا يُقدم حلًا جذريًا لمشكلاتها. فعلى المؤسسة زيادة دوران المخزونات من أجل تسريع بيع السلع المُخزنة، تقليل كمية السلع المُخزنة والسعي لتخفيض أسعار المشتريات واسترداد الديون المستحقة.

ثانيا: تحليل نسبة السيولة المختصرة

انخفضت نسبة السيولة السريعة للمؤسسة في عام 2019 إلى 0.23، وهو ما يعتبر مستوى منخفضًا (المستوى الأمثل بين 0.3 و0.5).

يشير ذلك إلى أن المؤسسة قد تواجه صعوبة في تغطية جميع التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول القابلة للتحويل إلى نقد سريع (مثل النقدية والمدينون) فقط.

يُظهر تحليل النسب في عامي 2020 و2021 تحسنًا ملحوظًا في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

فقد ارتفعت نسبة السيولة السريعة إلى 0.39 و0.30 على التوالي، وهو ما يدل على قدرتها المتزايدة على تغطية ديونها قصيرة الأجل باستخدام الأصول القابلة للتحويل إلى نقد سريع. ومع ذلك، لا تزال هناك مجالات للتحسين، حيث أن النسبة المثالية تقع بين 0.3 و0.5. بشكل عام، تُظهر هذه التحليلات اتجاهًا إيجابيًا في قدرة المؤسسة على إدارة سيولتها.

ثالثا: تحليل نسبة السيولة الفورية

تُشير نتائج تحليل نسبة السيولة الفورية إلى ضعف المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة المذكورة. حيث أظهرت نسبة السيولة الفورية للمؤسسة انخفاضًا مقلقًا، حيث بل غت0.09 .و0.05 .على التوالي .يدل هذا الانخفاض على أن الأموال المتاحة لتغطية الخصوم الجارية خلال هاتين السنتين كانت غير كافية. أما سنة 2020 فلقد شهدت هذه السنة تحسنًا نسبيًا في نسبة السيولة الفورية، حيث وصلت إلى 0.21 ومع ذلك، لا تزال هذه النسبة أقل من المستوى المثالي، مما يعني أن المؤسسة لا تزال تواجه صعوبة في تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

الفرع الثالث: نسب النشاط

الهدف من هذا العنصر هو حساب نسب دوران كل من مجموع الأصول، الأصول غير الجارية، والأصول الجارية. فهذه النسب تشير إلى أن الشركة تستخدم أصولها بكفاءة.

الجدول رقم 13: نسب النشاط لمؤسسة اينطراس.

البيان/ السنوات	2019	2020	2021
رقم الأعمال	448142791	432891789	423544933
مجموع الأصول	400930133	403123238	357561066
معدل دوران الأصول	1.22	1.07	1.18
رقم الأعمال	448142791	432891789	423544933

أصول غير جارية	324759996	299761946	2900363304
معدل دوران الأصول غير الجارية	1.38	1.44	1.46
رقم الاعمال	448142791	432891789	423544933
أصول جارية	76170137	103361292	67524761
معدل دوران الأصول الجارية	5.88	4.19	6.27

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدولين (03) و (04).

اولا: تحليل معدل دوران مجموع الأصول

في عام 2019، بلغ معدل دوران الأصول 1.12، مما يعني أن كل دينار مستثمر في أصول الشركة قد نتج عنه.1.12 دينار من المبيعات .يُشير هذا المعدل إلى كفاءة استخدام الأصول لتحقيق الإيرادات. أما عام 2020 فقد شهد انخفاضًا في معدل دوران الأصول ليصل إلى1.07، مقارنة بالعام السابق .ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع قيمة المبيعات. في عام 2021، شهد معدل دوران الأصول ارتفاعًا مرة أخرى .يُشير هذا الارتفاع إلى تحسن كفاءة إدارة المؤسسة لأصولها، وزيادة قدرتها على تحويلها إلى إيرادات.

ثانيا: تحليل معدل دوران الأصول الجارية

خلال عام 2019، شهد معدل دوران الأصول الجارية قيمة 5.88، ليتراجع في عام 2020 إلى 4.19. ويعود هذا التراجع إلى ارتفاع قيم الأصول الجارية. وارتفع المعدل مجدداً في عام 2021 ليصل إلى 6.27.

ثالثا: تحليل معدل دوران الأصول غير جارية

في عام 2019، بلغ معدل دوران الأصول غير الجارية 1.38، أي أن كل دينار مستثمر في هذه الأصول قد حقق 1.38 دينار من إيرادات المبيعات. وقد ارتفع هذا المعدل إلى 1.44 و1.46 في عامي 2020 و2021 على التوالي، ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة الأصول غير الجارية.

الفرع الرابع: نسب المردودية

الهدف من حساب نسب المردودية تقييم مدى مساهمة موجودات مؤسسة اينطراس في تحقيق الأداء المالي والتشغيلي وقياس مدى فعالية توظيف هذه الموجودات في تحقيق الأهداف المرجوة.

الجدول رقم 14: نسب المردودية لمؤسسة اينطراس.

البيان/ السنوات	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	21921367	26861110	16742016
رقم الأعمال	448142791	432891789	423544933
المردودية التجارية	0.049	0.062	0.040
النتيجة الصافية	21921367	26861110	16742016
الأموال الخاصة	179240569	199203655	208990752
المردودية المالية	0.122	0.135	0.80
الفائض الاجمالي للاستغلال	42388165	47089028	49592500
مجموع الأصول	400930133	403123238	357561066
المردودية الاقتصادية	0.106	0.117	0.139

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول رقم (03) و (04).

اولا: المردودية التجارية

الأداء المالي للمؤسس شهد نموًا في الربحية خلال عامي 2019 و2020، حيث ارتفع هامش الربح الصافي من 0.049 إلى 0.062 لكل دينار من المبيعات .يُعزى هذا التحسن إلى زيادة الإيرادات وكفاءة التشغيل.

ومع ذلك، شهد عام 2021 انخفاضًا في هامش الربح الصافي إلى 0.040، مما يشير إلى تراجع في الأداء المالي .قد تعود أسباب هذا الانخفاض إلى عوامل مختلفة مثل زيادة تكاليف التشغيل أو انخفاض الطلب على المنتجات أو الخدمات.

ثانيا: المردودية المالية

يُظهر الجدول أن كل دينار مستثمر من الأموال الذاتية للمؤسسة يُسفر عن ربح صافٍ بقيمة 0.122 دينار جزائري .وقد ارتفع هذا المعدل في عام 2020 ليصل إلى0.135 .دينار جزائري، مما يدل على تحسن كفاءة المؤسسة في إدارة مواردها.

ومع ذلك، شهد عام 2021 انخفاضًا في المردودية المالية، حيث انخفضت القيمة الصافية إلى0.080 .دينار جزائري لكل دينار مستثمر.

ثالثا: المردودية الاقتصادية

أظهرت نتائج الدراسة أن المردودية الاقتصادية للمؤسسة قد حققت مستويات جيدة خلال سنوات الدراسة، حيث تراوحت بين 0.106 و0.139 تُعزى هذه النتائج الإيجابية إلى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها، كما يتضح من تحليل الميزانية وجدول حساب النتائج.

المطلب الرابع: تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة اينطراس

سنتناول في هذا المطلب تحليلا لجدول حسابات النتائج للسنوات المدروسة

الجدول رقم 15: جدول حسابات النتائج لمؤسسة اينطراس.

البيان/ السنوات	2019	2020	2021
القيمة المضافة	81604520	84197421	85300920
قيمة التغيير	-	2592901	1103499
معدل نمو القيمة المضافة	-	%3.18	%1.31
اجمالي فائض الاستغلال	42388165	47089028	49592500

قيمة التغيير	-	4700863	2503472
معدل نمو اجمالي فائض الاستغلال	-	%11.09	%5.32
نتيجة الاستغلال	35611277	38190297	27010028
قيمة التغيير	-	2579020	-11180269
معدل نمو نتيجة الاستغلال	-	%7.24	-29.28
النتيجة المالية	-9703676	-6324134	-4699802
قيمة التغيير	-	3379542	1624332
معدل نمو النتيجة المالية	-	%34.83	-25.68
النتيجة الصافية	21921367	26861110	16742016
قيمة التغيير	-	4939743	-10119094
معدل نمو نتيجة الصافية	-	%22.53	-37.67
نتيجة الصافية	21921367	26861110	16742016
مخصصات للاهتلاكات والمؤونات	-18598207	-21082885	-18989898
قدرة التمويل الذاتي	3323160	5778225	-2247882
قيمة التغيير	-	2455065	3530343
معدل نمو قدرة التمويل الذاتي	-	%73.88	%61.09

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (03).

اولا: تحليل معدل نمو القيمة المضافة

شهد معدل نمو القيمة المضافة مسارًا متذبذبًا خلال العامين 2020 و2021. فقد سجل ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة. 3.18% في عام 2020، بينما شهد انخفاضًا ملحوظًا بنسبة 1.31% في عام 2021.

ثانيا: تحليل معدل نمو إجمالي فائض الاستغلال

يتضح من خلال تحليل البيانات المُقدمة في الجدول انخفاضًا ملحوظًا في معدل نمو إجمالي فائض الاستغلال خلال الفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2021 حيث شهد معدل النمو انخفاضًا من 11.09 %في عام 2020 إلى 5.32% في عام 2021. ويمكن ربط هذا الانخفاض بسبب ارتفاع أعباء المستخدمين وارتفاع في الضرائب المفروضة على أرباح المؤسسة.

ثالثا: تحليل معدل نمو نتيجة الاستغلال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه قد شهد عام 2020 ارتفاعًا في مؤشر نمو النتائج بنسبة 7.24% بينما سجل مؤشر نمو النتائج في عام 2021 نسبة سالبة قدرت ب (29.28)

رابعا: تحليل معدل نمو النتيجة المالية

أظهرت النتائج المالية للمؤسسة في عام 2020 اتجاهًا إيجابيًا تمثل في ارتفاع معدل النمو .ويعود هذا التحسن إلى انخفاض المصاريف المالية مقارنة بعام 2021 .بينما شهد عام 2021 تراجعًا في الأداء المالي، حيث سجلت المؤسسة نتائج سلبية .ويعزى ذلك إلى ارتفاع الأعباء المالية بشكلٍ ملحوظ مقارنة بالمنتجات المالية .ويُمكن ربط هذا التراجع بعدم قدرة المؤسسة على التحكم في مصاريفها المالية بشكلٍ فعال.

خامسا: تحليل معدل نمو النتيجة الصافية

أظهرت النتائج المالية للمؤسسة تباينًا ملحوظًا بين عامي 2020 و2021 .ففي عام 2020، حققت المؤسسة ربحًا صافيًا بنسبة 22.53% بينما انقلبت الأمور في عام 2021 لتُسجل خسارة صافية بنسبة 37.67يعود هذا التراجع الحاد في الربحية إلى انخفاض كل من إيرادات الاستغلال والأداء المالي.

سادسا: معدل نمو قدرة التمويل الذاتي

النسبة المئوية لتمويل المؤسسة ذاتيًا شهدت تقلبات ملحوظة بين عامي 2020 و2021. ففي عام 2020، وصلت هذه النسبة إلى 73.88%، بينما انخفضت بشكل ملحوظ في عام 2021 لتستقر عند 61.09%. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض كل من ناتج الاستغلال والنتيجة المالية للمؤسسة.

المبحث الثاني: عرض ادوات الدراسةو نتائج الاستبيان وتحليلها

- أدوات الدراسة:

أولا: العينة

يمكن تعريف العينة على انها عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي.
اعتمدنا في دراستنا على عينة عشوائية، حيث هذه العينة متمثلة في بعض الموظفين في مؤسسة انطراس والذي يقدر عددهم ب 31 موظف.

ثانيا: الصدق والثبات

يعتمد البحث دائما على القياس، وأيا كانت الأداة أو الأدوات التي يختارها الباحث عليه أن يراعي المعايير اللازمة لبنائها وصلاحيتها للقياس.

الثبات: "إن كلمة الثبات قد تعني الاستقرار، بمعنى أنه لو كررت عمليات قياس الفرد الواحد لأظهرت درجته شيئًا من الاستقرار، كما أن الثبات قد يعني الموضوعية، بمعنى أن الفرد يحصل على نفس الدرجة مهما اختلف الباحث الذي يطبق الاختبار أو الذي يصححه، وفي هذه الحالة يكون الاختبار الثابت اختبارًا يقدر الفرد تقديرًا لا يختلف في حسابه اثنان". (المشهداوي، 2019، ص. 169)

فالثبات يعني أن تكون النتائج التي تظهرها الأداة ثابتة، بمعنى إظهار النتائج نفسها لو أعيد تطبيقها على العينة نفسها في نفس الظروف بعد مدة زمنية ملائمة. فإذا لم تتغير النتائج بعد إعادة تطبيق الأداة، ولم تختلف استجابة المبحوثين، فهذا يعني أن الأداة ثابتة.

يُستخدم معامل الفا كرونباخ لقياس صدق وثبات الاستبانات، حيث يقدم قيمة بين 0 و. 1كلما اقتربت القيمة من 1، كلما زادت ثبات الاستبانة.

الجدول رقم 16: نتائج استخدام معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات اداة الدراسة.

البيان	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ
المحور الاول	11	0,6080
المحور الثاني	10	0,7410
المحور الثالث	10	0,7660
كل العبارات	31	0,8500

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

يتضح ان معامل الفا الكرونباخ للدراسة بأكملها يبلغ 0,850، وبما ان القيمة المقبولة بشكل عام و المعتمدة في ثبات اداة الدراسة والتي عادة تكون 0,60 ، فإن القيمة المتحصل عليها وهي 0,850 تعتبر مؤشر على ثبات قوي ومقبول يؤكد جودة الاستبيان وحسن قياسه لكل متغيرات الدراسة.

ثالثا: البرنامج الاحصائي spss

هو اختصار ل(Statistical Package for the Social Sciences) وهو عبارة عن مجموعة من القوائم والأدوات التي يمكن من خلالها إدخال البيانات التي يحصل عليها الباحث عن طريق الاستبيانات أو الملاحظات أو المقابلات، ومن ثم القيام بتحليلها (التحليل الإحصائي). يعتمد النظام الإحصائي PSSS على البيانات المعالجة الرقمية، ويتميز بقدرته الكبيرة على معالجة هذه البيانات التي يتم تزويدها بها. يمكن استخدام SPSS في جميع مناهج البحث العلمي. حيث يُستخدم بشكل واسع في مجالات متعددة لاستخراج النتائج الإحصائية المطلوبة، باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية.

-معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانات.

- اختبار التوزيع الطبيعي (شابيرو ويلك) لتقييم ما اذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعي ، مايساعدنا في اختيار الاساليب الاحصائية المناسبة لتحليل البيانات.

- التكرارات والنسب المئوية والرسوم البيانية، لوصف خصائص مفردات العينة وتحديد نسب إجاباتهم على البيانات الشخصية .

– المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري من اجل التحصل على الدرجة المتوسطة التي يحصل علي ها الافراد و قياس مدى تشتت وتباين هذا الاجابات.

– اختبار ت لعينة واحدة من اجل مقارنة متوسط عينة واحدة مع قيمة معيارية.

– اختبار الانحدار لتحليل العلاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل و قياس تاثير هذه العلاقة.

– اختبار ارتباط بيرسون لتحديد مدى وجودة العلاقة بين المتغيرين .

نتائج الاستبيان وتحليلها:

نعرض نتائج الاستبيان الذي تم إجراؤه، إلى جانب تحليلها. يهدف هذا التحليل إلى تسليط الضوء على النقاط الرئيسية التي تم تناولها في الاستبيان وتقديم رؤى حول الاتجاهات والمواضيع البارزة التي ظهرت من خلاله. تم توزيع 45 استبيانًا على المشاركين، وتم استلام 40 استبيانًا منها. بعد مراجعة الاستبيانات المستلمة، تبين أن 31 استبيانًا منها صالحة للتحليل، مما يوفر قاعدة بيانات كافية لدراسة الاتجاهات والتوجهات التي يمكن استنباطها من الاستجابات.

صمم هذا الاستبيان بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التدريب وأداء العاملين وأثره على تسيير المؤسسة. وقد تم تقسيمه الى ثلاثة محاور، بالاضافة الى محور البيانات الشخصية.

محور البيانات الشخصية

المحور الأول: اشتمل على فقرات متعلقة المعيار المحاسبي الدولي – المخزون–.

المحور الثاني: اشتمل على فقرات متعلقة الاداء المالي.

المحور الثالث: اشتمل على فقرات متعلقة أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) المخزون على الأداء المالي المؤسسة.

المطلب الاول: اختبار التوزيع الطبيعي

تم تطبيق اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو ويلك من اجل التحقق من مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبع ي ، حيث يعتبر اكثر دقة و ملائمة للعينة الصغيرة (اقل من 50) .

الجدول رقم 17: جدول يعرض نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.

	شابيرو ويلك Shapiro–Wilk		
	W	مستوى الدلالة	درجة الحرية
المحور الاول	0,943	0,097	31
المحور الثاني	0,940	0,081	31
المحور الثالث	0,941	0,086	31
المحاور ككل	0,932	0,059	31

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

من خلال الجدول رقم17 نلاحظ ان:

نتائج أظهرت اختبار شابيرو–ويلك قيم مستويات الدلالة التالية: للمحور الأول كانت 0.097، وللمحور الثاني كانت 0.081، وللمحور الثالث كانت 0.086، وللمجموع الكلي كانت 0.059. جميع هذه القيم تتجاوز 0.05، مما يعزز تأكيد تطابق البيانات مع التوزيع الطبيعي عبر المحاور الثلاثة والمجموع الكلي.

تشير نتائج الاختبار إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بشكل ملحوظ عبر المحاور الثلاثة وكذلك في المجموع الكلي، حيث أن جميع مستويات الدلالة تتجاوز 0.05.

المطلب الثاني: خصائص العينة

سنبدأ بوصف الخصائص الديموغرافية والمهنية لعينة الدراسة لدينا. يتضمن ذلك معلومات مثل عمر المشاركين وخبرة العمل والدور المحدد داخل الشركة. سيساعد هذا الوصف في وضع الإجابات في سياقها وفهم الملف التعريفي للمستجيبين.

تظهر الجداول التالية توزيع العينات وفق مختلف المتغيرات:

اولا: توزيع العينة وفق متغير الجنس

الجدول رقم 18: توزيع افراد العينة وفق متغير الجنس.

	التكرارات	النسب المئوية (%)	النسبة المعتمدة	النسبة المتراكمة
أنثى	10	32,3	32,3	32,3
ذكر	21	67,7	67,7	100,0
المجموع	31	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

الشكل رقم 4: مخطط دائري يوضح النسب المئوية وفق متغير الجنس

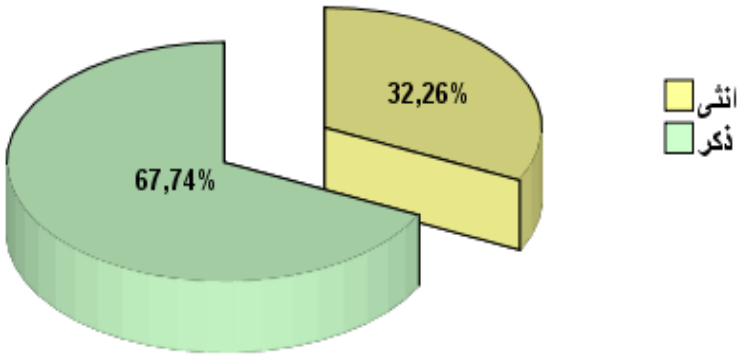

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (18).

من خلال الجدول رقم 18

- نلاحظ ان: نسبة الذكور تمثل 68%، بينما تمثل نسبة الاناث 32%.
- نستنتج ان: اغلبية افراد العينة هم ذكور حيث يمثلون أكثر من ثلثي المشاركين، بينما تمثل الاناث الثلث فقط، وقد يعود هذا لطبيعة القطاع الصناعي للمؤسسة، حيث تكون نسبة العاملين من الذكور اعلى بسبب طبيعة العمل او المتطلبات الفيزيائية.

ثانيا :توزيع العينة وفق متغير السن

الجدول رقم 19: توزيع افراد العينة وفق متغير السن.

	التكرارات	النسب المئوية (%)	النسبة المعتمدة	النسبة المتراكمة

من 19الى 25سنة	3	9,7	9,7	9,7
من 26الى 35سنة	13	41,9	41,9	51,6
من 36الى 45سنة	13	41,9	41,9	93,5
46سنة فما فوق	2	6,5	6,5	100,0
المجموع	31	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

الشكل رقم 5: مخطط دائري يوضح النسب المئوية وفق متغير السن.

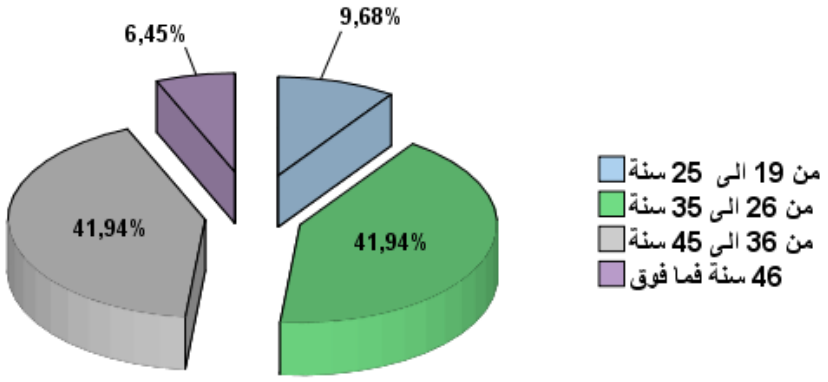

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (19).

من خلال الجدول رقم 19:

- نلاحظ ان: تمثل كل من الفئة العمرية من 26 الى 35 سنة ومن 36 الى 45سنة نسبة 42% لكل فئة، بينما تمثل 10% نسبة الفئة العمرية من 19 الى 25 سنة، في حين ان 6% تمثل نسبة الفئة العمرية 46 سنة فما فوق.

- نستنتج ان: اغلب افراد العينة تتراوح اعمارهم ما بين 26 الى 45 سنة، هذا يعود إلى أنهم غالبا في منتصف حياتهم المهنية، حيث يكونون أكثر نشاطا واستقرارا في العمل، ويتحملون مسؤوليات أكبر في المؤسسة. كما أن لديهم الخبرة والتأهيل لفهم وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

ثالثا: توزيع العينة وفق متغير المستوى التعليمي:

الجدول رقم 20: توزيع الموظفين وفق المستوى التعليمي.

	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المعتمدة	النسبة المتراكمة
ثانوي	3	9,7	9,7	9,7
جامعي	12	38,7	38,7	48,4
دراسات عليا	8	25,8	25,8	74,2
مهني	8	25,8	25,8	100,0
المجموع	31	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

الشكل رقم 6 :مخطط دائري يوضح النسب المئوية لتوزيع الموظفين وفق متغير المستوى التعليمي.

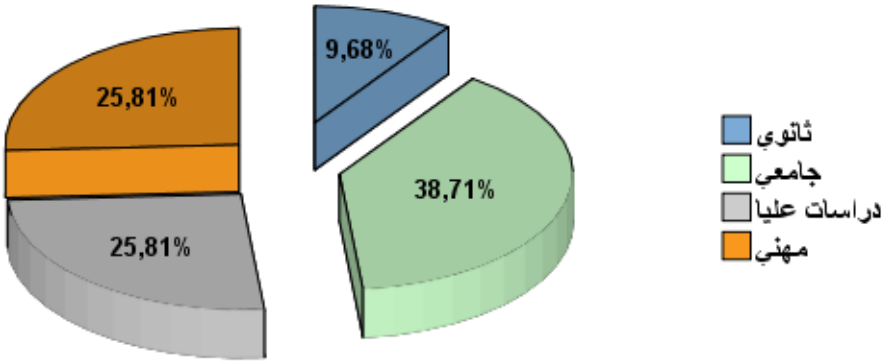

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (20).

من خلال الجدول رقم 20:

نلاحظ ان: 39% من الموظفين لديهم مستوى تعليمي جامعي، بينما 26% منهم حصلوا على شهادات في الدراسات العليا مثل الماستر، في حين 26% منهم متحصلون على تكوين مهني، وتمثل نسبة المتحصلون على مستوى ثانوي 10% وهي اقل نسبة.

نستنتج ان اغلب الموظفين ويمثلون أكثر من النصف لديهم مستويات تعليمية متقدمة، وهذا قد يرتبط بكون اغلب الوظائف الرئيسية في المؤسسة تتطلب درجات جامعية، خاصة الادارية والمالية. كما انهم يتمتعون بفهم أفضل للمفاهيم المحاسبية وما الى ذلك.

رابعا: توزيع العينة وفق متغير المنصب:

الجدول رقم 21: توزيع الموظفين وفق المنصب.

	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المعتمدة	النسبة المتراكمة
مسير مخزن	8	25,8	25,8	25,8
محاسب	13	41,9	41,9	67,7
موظف مالي	10	32,3	32,3	100,0
المجموع	31	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

الشكل رقم 7: مخطط دائري يوضح النسب المئوية لتوزيع الموظفين وفق متغير المنصب.

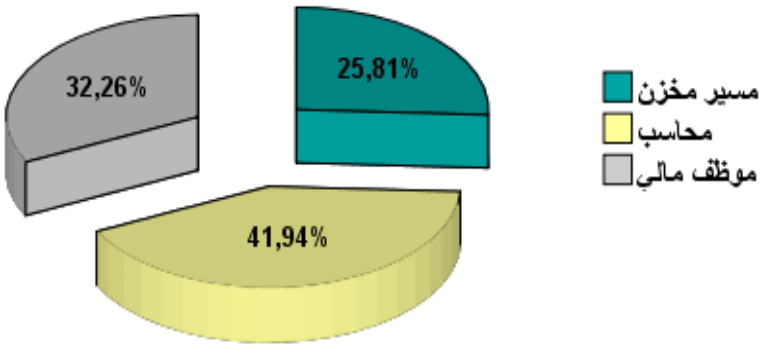

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (21).

من خلال الجدول رقم 21:

- نلاحظ ان: نسبة المحاسبين المشاركين في الدراسة تمثل 41%، بينما 32% منهم لديهم منصب موظف مالي، في حين ان 26% منهم هم مسيرون مخزن.
- نستنتج ان: معظم المشاركين في الدراسة هم محاسبين، يعود هذا إلى أنهم يتعاملون بشكل مباشر مع المعايير المحاسبية الدولية ولديهم خبرة متعمقة في هذا المجال، كما أن وجود نسبة كبيرة من المحاسبين يعزز دقة المعلومات المتحصل عليها.

خامسا: توزيع العينة وفق متغير الخبرة:

الجدول رقم 22: توزيع الموظفين وفق متغير الخبرة.

	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المعتمدة	النسبة المتراكمة
أقل من 5 سنوات	3	9,7	9,7	9,7
بين5 و 10سنوات	10	32,3	32,3	41,9
بين 10و 15سنة	16	51,6	51,6	93,5
15 سنة فما فوق	2	6,5	6,5	100,0
المجموع	31	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

الشكل رقم 8 :مخطط دائري يوضح النسب المئوية لتوزيع الموظفين وفق متغير الخبرة.

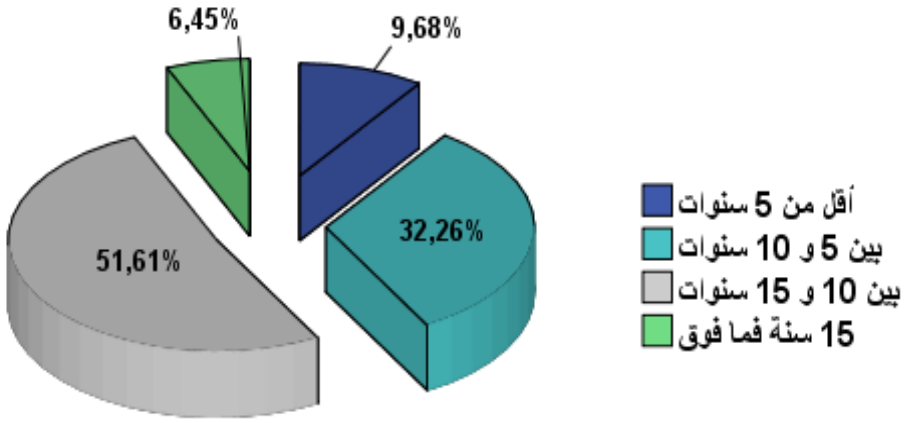

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (22).

من خلال الجدول رقم 22:

- نلاحظ ان: 51% من الموظفين لديهم خبرة بين 10 الى 15سنة، بينما 32% منهم تتراوح خبرتهم بين 5 الى 10 سنوات، في حين ان 9% منهم لديهم خبرة اقل من 5 سنوات، و6.5% منهم لديهم خبرة فوق من 15سنة.

- نستنتج ان: اغلب الموظفين المشاركين، والذين يمثلون أكثر من النصف لديهم خبرة بين 10 الى 15 سنة، يرجع إلى أنهم يمتلكون خبرة كافية لتقييم تأثير المعايير المحاسبية بدقة، وغالبا ما يكونون مستمرين في وظائفهم لفترة طويلة.

المطلب الرابع: التحليل الوصفي

تم إجراء التحليل الوصفي لجميع الإجابات التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بالأسئلة المختلفة في استبياننا، وقد تم تقسيم هذه الأسئلة إلى ثلاث محاور، على النحو التالي:

المحور الأول: المعيار المحاسبي الدولي – المخزون–

الجدول رقم 23 :المعيار المحاسبي الدولي – المخزون –

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	المستوى	الترتيب
1	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2في مؤسستك يوفر مرجعية محاسبية تساعد المحاسبين في أداء مهامهم بكفاءة	3,9677	0,706350	مرتفع	موافق	السادسة
2	تطبق مؤسستك بنجاح المعالجة المحاسبية للمخزونات وفقا لنظام التكلفة التاريخية	4,0323	0,657460	مرتفع	موافق	الثالثة
3	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 يزيد من فاعلية التقارير المالية في مؤسستك، مما يسهم في تحسين تقييم القرارات الإدارية.	4,1290	0,670420	مرتفع	موافق	الأولى

4	استخدام المعيار المحاسبي الدولي رقم2 في مؤسسة اينطراس يساهم في تحقيق عدالة توزيع الثروات وفرص الاستثمار من خلال تقديم معلومات مالية عادلة.	4,0000	0,730300	مرتفع	موافق	الخامسة
5	المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 يلزم المؤسسة الافصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة في قياس وتقييم المخزون.	3,8065	0,909920	مرتفع	موافق	الحادية عشر
6	المخزون في مؤسستك يُعترف به كأصل ضمن بنود الميزانية بطريقة متوافقة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم .2	3,8065	0,542790	مرتفع	موافق	العاشرة
7	المحاسبون في مؤسسة اينطراس مؤهلون علميا وعمليا لتطبيق معايير المحاسبة الدولية بصورة صحيحة.	4,0323	0,657460	مرتفع	موافق	الرابعة
8	تُستخدم طريقة الوارد أولا صادر أولاً (FIFO)بانتظام في مؤسستك لتقييم تكلفة خروج المخزون.	3,9355	0,679970	مرتفع	موافق	الثامنة
9	مؤسستك تعتمد على برامج تدريبية مستمرة لتحديث معرفة المحاسبين بمعايير المحاسبة الدولية الجديدة.	3,9032	0,538820	مرتفع	موافق	التاسعة
10	المحاسبون في مؤسستك يفهمون تماما الإرشادات المتعلقة بتقييم المخزون والاعتراف به كأصل	3,9355	**0**,512220	مرتفع	موافق	السابعة
11	مؤسستك تعتمد على طريقة متوسط التكلفة المرجحة لتقييم تكلفة المخزون عند خروجه	4,0645	**0**,629050	مرتفع	موافق	الثانية
المجموع		3,9677	**0**,206020	مرتفع	موافق	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

من خلال الجدول الاحصائي السابق رقم 23 نلاحظ انه:

- تشير نتائج التحليل إلى أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 في مؤسسة "اينطراس" يعتبر مرجعية محاسبية قوية، حيث يعزز من كفاءة المحاسبين في أداء مهامهم. يظهر هذا من خلال متوسط حسابي بلغ (3.9677) وانحراف معياري (0.70635)، ما يعكس موافقة مرتفعة من قبل المشاركين على أهمية وجود إطار عمل واضح يساعد المحاسبين على العمل بفعالية.

- فيما يتعلق بتطبيق المعالجة المحاسبية للمخزونات وفقا لنظام التكلفة التاريخية، تشير النتائج إلى نجاح المؤسسة في هذا الجانب، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.0323) والانحراف المعياري (0.65746). هذا النجاح يعزز من دقة التقارير المالية ويضمن تقديم معلومات موثوقة وشفافة.

- كما أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 يسهم بشكل كبير في زيادة فعالية التقارير المالية، وهو ما يعزز من جودة القرارات الإدارية داخل المؤسسة. حيث أظهرت البيانات متوسط حسابي مرتفع قدره (4.1290) وانحراف معياري (0.67042)، مما يشير إلى أهمية المعيار في دعم الإدارة لاتخاذ قرارات مدروسة تستند إلى معلومات دقيقة.

- فيما يتعلق بتحقيق العدالة في توزيع الثروات وفرص الاستثمار، يعتقد المشاركون أن تطبيق المعيار يسهم في تقديم معلومات مالية عادلة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.0000) مع انحراف معياري (0.73030)، بشكل عام يظهر أن المعيار يعزز الشفافية والعدالة داخل المؤسسة.

- أما بالنسبة للإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة في قياس وتقييم المخزون، فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.8065) مع انحراف معياري (0.90992)، ما يعكس موافقة مرتفعة على ضرورة الالتزام بالإفصاح لضمان الشفافية والمساءلة في التقارير المالية، على الرغم من وجود بعض الاختلافات في الآراء حول درجة تأثير هذا الإفصاح.

- وفيما يتعلق بالاعتراف بالمخزون كأصل، تشير النتائج إلى توافق واضح على أن المخزون يعترف به كأصل وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 2، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.8065) والانحراف المعياري (0.54279)، مما يعزز من مصداقية البيانات المالية المقدمة.

- من ناحية تأهيل المحاسبين، يتفق المشاركون على أن المحاسبين في المؤسسة مؤهلون علميا وعمليا لتطبيق معايير المحاسبة الدولية بصورة صحيحة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.0323) والانحراف المعياري (0.65746)، مما يضمن تطبيقا دقيقا وفعالا للمعايير، ويساهم في الحفاظ على جودة العمل المالي داخل المؤسسة.

- وفيما يتعلق بأساليب تقييم المخزون، فإن طريقة الوارد أولا صادر أولا(FIFO) تستخدم بانتظام في المؤسسة لتقييم المخزون، مع متوسط حسابي بلغ (3.9355) وانحراف معياري (0.67997). هذا يعكس الاعتماد على أساليب تقييم معترف بها دوليا، مما يعزز من دقة وموثوقية التقارير المالية ويُحسن الأداء المالي للمؤسسة.

- تعتمد المؤسسة على برامج تدريبية مستمرة لتحديث معرفة المحاسبين بمعايير المحاسبة الدولية الجديدة، وهو ما اتفق عليه المشاركون بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.9032) والانحراف المعياري (0.53882). هذا يعزز من قدرة المحاسبين على مواكبة التغييرات في المعايير وتطبيقها بفعالية.

- يظهر المحاسبون في المؤسسة فهما للإرشادات المتعلقة بتقييم المخزون والاعتراف به كأصل، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.9355) مع انحراف معياري (0.51222)، مما يساهم في تعزيز تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 بصورة دقيقة وفعالة.

- واخيرا، يظهر اعتماد المؤسسة على طريقة متوسط التكلفة المرجحة لتقييم تكلفة المخزون عند خروجه، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4,0645) مع انحراف معياري (0,629050).

المحور الثاني: الاداء المالي

الجدول رقم 24 : الاداء المالي.

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	المستوى	الترتيب
1	المؤسسة قادرة على تحويل المخزون إلى مبيعات بشكل فعال	4,0000	**0**,63246	مرتفع	موافق	العاشرة
2	المؤسسة تمتلك سيولة كافية لمواجهة التزاماتها المالية القصيرة الأجل	4,1613	**0**,73470	مرتفع	موافق	السادسة
3	يساعد الأداء المالي في تطوير قرارات المؤسسة على التخطيط السليم لتحقيق الانتاجية العالية.	4,0968	**0**,746320	مرتفع	موافق	السابعة
4	تلتزم إدارة المؤسسة بالمتابعة الفعالة لجميع أنشطة الجرد لتحقيق أهداف وتحسين أداءها	4,1935	**0**,654180	مرتفع	موافق	الخامسة
5	يتم الاعتماد على التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء المالي	4,2903	**0**,692510	مرتفع	موافق	الأولى
6	تكمن أهمية التحليل المالي في تحديد مدى كفاءة المؤسسة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى	4,2581	**0**,681550	مرتفع	موافق	الثانية
7	تقدم القوائم المالية صورة شاملة للموقف المالي ونتائج الأعمال، بما في ذلك التغيرات في المركز المالي	4,1935	0,601070	مرتفع	موافق	الرابعة
8	تؤثر تكاليف الإنتاج على هامش الربح الإجمالي لمؤسسة	4,0968	**0**,789720	مرتفع	موافق	الثامنة

9	المؤسسة تقوم بتحليل وتقييم أدائها المالي بشكل دوري لتحسين نتائجها	4,2258	**0**,716920	مرتفع	موافق	الثالثة
10	يعتبر التوفيق بين الجرد المادي والمحاسبي وسيلة لضمان جودة الأوراق المالية	4,0645	**0**,573610	مرتفع	موافق	التاسعة
المجموع		4,1581	**0**,410510	مرتفع	موافق	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي spss.

من خلال الجدول الاحصائي رقم 24 نلاحظ ان:

- مؤسسة "إينطراس" قادرة على تحويل المخزون إلى مبيعات بشكل فعال، وهو ما يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق إيرادات من خلال إدارة المخزون بكفاءة. هذه الفعالية يظهرها المتوسط الحسابي المرتفع الذي بلغ (4.0000) مع انحراف معياري (0.63246)، مما يشير إلى موافقة مرتفعة بين المشاركين.

- كما تمتلك المؤسسة سيولة كافية لمواجهة التزاماتها المالية القصيرة الأجل، وهو ما يتجلى في متوسط حسابي قدره (4.1613) وانحراف معياري (0.73470). هذه النتيجة تشير الى الاستقرار المالي للمؤسسة وقدرتها على تغطية التزاماتها دون مواجهة مشاكل سيولة.

- يساعد الأداء المالي السليم في تطوير قرارات المؤسسة، ما يمكنها من التخطيط لتحقيق إنتاجية عالية. وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.0968) مع انحراف معياري (0.74632)، مما يظهر أهمية الأداء المالي في دعم الإدارة لتحقيق أهداف الإنتاجية.

- إدارة المؤسسة تلتزم بالمتابعة الفعالة لجميع أنشطة الجرد بهدف تحسين الأداء وتحقيق الأهداف. هذا يتضح من خلال متوسط حسابي مرتفع بلغ (4.1935) وانحراف معياري

(0.65418)، مما يوضح التركيز الكبير على المتابعة الدورية لضمان دقة الجرد وتحقيق الأهداف.

- يتم الاعتماد على التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتقييم الأداء المالي بشكل عام. وقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لهذه العبارة بلغ (4.2903) مع انحراف معياري (0.69251)، مما يشير إلى موافقة قوية على أهمية التحليل المالي في دعم قرارات الاستثمار وتقييم الأداء.

- تكمن أهمية التحليل المالي في تحديد مدى كفاءة المؤسسة في جمع الأموال وتشغيلها بكفاءة. المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ (4.2581) مع انحراف معياري (0.68155)، مما يعزز من دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

- تقدم القوائم المالية صورة شاملة عن الموقف المالي ونتائج الأعمال، بما في ذلك التغيرات في المركز المالي. وقد أظهر المشاركون موافقة عالية على هذه العبارة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.1935) مع انحراف معياري (0.60107)، مما يشير إلى دور القوائم المالية في توفير معلومات دقيقة وشفافة.

- تؤثر تكاليف الإنتاج على هامش الربح الإجمالي للمؤسسة بشكل كبير، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.0968) مع انحراف معياري (0.78972). هذا التأثير يظهر أهمية مراقبة تكاليف الإنتاج لضمان تحقيق هامش ربح مناسب.

- المؤسسة تقوم بتحليل وتقييم أدائها المالي بشكل دوري لتحسين نتائجها، وهو ما يعكس التزامها بتحسين الأداء المالي المستمر. وبلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.2258) مع انحراف معياري (0.71692).

- يعتبر التوفيق بين الجرد المادي والمحاسبي وسيلة لضمان جودة الأوراق المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.0645) مع انحراف معياري (0.57361)، مما يظهر أهمية هذه العملية في تعزيز دقة وسلامة السجلات المالية.

وأخيرا، بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.1581) مع انحراف معياري (0.41051)، مما يعكس موافقة عامة مرتفعة على أهمية الأداء المالي وتحليله بشكل مستمر في دعم نجاح المؤسسة وتحقيق أهدافها المالية.

المحور الثالث: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) المخزون على الأداء المالي المؤسسة

الجدول رقم 25: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) المخزون على الأداء المالي المؤسسة.

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	المستوى	الترتيب
1	يسهم استخدام طرق تقييم المخزون وفقا لمعيار المحاسبي الدولي 02في تعزيز شفافية التقارير المالية	4,0000	0,683130	مرتفع	موافق	الخامسة
2	يقلل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 02من تقلبات الربحية نتيجة لتقييم المخزون	4,0645	0,679970	مرتفع	موافق	الثاني
3	ساهم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 02في تحسين التدفقات النقدية عبر دقة تقييم المخزون.	3,8387	0,637540	مرتفع	موافق	التاسعة
4	يساهم دقة الإفصاح عن تكلفة المخزون وفقا لمعيار المحاسبي الدولي 02في تعزيز الثقة في الأداء المالي للمستثمرين والمساهمين	3,7742	0,497300	مرتفع	موافق	العاشرة
5	ساهم الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي 02في تحسين استقرار الأداء المالي للمؤسسة	3,9355	0,629050	مرتفع	موافق	السابعة

6	ساهم تطوير مناهج التدريب التي تتضمن معيار المحاسبي الدولي 02في تحسين أداء المحاسبين الماليين في المؤسسة	4,0645	0,727350	مرتفع	موافق	الثالثة
7	يقلل المعيار المحاسبي الدولي 02من محاولات الإدارة للتحكم في المعلومات المالية المفصح عنها	4,0968	0,650890	مرتفع	موافق	الأولى
8	يوفر تطبيق معيار المحاسبي الدولي 02مرجعية محاسبية قوية تدعم استقلالية المدققين عند مراجعة التقارير المالية	4,0000	0,632460	مرتفع	موافق	الرابعة
9	يساهم الالتزام بمعيار المحاسبي الدولي 02في تحسين توزيع الثروات وفرص الاستثمار من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وعادلة	3,9677	0,604640	مرتفع	موافق	السادسة
10	يساهم استخدام طريقة FIFOفي تحديد تكلفة المخزونات السريعة التلف الذي ينعكس على الأداء المالي للمؤسسة.	3,9032	0,650890	مرتفع	موافق	الثامنة
المجموع		3,9645	0,307190	مرتفع	موافق	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي spss.

من خلال الجدول الاحصائي رقم 25 نلاحظ ان:

- تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) المتعلق بالمخزون له تأثير كبير على تعزيز الأداء المالي للمؤسسة.

من بين أهم الجوانب التي تمت ملاحظتها هو دوره في تعزيز شفافية التقارير المالية، حيث أن استخدام طرق تقييم المخزون وفقا لهذا المعيار يعزز من شفافية المعلومات المالية المقدمة، مما يعزز مصداقية المؤسسة لدى المستثمرين والمساهمين. وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.0000) مع انحراف معياري (0.68313).

- كما أن تطبيق المعيار يسهم في تقليل تقلبات الربحية، وهو ما يعكس استقرارا أكبر في الأداء المالي. النتائج أظهرت متوسط حسابي قدره (4.0645) وانحراف معياري (0.67997)، مما يشير إلى أن المؤسسة تستفيد من استقرار الربحية الناتج عن تقييم المخزون وفقًا لهذا المعيار.

- بالإضافة إلى ذلك، تحسين التدفقات النقدية كان نتيجة أخرى لتطبيق المعيار، حيث ساهم هذا التطبيق في دقة تقييم المخزون، مما أدى إلى تحسين التدفقات النقدية للمؤسسة. وقد تم تقدير هذه العبارة بمتوسط حسابي (3.8387) مع انحراف معياري (0.63754).

- من ناحية أخرى، يظهر تأثير المعيار في تعزيز الثقة في الأداء المالي للمستثمرين والمساهمين من خلال دقة الإفصاح عن تكلفة المخزون. هذا التأثير تم قياسه بمتوسط حسابي (3.7742) وانحراف معياري (0.49730)، مما يعكس أهمية الشفافية المالية في تعزيز الثقة.

- كما أن تحسين استقرار الأداء المالي للمؤسسة نتيجة للالتزام بهذا المعيار يعتبر من الجوانب الإيجابية الأخرى، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.9355) مع انحراف معياري (0.62905)، مما يدل على أن تطبيق المعيار يساعد في تحقيق الاستدامة المالية.

- فيما يتعلق بأداء المحاسبين، فإن تطوير مناهج التدريب التي تتضمن هذا المعيار قد ساهم في تحسين أدائهم بشكل كبير، مع متوسط حسابي (4.0645) وانحراف معياري (0.72735)، مما يعزز من دقة العمليات المحاسبية.

- أيضا، يظهر أن المعيار يساعد في تقليل محاولات الإدارة للتحكم في المعلومات المالية المفصح عنها، مما يعزز من مصداقية وشفافية التقارير المالية. وقد حصلت هذه العبارة على متوسط حسابي (4.0968) وانحراف معياري (0.65089).

- دعم استقلالية المدققين يعد من النتائج المهمة لتطبيق المعيار، حيث يوفر مرجعية محاسبية قوية تدعم المدققين في مراجعة التقارير المالية. هذه الفقرة جاءت بمتوسط حسابي (4.0000) وانحراف معياري (0.63246).

- يظهر تحسين توزيع الثروات وفرص الاستثمار نتيجة للالتزام بالمعيار يسهم في تقديم معلومات مالية دقيقة وعادلة، مما يعزز العدالة المالية. وقد تم تقدير هذه الفقرة بمتوسط حسابي (3.9677) مع انحراف معياري (0.60464).

وأخيرا، استخدام طريقة FIFOلتقييم المخزونات السريعة التلف يعتبر عاملا مؤثرا في الأداء المالي للمؤسسة، حيث يساهم في تحديد تكلفة المخزونات بدقة، مما ينعكس إيجابيا على الربحية. هذه العبارة حصلت على متوسط حسابي (3.9032) وانحراف معياري (0.65089).

بشكل عام، النتائج تعكس تأثيرا إيجابيا لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) على الأداء المالي للمؤسسة، مع متوسط حسابي إجمالي (3.9645)، مما يؤكد أن التزام المؤسسة بهذا المعيار يساهم في تعزيز أدائها المالي.

نستنتج أن الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (02) يُحسن الأداء المالي للمؤسسة بشكل كبير، حيث يُعزز الشفافية، يقلل من التقلبات، يدعم الاستقرار المالي، ويزيد من الثقة والعدالة في المعلومات المالية.

المبحث الثالث: تحليل النتائج

❖ **الفرضية الاولى: متوسط درجة تطبيق المعيار المحاسبي 2 في المؤسسة محل الدراسة يعكس مستوى الوعي المقدر بالمضمون المحاسبي لهذا المعيار.**

- نصت الفرضية الصفرية H0: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية فيما يخص متوسط درجة تطبيق المعيار المحاسبي 2 في المؤسسة محل الدراسة يعكس مستوى الوعي المقدر بالمضمون المحاسبي لهذا المعيار

- نصت الفرضية البديلة H1: يوجد فروق ذات دلالة احصائية فيما يخص متوسط درجة تطبيق المعيار المحاسبي 2 في المؤسسة محل الدراسة يعكس مستوى الوعي المقدر بالمضمون المحاسبي لهذا المعيار

للتحقق من صدق الفرضية تم استخدام اختبار ت لعينة واحدة.

الجدول رقم 26: اختبار ت لعينة واحدة.

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
3,9677	0,206020	26,154	0,000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

يتضح من الجدول ان قيمة الدلالة 0,000 دالة احصائيا عند مستوى الدلالة 0.05، وقيمة ت المرتفعة وتقدر ب26,154 ، ومنه نقول انه يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط درجة تطبيق المعيار المحاسبي 2 في المؤسسة محل الدراسة يعكس مستوى الوعي المقدر بالمضمون المحاسبي لهذا المعيار

بناء على النتائج السابقة:

- الفرضية الصفرية (H0) تُرفض، التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول متوسط درجة تطبيق المعيار المحاسبي 2 في المؤسسة محل الدراسة يعكس مستوى الوعي المقدر بالمضمون المحاسبي لهذا المعيار

- الفرضية البديلة (H1) تقبل، إذ توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول متوسط درجة تطبيق المعيار المحاسبي 2 في المؤسسة محل الدراسة يعكس مستوى الوعي المقدر بالمضمون المحاسبي لهذا المعيار

يتبين أنه متوسط درجة تطبيق المعيار المحاسبي 2 في المؤسسة محل الدراسة يعكس مستوى الـ وعي المقدر بالمضمون المحاسبي لهذا المعيار.

- **الفرضية الثانية : يسمح تسيير المخزون بالاعتماد على المعيار 2 بالتحكم في الاداء المالي في المؤسسة.**

- نصت الفرضية الصفرية H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية فيما يخص تسيير المخزون بالاعتماد على المعيار 2 والتحكم في الاداء المالي في المؤسسة.
- نصت الفرضية البديلة H1: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية فيما يخص تسيير المخزون بالاعتماد على المعيار 2 والتحكم في الاداء المالي في المؤسسة.

– للتحقق من صدق الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار.

الجدول رقم 27: تحليل جدول ANOVA.

النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	D	مستوى الدلالة Sig.
	الانحدار	17,228	1	17,228	10,707	,011[b]
	الباقي	12,872	29	1,609		
	المجموع	30,100	30			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

نلاحظ من الجدول أن التحليل يفسر التباين في الأداء المالي بشكل جيد. قيمة F التي بلغت 10.707 تشير إلى أن التحليل يوضح بشكل ملحوظ العلاقة بين المعيار المحاسبي 2 والأداء المالي. كما أن قيمة Sig. التي بلغت 0.011، وهي أقل من 0.05، تدل على أن النتائج ذات دلالة إحصائية قوية، مما يعني أن المعيار المحاسبي 2 له تأثير واضح على الأداء المالي.

بناء على النتائج السابقة:

- الفرضية الصفرية (H0) تُرفض، التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية فيما يخص تسيير المخزون بالاعتماد على المعيار 2 بالتحكم في الاداء المالي في المؤسسة.
- الفرضية البديلة (H1) تقبل، إذ يوجد تأثير ذو دلالة احصائية فيما يخص تسيير المخزون بالاعتماد على المعيار 2 بالتحكم في الاداء المالي في المؤسسة.

يتبين أن **تسيير المخزون بالاعتماد على المعيار2 يسمح بالتحكم في الاداء المالي في المؤسسة.**

- **الفرضية الثالثة: يوجد ارتباط بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 والاداء المالي الجيد للمؤسسة.**

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار هذه الفرضية.

- نصت الفرضية الصفرية H0: لا يوجد ارتباط بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 والأداء المالي الجيد للمؤسسة.
- نصت الفرضية البديلة H1: يوجد ارتباط بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 والأداء المالي الجيد للمؤسسة.

الجدول رقم28 : جدول يبين معامل الارتباط بيرسون ومستوى الدلالة.

معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
0,7300	0,038

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

نلاحظ ارتباط قوي وإيجابي بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 وتقييم الاداء المالي بمعامل ارتباط 0,730 وأن هذا هو الارتباط ذو دلالة إحصائية بقيمة 0.038، مما يعني كلما زادت درجة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 زاد الاداء المالي للمؤسسة.

بناءً على النتائج السابقة:

- ❖ – الفرضية الصفرية (H0) تُرفض، التي تنص على انه: لا يوجد ارتباط بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 والأداء المالي الجيد للمؤسسة.
- ❖ الفرضية البديلة (H1) تقبل، إذ يوجد ارتباط بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 والأداء المالي الجيد للمؤسسة.

ومنه يتبين ان **يوجد ارتباط بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 والأداء المالي الجيد للمؤسسة.**

خاتمة الفصل

في ختام هذا الفصل، نكون قد أجرينا تحليلاً شاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، مما يتيح لنا تقديم استنتاجات قائمة على أسس علمية ومنهجية. تحليلنا للبيانات واختبار الفرضيات أتاح لنا فهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة، وتقديم توصيات فعالة لتحسينه. هذا الفصل يربط بين النظرية والتطبيق، مما يعزز من قيمة الدراسة ويساهم في تقديم حلول واقعية ومبنية على بيانات دقيقة لتحديات المؤسسة المالية. النتائج التي توصلنا إليها تمثل خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف البحثية للدراسة وتقديم إسهامات قيمة للمجال المعرفي.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

الاستنتاجات والخلاصة

في ختام هذا البحث، وبعد تحليل البيانات وتقييم الفرضيات، نجد أنه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تسلط الضوء على أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ولا سيما المعيار المحاسبي الدولي رقم 2، في تعزيز الأداء المالي للمؤسسات. يمكننا الآن استخلاص استنتاجات نهائية والتوصيات التي قد تساهم في دعم القرارات الإدارية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

نتائج اختبار الفرضيات

استنادا الى النتائج التي تحصلنا عليها ، يمكن اختبار صحة الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى: متوسط درجة تطبيق المعيار المحاسبي 2 يعكس مستوى الوعي بالمضمون المحاسبي في المؤسسة. يتضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن تطبيق المعيار المحاسبي 2 يعكس مستوى الوعي المحاسبي في المؤسسة.
- بالنسبة للفرضية الثانية: تسيير المخزون بالاعتماد على المعيار 2 يتحكم في الأداء المالي للمؤسسة. النتائج أظهرت أن المعيار المحاسبي 2 له تأثير إيجابي وواضح على الأداء المالي، مما يعني أن تسيير المخزون وفقا لهذا المعيار يساعد في تحسين التحكم في الأداء المالي.
- بالنسبة للفرضية الثالثة : يوجد يوجد ارتباط بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 والأداء المالي الجيد للمؤسسة. بحيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 وتحسن الأداء المالي، مما يعني أن تطبيق هذا المعيار يؤدي إلى تحسين الأداء المالي في المؤسسة.

بشكل عام ، يمكن استنتاج أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 في المؤسسة يعكس مستوى الوعي بالمضمون المحاسبي بشكل فعّال. كما أن تسيير المخزون وفقا لهذا المعيار يساهم بشكل ملحوظ في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي قوي بين تطبيق

المعيار وتحسن الأداء المالي. هذا يشير إلى أن تنفيذ المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 يلعب دورا حاسما في تعزيز الكفاءة المالية والتسيير المحاسبي في المؤسسة.

نتائج الدراسة

- يمكن استنتاج أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 في مؤسسة "إينطراس" يتم بفعالية ونجاح. حيث تلتزم المؤسسة بشكل دقيق بتطبيق المعيار، مما يعزز من دقة وشفافية التقارير المالية. – أن الالتزام بأساليب تقييم معترف بها دولياً، مثل طريقة FIFO وطريقة متوسط التكلفة المرجحة، يعكس جدية المؤسسة في تطبيق الممارسات المحاسبية الصحيحة.
- المحاسبين في "إينطراس" مؤهلون بشكل جيد، بفضل التدريب المستمر الذي يتلقونه، مما يساهم في تحسين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم . 2هذا التأهيل والتدريب ينعكسان إيجابيا على الأداء المالي للمؤسسة، مما يدعم استقرارها المالي ويعزز قدرتها على تحقيق أهدافها على المدى الطويل.
- بالاضافة الى هذا، الموظفين في المؤسسة يعتقدون بفعالية إدارة المخزون وتحويله إلى مبيعات، مما يعكس نجاح المؤسسة في إدارة مواردها بشكل كفء.
- كما تعكس السيولة المتوفرة لدى المؤسسة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، مما يدل على استقرار مالي قوي.
- يعتبر الأداء المالي السليم أحد العوامل الرئيسية التي تدعم قرارات التخطيط والإنتاجية، مما يعزز قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.
- التزام المؤسسة بالتحليل المالي والمراقبة الدورية للجرد يعكس اهتمامها بتحسين الأداء والتأكد من دقة المعلومات المالية.
- تظهر أهمية التحليل المالي في تقييم كفاءة جمع الأموال وإدارتها، مما يعزز قيمة القوائم المالية في تقديم صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة.

- تأثير تكاليف الإنتاج على هامش الربح هو عامل حاسم لتحقيق الربحية، ويشير إلى التزام المؤسسة بمراقبة وتحليل أدائها المالي بانتظام لتحسين نتائجها.
- يساهم هذا المعيار في تعزيز شفافية التقارير المالية، مما يعزز مصداقية المؤسسة لدى المستثمرين والمساهمين.
- استخدام طرق تقييم المخزون وفقا لهذا المعيار يحسن دقة المعلومات المالية.
- يسهم المعيار في تقليل تقلبات الربحية، مما يعكس استقرارا أكبر في الأداء المالي. كما أن تحسين التدفقات النقدية نتيجة لتطبيق المعيار يعزز من فعالية إدارة المخزون، ويعكس التزام المؤسسة بتحقيق استدامة مالية.
- التأثير الإيجابي للمعيار يتجلى في تعزيز الثقة لدى المستثمرين والمساهمين من خلال دقة الإفصاح عن تكلفة المخزون، مما يعزز الشفافية المالية.
- الالتزام بالمعياريساهم في تحسين استقرار الأداء المالي، وتطوير أداء المحاسبين من خلال التدريب المناسب، وتقليل محاولات الإدارة للتحكم في المعلومات المالية.
- يعتبر تحسين توزيع الثروات وفرص الاستثمار نتيجة لتطبيق المعيار عاملا مهما في تعزيز العدالة المالية.
- استخدام طريقة FIFO في تقييم المخزونات السريعة التلف يساهم في تحديد تكلفة المخزونات بدقة، مما ينعكس إيجابيا على الربحية.

الاقتراحات والتوصيات

وفي الاخير، يمكننا محاولة تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي تستند الى النتائج التي توصلنا اليها:

- استخدام نظم معلومات محاسبية متقدمة لتسهيل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 2 و تحسين دقة ادارة المخزون .

- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية متكررة للموظفين المسؤولين عن المحاسبة لضمان مواكبتهم لأحدث التحديثات .

– اجراء مراجعات دورية للسياسات والاجراءات المحاسبية للتأكد من التزام المؤسسة بالمعايير المطلوبة.

– تطوير ادوات تقييم دقيقة لقياس تأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 على الاداء المالي .

– اجراء دراسات مقارنة مع المؤسسات الاخرى لتقييم فعالية تطبيق هذا المعيار في بيئات مختلفة ، من اجل توفير رؤى اضافية حول تحسين الاداء المالي.

المراجع

المراجع

1. ,11_07 ا .ر .(2007) .تضمن النظام المحاسبي .*الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم ،. 47*

2. abdelhamid, D. (2005). *réflexions sur le projet du nouveau référentiel comptable Algérien en rapport avec les normes IAS IFRS.* KOLEA,ALGER: IEDF.

3. conso, P. (2008). *la gestion financière de l'entreprise.* paris: EDITION DUNOD.

4. Dosne, C. D. (2005). *Comptabilité internationale – les IAS-IFRS en pratique.* economica.

5. financier, L. s. (2010). *« Pour une véritable convergence vers le référentiel comptable international IAS/IFRS » Le Système Comptable Financier a été mis en œuvre le 1er janvier 2010 en application de la loi n° 07-11 du 25 novembre 2007 portant .*

6. international, e. (2020). *ias 2 stocks les normes ias ifrs.*

7. Marion, A. (2008). *analyse financière,.* paris: Dunod.

8. obert, r. (2008). *Pratique des normes IFRS.* france: Dunod 4eme édition, France,.

9. احمد توفيق جمال. (1980). *الادارة المالية*. بيروة: دار النهضة العربية لالطباعة و النشر.

10. أسعد حميد العلي. (2013). *اإلدارة المالية ، الطبعة الثالثة* . أألردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

11. الأزهر ,ع .(2014) .*مساهمة عرض و مراجعة القوائم المالية في معايير المحاسبة و المراجعة الدولية في جودة المعلومة المحاسبية* .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ,محاسبة و تدقيق جامعة سعد دحلب .

12. الجعارات ,خ .ج .(2008) .*معايير التقرير الدولية* .عمان الأردن :اثراء للنشر و التوزيع .

13. الحيال ,و .ن .(2009) .*التجاهات الحديثة في التحليل* .الاردن :مجلة البحث.

14. الخطيب ,م .م .(2010) .*الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات* .الأردن :دار حامد للنشر و التوزيع ,الطبعة الأولى .

15. الدكتور محمد بوسماحة. (2020). المعايير المحاسبية الدولية.

16. الشاهد ,س .م .(2000) .*قواعد اعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك* .بيروت لبنان :اتحاد المصار العربيبة .

17. الشيخ ,ف .م .(2008) .*التحليل المالي* .رام الله :بدون دار نشر.

18. العال ,ط .ع .(2008) .*دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و المعايير المتوافقة معها* . الاسكندرية :الدار الجامعية .

19. العصار رشاد. (2001). *االدارة والتحليل المالي* . أألردن: دار البركة للنشر والتوزيع ، الطبعة أألولى.

20. العيساوي ,ع .خ .(2007) .*الفرضيات و المبادئ و المحددات المحاسبية من منظور الشريعة الاسلامية* .دار الحجلة عمان.

21. الغندور ,د .ح .(1998) .*أثر الافصاح عن الحواجز الضريبية على قائمة التدفقات النقدية المستقبلية* .مصر :كلية التجارة جامعة المنصورة.

22. النعيمي ,ع .ت .(2011) .التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة في تقييم الأداء .

23. الياس بن ساسي يوسف قرشي. (2009). *التسير المالي لادارة المالية المعاصرة*. الاردن: دار وائل للانشر و التوزيع,الطبع الاولى.

24. الياس بن ساسي ,ي .ق .(2006) .*التسيير المالي الادارة المالية* .الأردن :دار وائل للنشر الطبعة الثانية.

25. أيوب شمالل نصر الدين بن نذير. (2015). لوحة القيادة كأداة لتقنية أألداء المالي للمؤسسة االقتصادية. *التسيير كآلية لحكومة المؤسسات وتفعيل اإلبداع* (صفحة 31). البليدة: جامعة البليدة 2.

26. بدرة بـن تومي. (2013). آ ثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS /IAS (على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

27. بودلة ,أ .س .(2011) .افاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل التوافق المالي.

28. توفيق ,ج .ا .(2001) .*اساسيات الادارة المالية* .بيروت :دار النهضة العربية.

29. جودي محمد رمزي. (2012). اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالافصاح المحاسبي كمدخل لحوكة الشركات. *حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي و الاداري*. الجزائر: جامعة محمد خيضر.

30. حسن الحسيني فلاح ,م .ع .(2007) .*ادارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر* .الأردن : دار وائل للنشر.

31. حمدان ,ح .ا .(2008) .*المحاسبة الدولية ومعاييرها* .دار الثقافة.

32. حمدان ,ح .ق .(2008) .*المحاسبة الدولية و معاييرها* .عمان ,الأردن :دار الثقافة.

33. حنيفة ,ب .ر .(2013) .*الواضح في المحاسبة المالي وفق المعاير الدولية و SCF.* الجزائر : منشورات كليك.

34. رضوان حلوة حنان. (2006). *النموذج المحاسبي المعاصر*. الجزائر: منشورات كليك.

35. ساسي ,ا .ب .(2008) .*الادارة المالية و التسير المالي دروس و تطبيقات* .الاردن :دار وائل لالنشر و توزيع.

36. سايغي باهية فريال طير لويزة. (2015). *فعالية التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسة*. البويرة: جامعة اكلي محند ارلحاج.

37. سمسوم صلحية. (2001). *اهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة*. الجزائر: جامعة الجزائر 03.

38. شنوف ,ش .(2008) .*محاسبة المؤسسة وفقا للمعير الدولية* .الجزائر بودواو :الزهراء للمطبوعات.

39. صالح ,و .(2020) .*الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية* .جامعة زيان عاشور، كلية العلوم اإلقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية.

40. طارق عبد العال حماد. (2002). *التقارير المالية اسس الاعداد و العرض و التحليل*. مصر: الدار الجامعية .

41. عامر وليد سنوسي. (2019). *التحليل المالي كادات للاتخاذ القرار*. مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

42. عبد القادر دشاش مداني بن بلغيث. (2011). *النضام المحاسبي المالي في مواجهة المعاير الدولية لالمحاسبة مدخل ضمن اعمال الملتقى الدولي حول انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي لالمؤسسة المعتمد*. ورقلة: جامعة ورقلة.

43. عزوز مخلوفي. (2016). النظام المحاسب ي المالي كإطار لتصور معايير محاسبية وطنية في ظل المعايير المحاسبية الدولية. *أطروحة دكتوراه في المحاسبة*.

44. عطية ,ع .ا .(2007) .*المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي* .الجزائر :دار النشر حيطالي.

45. علاوي ,ل .(s.d.) .*معايير المحاسبة الدولية* .

46. علي الدباس سميرة خالد. (2022). التحليل المالي و انواعه و اهميته لالمؤسسة. 1430.

47. علي كساب. (2001). *دروس تسيير المخزونات*. جامعة الجزائر.

48. عمر متيجي. (2021). تقييم المخزونات بين المعيار المحاسبي الدولي IAS2 والنظام المحاسبي المالي. *مجلة أفاق علوم الادارة و الاقتصاد*.

49. عمورة ,د .ج .(s.d.) .المعالجة المحاسيبة للمخزونات و كيفية تقييمها .

50. فهيمي مصطفى الشيخ. (2008). ، *التحليل المالي*. ، فلسطين: الانوار للنشر و التوزيع.

51.قدور بخديجة. (2017). *ما مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 في المؤسسات الجزائرية*. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

52.قدوري ,م .ن .(2013) .واقع وفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .*مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي* .جامعة الوادي.

53.قرار وزاري. (2008). يحدد قواعد التقيم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها 23 رجب 1429الموافق ل 26 جوبلية 2008. *الجريدة الرسمية للجمهرية الجزائرية*.

54.قويدر ,ق .ح .(2015) .تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS2ضمن النظام المحاسبي المالي .SCF*مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال جامعة الشلف*.

55.كراجة ,ع .ا .(2006) .*الادارة و تحليل المالي:أسس مفاهيم تطبيقات* .عمان :دار صفاء لالنشر و توزيع.

56.لطفي ,أ .ا .(2008) .*اعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة* .الدار الجامعية الاسكندرية .

57.محمد عبد الرحمان الكنزي. (2015). *التحليل المالي ألصول العلمية والعملية* . جدة: دار خوارما العلمية.

58.مفلح محمد عقل. (2006). *مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي*. ألاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتو زيع .

59.نصار ,ج .ح .(2008) .*معايير المحاسبة و الابلاغ المالي* .دار النشر الأردن.

60.وردة ,ك .(2018) .*اهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة* .البويرة : جامعة اكلي محمد اولحاج,كلية العلوم الاقتصادية.

61.وليد عبد القادر ,ح .ا .(2013) .*المعايير المحاسبية الدولية* .الشركة العربية المتحدة للتسويق .

62.وليد ناجي الخيالي. (2009). *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي*. الاردن: دار الاثراء.

الملاحق

الملاحق

الجدول رقم 29 : Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
11المحور	31	100,0%	0	0,0%	31	100,0%
22المحور	31	100,0%	0	0,0%	31	100,0%
33المحور	31	100,0%	0	0,0%	31	100,0%
المحاور_كل	31	100,0%	0	0,0%	31	100,0%

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

الجدول رقم 30 : Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
11المحور	0,143	31	0,108	0,943	31	0,097
22المحور	0,139	31	0,133	0,940	31	0,081
33المحور	0,159	31	0,075	0,941	31	0,086
المحاور_كل	0,155	31	0,057	0,932	31	0,059

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

a. Correction de signification de lilliedors

رسم بياني متعلق باختبار التوزيع الطبيعي لجميع المحاور :

المحور11

الشكل رقم 9 : المحور 11normogramme Q-Q des residus de

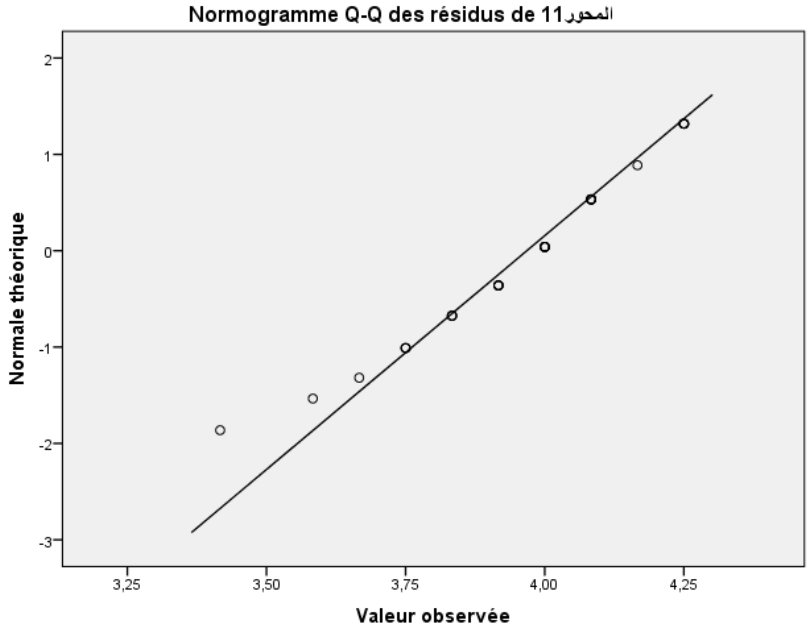

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

الشكل رقم 10: المحور 11 normogramme Q-Q des residus de

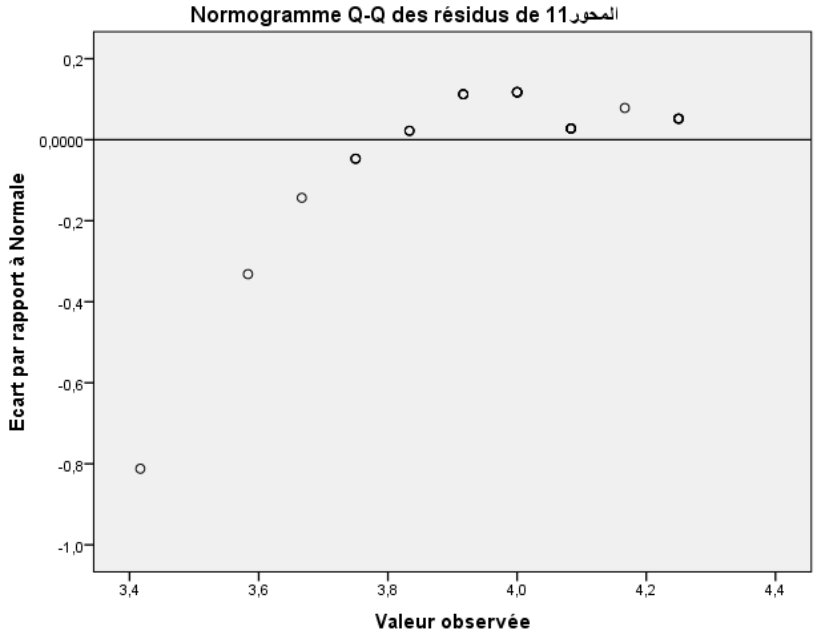

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

الشكل رقم 11:

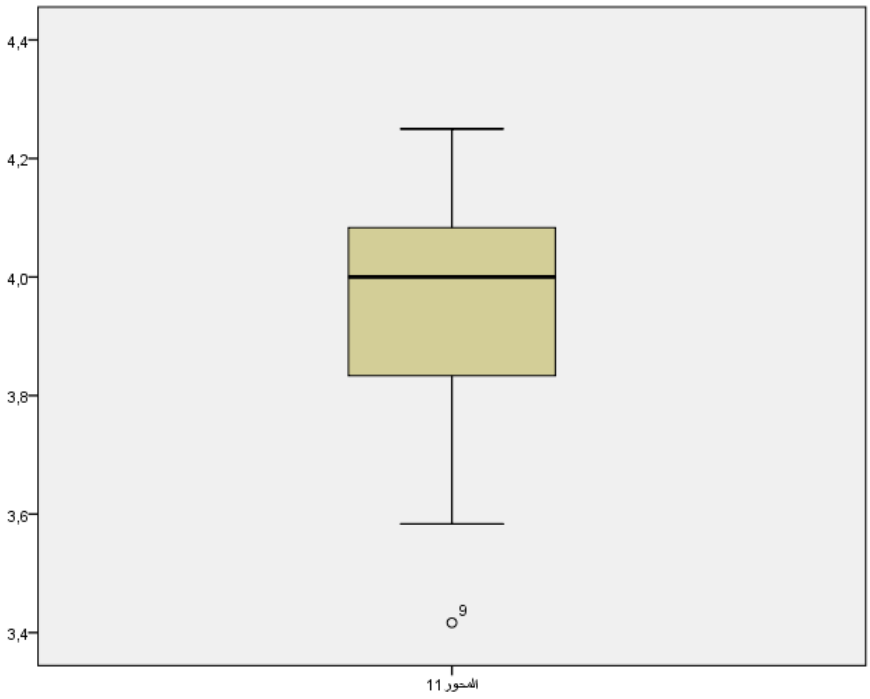

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

المحور22

الشكل رقم 12 :المحور22 normogramme Q-Q des residus de

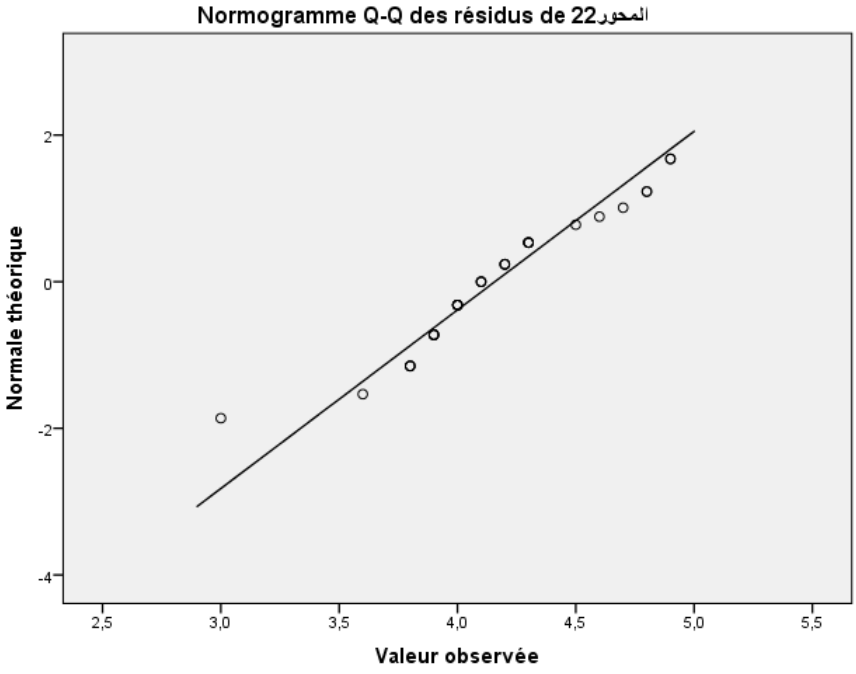

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

الشكل رقم 13 : المحور 22 normogramme Q-Q des residus de

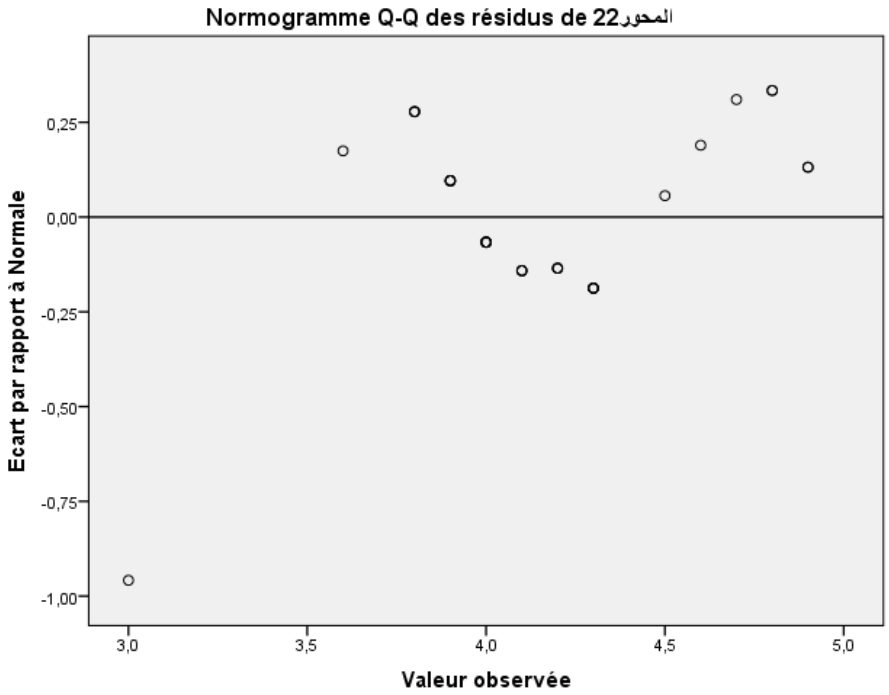

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

الشكل رقم 14

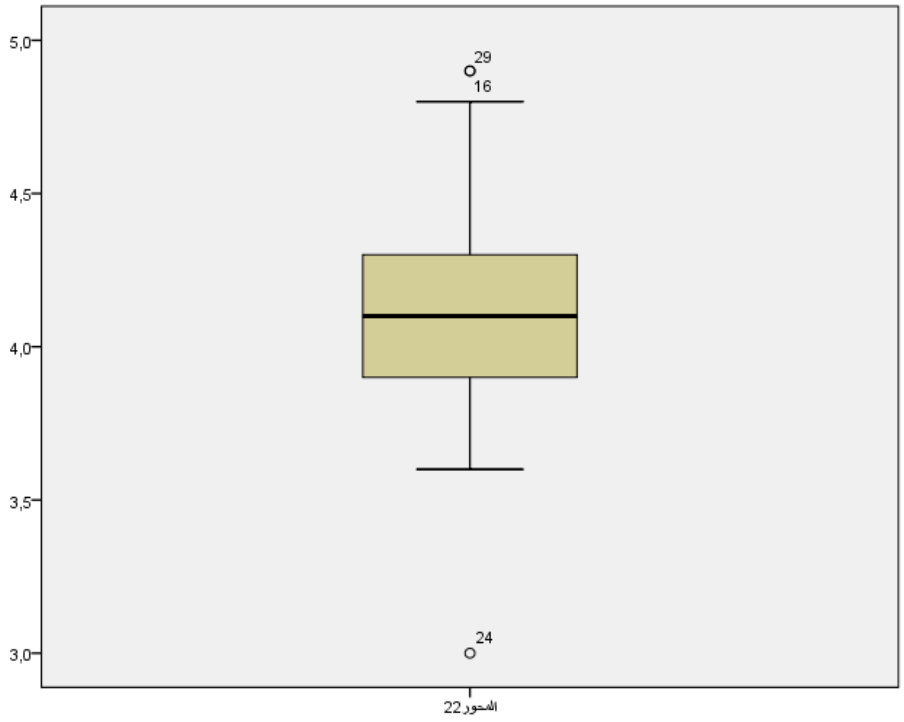

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

المحور33

الشكل رقم 15 :المحور 33 normogramme Q-Q des residus de

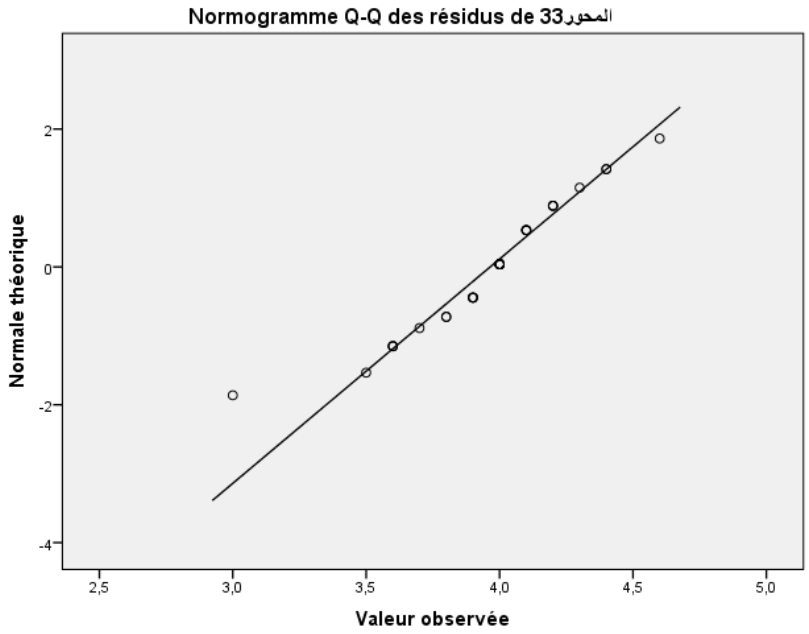

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

الشكل رقم 16 : المحور 33 normogramme Q-Q des residus de

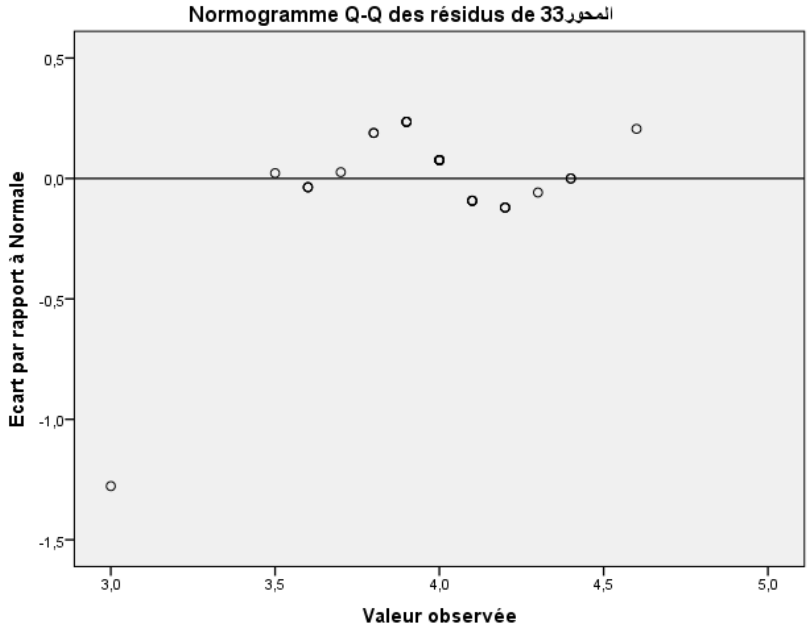

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

الشكل رقم 17

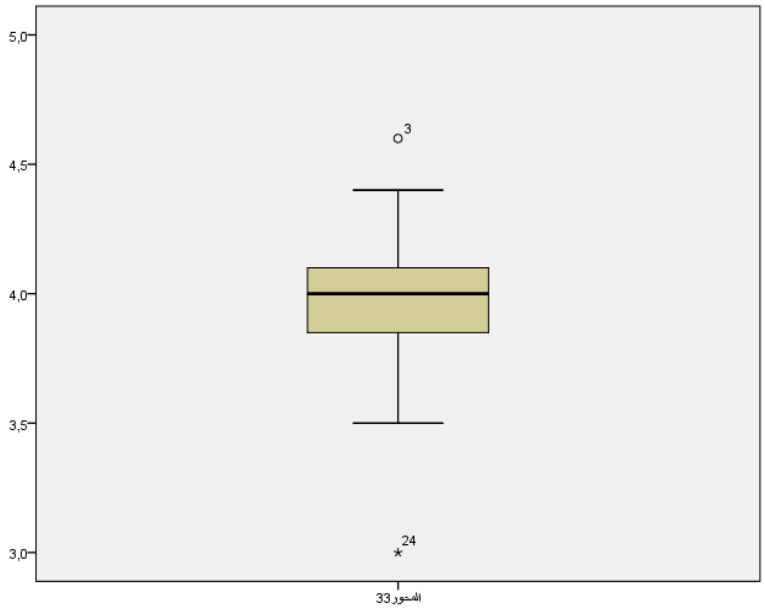

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

المحاور_ككل

الشكل رقم 18 :المحاور ككل normogramme Q-Q des residus de

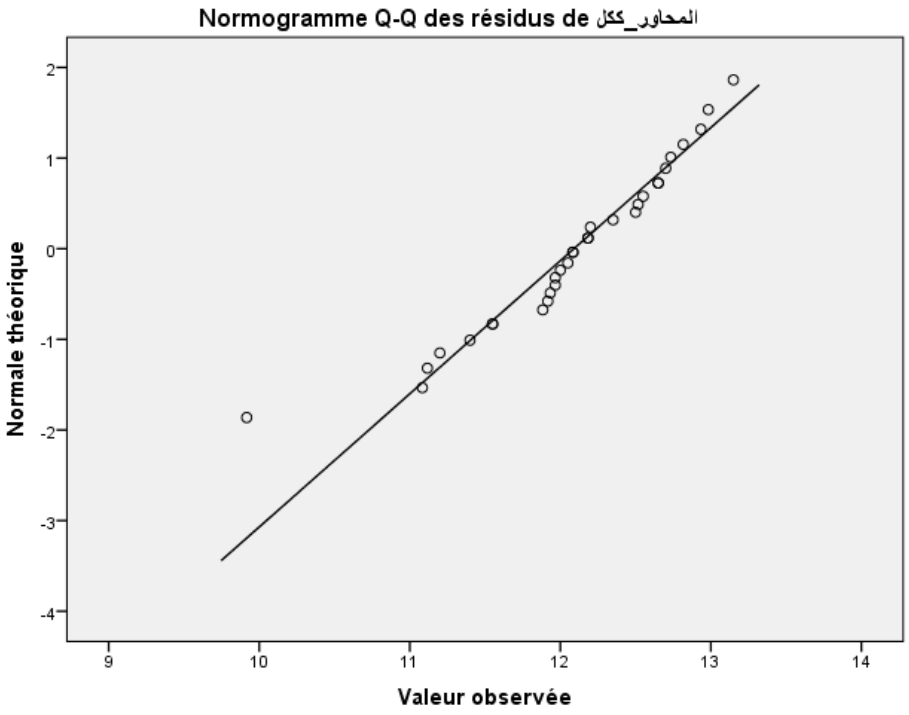

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

الشكل رقم 19 :المحاور ككلnormogramme Q-Q des residus de

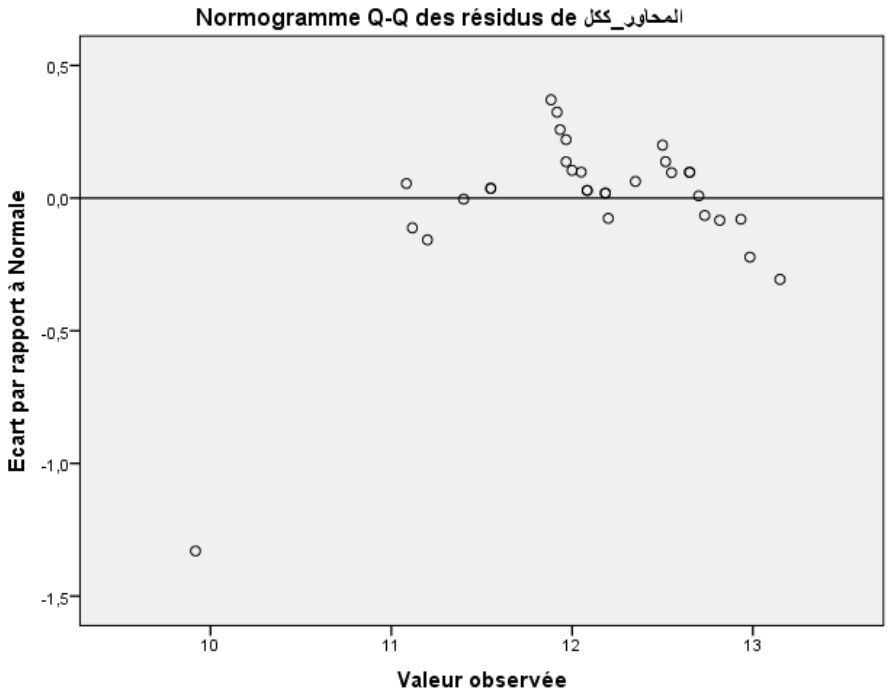

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

الشكل رقم 20

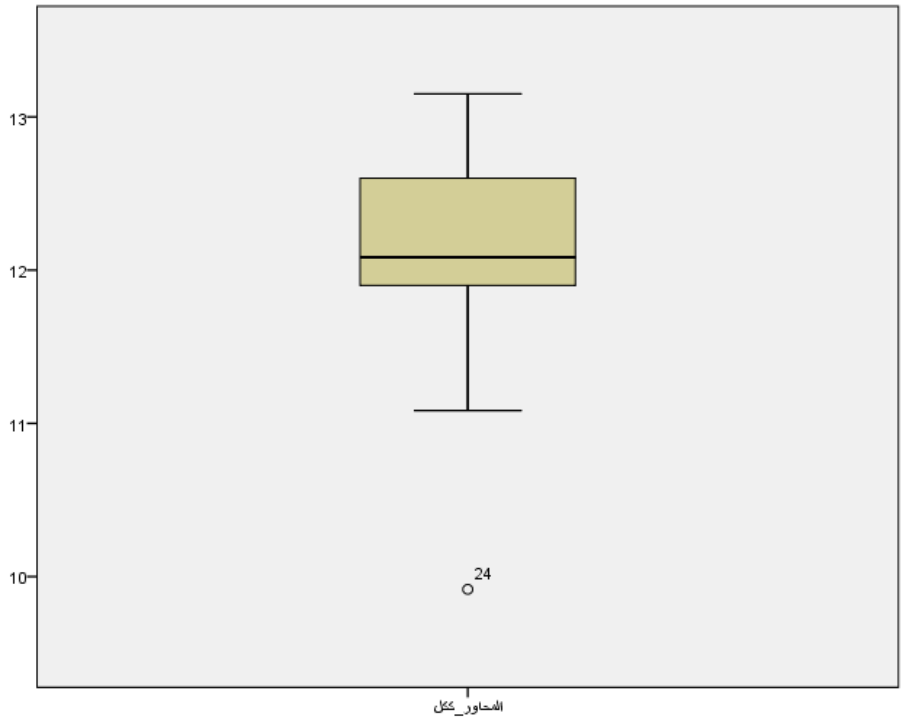

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

المحور 1 :

الجدول رقم 31: ملخص معالجة ملاحظات المحور 1

		العدد	%
الملاحظات	مدرج	31	100,0
	مستبعد	0	0,0
	الاجمالي	31	100,0

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

حذف القائمة على أساس كافة المتغيرات في الإجراء:

الجدول رقم 32 : المحور 1 Statistiques de fiabilité pour

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,608	11

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

المحور 2 :

الجدول رقم 33 : ملخص معالجة ملاحظات المحور 2

		العدد	%
الملاحظات	مدرج	31	100,0
	مستبعد	0	0,0
	الاجمالي	31	100,0

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

حذف القائمة على أساس كافة المتغيرات في الإجراء:

الجدول رقم 34 :المحور 2 Statistiques de fiabilité pour

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,741	10

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

المحور 3 :

الجدول رقم 35: ملخص معالجة ملاحظات المحور3

		العدد	%
الملاحظات	مدرج	31	100,0
	مستبعد	0	0,0
	الاجمالي	31	100,0

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

حذف القائمة على أساس كافة المتغيرات في الإجراء:

الجدول رقم 36 : المحور 3 Statistiques de fiabilité pour

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,766	10

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

كل العبارات :

الجدول رقم 37 :ملخص معالجة ملاحظات كل العبارات.

		العدد	%
الملاحظات	مدرج	31	100,0
	مستبعد	0	0,0
	الاجمالي	31	100,0

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

حذف القائمة على أساس كافة المتغيرات في الإجراء:

الجدول رقم 38 :المحور 2 Statistiques de fiabilité pour

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,850	31

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

Tableau de fréquences

الجدول رقم 39: توزيع افراد العينة وفق متغير الجنس.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	انثى	10	32,3	32,3	32,3
	ذكر	21	67,7	67,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

الجدول رقم 40: توزيع افراد العينة وفق متغير العمر.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	19من 25الى سنة	3	9,7	9,7	9,7
	26من 35الى سنة	13	41,9	41,9	51,6
	36من 45الى سنة	13	41,9	41,9	93,5
	46 سنة فما فوق	2	6,5	6,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

الجدول رقم 41: توزيع افراد العينة وفق متغير الجنس.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	3	9,7	9,7	9,7
	جامعي	12	38,7	38,7	48,4
	دراسات عليا	8	25,8	25,8	74,2
	مهني	8	25,8	25,8	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

الجدول رقم 42: توزيع افراد العينة وفق متغير المنصب.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مسير مخزن	8	25,8	25,8	25,8
	محاسب	13	41,9	41,9	67,7
	موظف مالي	10	32,3	32,3	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

الجدول رقم 43: توزيع افراد العينة وفق متغير الخبرة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5أقل من	3	9,7	9,7	9,7
	سنوات 10و 5بين	10	32,3	32,3	41,9
	15و 10بين سنوات	16	51,6	51,6	93,5
	سنة فما فوق 15	2	6,5	6,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

Descriptives

الجدول رقم 44 :الإحصائيات الوصفية

Statistiques descriptives					
Ecart type	Moyenne	Maximum	Minimum	N	
0,70635	3,9677	5,00	2,00	31	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 في مؤسستك يوفر مرجعية محاسبية تساعد المحاسبين في أداء مهامهم بكفاءة
0,65746	4,0323	5,00	3,00	31	تطبق مؤسستك بنجاح المعالجة المحاسبية للمخزونات وفقا لنظام التكلفة التاريخية
0,67042	4,1290	5,00	3,00	31	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 يزيد من فاعلية التقارير المالية في مؤسستك، مما يسهم في تحسين تقييم القرارات الإدارية.
0,73030	4,0000	5,00	2,00	31	استخدام المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 في مؤسسة اينطراس يساهم في تحقيق عدالة توزيع الثروات وفرص الاستثمار من خلال تقديم معلومات مالية عادلة.
0,90992	3,8065	5,00	2,00	31	يلزم المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 المؤسسة الافصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة في قياس وتقييم المخزون.
0,54279	3,8065	5,00	3,00	31	المخزون في مؤسستك يُعترف به كأصل ضمن بنود الميزانية بطريقة

متوافقة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم2.					
المحاسبون في مؤسسة اينطراس مؤهلون علميا وعمليا لتطبيق معايير المحاسبة الدولية بصورة صحيحة.	31	3,00	5,00	4,0323	0,65746
تُستخدم طريقة الوارد أولا صادر أولاً بانتظام في مؤسستك لتقييم (FIFO) تكلفة خروج المخزون.	31	2,00	5,00	3,9355	0,67997
مؤسستك تعتمد على برامج تدريبية مستمرة لتحديث معرفة المحاسبين بمعايير المحاسبة الدولية الجديدة.	31	3,00	5,00	3,9032	0,53882
المحاسبون في مؤسستك يفهمون تماما الإرشادات المتعلقة بتقييم المخزون والاعتراف به كأصل	31	3,00	5,00	3,9355	0,51222
مؤسستك تعتمد على طريقة متوسط التكلفة المرجحة لتقييم تكلفة المخزون عند خروجه	31	3,00	5,00	4,0645	0,62905
المحور 11	31	3,42	4,25	3,9677	0,20602
N valide (listwise)	31				

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

Descriptive

الجدول رقم 45 :الإحصائيات الوصفية

Ecart type	Moyenne	Maximum	Minimum	N	
0,63246	4,0000	5,00	2,00	31	المؤسسة قادرة على تحويل المخزون إلى مبيعات بشكل فعال
0,73470	4,1613	5,00	3,00	31	المؤسسة تمتلك سيولة كافية لمواجهة التزاماتها المالية القصيرة الأجل
0,74632	4,0968	5,00	3,00	31	يساعد الأداء المالي في تطوير قرارات المؤسسة على التخطيط السليم لتحقيق .الانتاجية العالية
0,65418	4,1935	5,00	3,00	31	تلتزم إدارة المؤسسة بالمتابعة الفعالة لجميع أنشطة الجرد لتحقيق أهداف وتحسين أداءها
0,69251	4,2903	5,00	3,00	31	يتم الاعتماد على التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء المالي
0,68155	4,2581	5,00	3,00	31	تكمن أهمية التحليل المالي في تحديد مدى كفاءة المؤسسة في جمع الأموال من وتشغيلها من جهة أخرى ,جهة
0,60107	4,1935	5,00	3,00	31	تقدم القوائم المالية صورة شاملة للموقف المالي ونتائج الأعمال، بما في ذلك التغيرات في المركز المالي
0,78972	4,0968	5,00	2,00	31	تؤثر تكاليف الإنتاج على هامش الربح الإجمالي لمؤسسة
0,71692	4,2258	5,00	3,00	31	المؤسسة تقوم بتحليل وتقييم أدائها المالي

بشكل دوري لتحسين نتائجها					
يعتبر التوفيق بين الجرد المادي و المحاسبي وسيلة لضمان جودة الأوراق المالية	31	3,00	5,00	4,0645	0,57361
المحور22	31	3,00	4,90	4,1581	0,41051
N valide (listwise)	31				

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

Descriptives

الجدول رقم46 :الإحصائيات الوصفية

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يسهم استخدام طرق تقييم المخزون وفقا في تعزيز لمعيار المحاسبي الدولي 02 شفافية التقارير المالية	31	3,00	5,00	4,0000	0,68313
يقلل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 02 من تقلبات الربحية نتيجة لتقييم المخزون	31	3,00	5,00	4,0645	0,67997
ساهم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 02 في تحسين التدفقات النقدية عبر .دقة تقييم المخزون	31	3,00	5,00	3,8387	0,63754
يساهم دقة الإفصاح عن تكلفة المخزون في لمعيار المحاسبي الدولي 02وفقا تعزيز الثقة في الأداء المالي للمستثمرين	31	3,00	5,00	3,7742	0,49730

والمساهمين					
ساهم الالتزام بالمعيار المحاسبي 02 الدولي في تحسين استقرار الأداء المالي للمؤسسة	31	3,00	5,00	3,9355	0,62905
ساهم تطوير مناهج التدريب التي في تتضمن معيار المحاسبي الدولي تحسين أداء المحاسبين الماليين في 02المؤسسة	31	3,00	5,00	4,0645	0,72735
يقلل المعيار المحاسبي الدولي 02 من محاولات الإدارة للتحكم في المعلومات المالية المفصح عنها	31	3,00	5,00	4,0968	0,65089
يوفر تطبيق معيار المحاسبي الدولي مرجعية محاسبية قوية تدعم 02 استقلالية المدققين عند مراجعة التقارير المالية	31	3,00	5,00	4,0000	0,63246
يساهم الالتزام بمعيار المحاسبي الدولي في تحسين توزيع الثروات وفرص 02 الاستثمار من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وعادلة	31	3,00	5,00	3,9677	0,60464
يساهم استخدام FIFOفي تحديد تكلفة طريقة المخزونات السريعة التلف الذي ينعكس على الأداء المالي للمؤسسة	31	3,00	5,00	3,9032	0,65089
المحور33	31	3,00	4,60	3,9645	0,30719
N valide (listwise)	31				

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

Test-t

إحصائيات عينة واحدة

الجدول رقم 47: نتائج الإحصائيات عينة واحدة.

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت
المحور 1	31	3,9677	0,206020	26,154
المحور 2	31	4,1581	0,41051	0,07373

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

اختبار على عينة واحدة

الجدول رقم 48: نتائج الاختبار على عينة واحدة.

	قيمة الاختبار = 3					
	ت	ddl	مستوى الدلالة	متوسط الفرق	فاصل الثقة 95% من الفرق	
					الادنى	الاعلى
المحور 1	26,154	30	0,000	0,96774	0,8922	1,0433
المحور 2	15,707	30	0,000	1,15806	1,0075	1,3086

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

معامل الارتباطات:

الجدول رقم 49: معامل الارتباطات

		المحور 2	المحور 1
المحور 2	معامل الارتباط بيرسون	1	0,731
	مستوى الدلالة		0,038
	العدد	31	31
المحور 1	معامل الارتباط بيرسون	0,731	1
	مستوى الدلالة	0,038	
	العدد	31	31

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

Régression

الجدول رقم 50 : جدول ملاحظات

Remarques

Résultat obtenu		03-SEP-2024 12:32:19
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\ST\Documents\ايوووووووب.sav
	Ensemble de données actif	Ensemble_de_données2
	Filtrer	<aucune>
	Poids	<aucune>
	Scinder fichier	<aucune>
	N de lignes dans le fichier de travail	31
Gestion des valeurs manquantes	Définition des valeurs manquantes	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
	Observations prises en compte	Les statistiques sont basées sur des observations ne contenant aucune valeur manquante pour toute variable utilisée.

Syntaxe		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT 11_المحور /METHOD=ENTER 22_المحور.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,23
	Temps écoulé	00:00:00,28
	Mémoire requise	2220 octets
	Mémoire supplémentaire requise pour les diagrammes résiduels	0 octets

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

الجدول رقم 51 : variables introuvable/ suprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	22_المحور[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : 11_المحور

b. Toutes variables requises saisies.

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

الجدول رقم 52 : Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,730[a]	,572	,519	1,26849

a. Valeurs prédites : (constantes), المحور22

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

الجدول رقم 53 : ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	17,228	1	17,228	10,707	,011[b]
	Résidu	12,872	29	1,609		
	Total	30,100	30			

a. Variable dépendante : المحور_11

b. Valeurs prédites : (constantes), المحور_22

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

الجدول رقم 54 : **Coefficients[a]**

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,588	,921		,639	,541
	المحور_22	,474	,145	,757	3,272	,011

a. Variable dépendante : المحور_11

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.